المؤسسة العربية لضمان الاستثمار

مناخ الاستثمار في الدول العربية 2001

مناخ الاستثمار في الدول العربية
٢٠٠١

حقوق النشر محفوظة للمؤسسة
ويسمح بالاقتباس شريطة ذكر المصدر

الناشر

ص.ب: ٢٣٥٦٨ الصفاة 13096 دولة الكويت
هاتف: ٤٨٤٤٥٠٠ - فاكس: ٤٨٤١٢٤٠، ٤٨١٥٧٤١/٢، ٤٨٣٥٤٨٩
الموقع الشبكي www.iaigc.org
البريد الإلكتروني info@iai.org.kw

قائمة المحتويات

تقديم	٥
الجزء الأول: التقرير القومي	٩
١. التطورات الدولية	١١
١,١ الأداء الاقتصادي العالمي	١١
٢,١ الاتجاهات الدولية للاستثمار	١٣
٣,١ تطور صناعة الضمان	١٦
٢. المؤشرات الرئيسية لمناخ الاستثمار	١٧
١,٢ التطورات السياسية	١٧
٢,٢ المؤشرات الاقتصادية	١٩
٣,٢ وضع الدول العربية في التقويم السيادي والمؤشرات الدولية	٢٦
٣. التطورات التشريعية والتطوير المؤسسي	٢٦
٤. تنمية الموارد البشرية	٢٧
٥. الجهود الترويجية	٢٩
٦. أسواق المال العربية	٣٢
٧. الاستثمارات العربية البينية	٣٧
٨. التجارة العربية البينية	٣٨
٩. موجز أنشطة المؤسسة	٤٥
الجداول:	٤٧
جـــدول (١): معـــدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية	٤٩
جدول (٢): مؤشر السياسة المالية	٥٠
جدول (٣): مؤشر سياسة التوازن الخارجي	٥١
جدول (٤): مؤشر السياسة النقدية	٥٢
جدول (٥): المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية في مناخ الاستثمار في الوطن العربي لعامي ٢٠٠٠ و٢٠٠١	٥٣
جدول (٦): أسعار الصرف في الدول العربية لعامي ٢٠٠ و٢٠٠١	٥٤
جدول (٧): بيانات أسواق المال في الدول العربية لعامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١	٥٥
جـــدول (٨): تدفقات الاستثمارات العربية البينية الخاصة خلال الفترة ١٩٨٥ -٢٠٠١	٥٦
جـــدول (٩): الاســـتثمارات العربية البينية المرخص لها خلال عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١	٥٨

جـــدول (١٠) الـــتوزيع القطاعـــي للاستثمارات العربية البينية التي تم التصديق عليها خلال عام ٢٠٠١	٥٩
جدول (١١): نصيب الأقطار العربية المصدرة والمضيفة للاستثمارات العربية البينية لعام ٢٠٠١	٦٠
جـــدول (١٢): الأقطـــار العربية المصدرة للاستثمارات العربية البينية لعام ٢٠٠١	٦١
جدول (١٣): التجارة العربية البينية	٦٢
الملاحق	٦٣
ملحـــق (١): الـــتقويم الســـيادي للـــدول العربـــية حـــتى نهاية كانون أول/ديسمبر ٢٠٠١	٦٥
ملحق (٢): الجهود الترويجية في الدول العربية لعام ٢٠٠١	٦٦
الملاحق ١/٢ – ١٠/٢: الجهود الترويجية القطرية	٦٧
الجزء الثاني: الدول العربية في المؤشرات الدولية	٧٧
١. مؤشر الحرية الاقتصادية	٨١
٢. مقياس قوة روح المبادرة	٨٥
٣. مؤشر الشفافية	٨٩
٤. مؤشر الضبابية	٩٥
٥. المؤشر الثلاثي المركب لقياس ثروة الأمم للاقتصادات الناهضة	١٠١
٦. مؤشر بيئة أداء الأعمال	١٠٥
٧. مؤشر مجتمع المعلوماتية	١١١
٨. مؤشر التنمية البشرية	١١٧
٩. مؤشر التنافسية العالمي	١٢١
١٠. المؤشر المركب للمخاطر القطرية	١٢٧
١١. مؤشر اليورومونى للمخاطر القطرية	١٣١
توزيع دخول الدول العربية في المؤشرات المختارة	١٣٥
قائمة المؤشرات الدولية الواردة في التقرير وعناوين مواقعها الشبكية	١٣٦

تقديم

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

يسر المؤسسة العربية لضمان الاستثمار أن تقدم لدولها الأعضاء تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام ٢٠٠١. وكما هو معلوم فإن هذا التقرير يمثل المسح السنوي السابع عشر لمناخ الاستثمار في الوطن العربي على النحو الذي درجت عليه المؤسسة وحرصت على تطويره منذ إصدارها التقرير الأول في هذه السلسلة عام ١٩٨٥.

وارتأت المؤسسة أن يركز التقرير، اعتبارا من هذا العام على إبراز الصورة التجميعية لمناخ الاستثمار في الدول العربية مستندة في ذلك إلى البيانات القطرية التي تمد الدول بها المؤسسة عبر قنوات سالكة تعكس التقدم الذي طرأ على نمطية هذه البيانات ودقتها، وكذلك إلى البيانات التي تصدرها المؤسسات الدولية والإقليمية الأخرى. وتنتهز المؤسسة هذه الفرصة للإشادة بالدور الذي تقوم به وزارات المالية والاقتصاد والمصارف المركزية في وضع السياسات الكلية بشقيها المالي والنقدي وما تقوم به هيئات تشجيع وترويج الاستثمار في الدول العربية فيما يختص بإبراز التطورات المتعلقة بمناخ الاستثمار في غير دولة عربية، والإجراءات المتخذة من قبلها جميعا لتحسين مناخ الاستثمار في تلك الدول.

يتكون التقرير من جزءين أولهما التقرير القومي الذي يضم تسعة أقسام تشمل عرضاً موجزا للتطورات العالمية المرتبطة بالأداء الاقتصادي وحركة الاستثمار والتجارة الدوليتين وصناعة الضمان والمؤشرات الرئيسية لمناخ الاستثمار في الوطن العربي متضمنة التطورات السياسية والمؤشرات الاقتصادية ووضع الدول العربية في التقويم الائتماني والسيادي والمؤشرات الدولية، وتطور صناعة الضمان والتطورات التشريعية والمؤسسية وتنمية الموارد البشرية، ومجهودات الترويج، وأسواق المال العربية، والاستثمارات العربية البينية، والتجارة العربية البينية وموجز نشاط المؤسسة خلال العام المذكور. أما الجزء الثاني فإنه يتضمن تقريرا عن وضع الدول العربية في المؤشرات الدولية، ويورد البيانات الرئيسية عن أحد عشر مؤشراً من بينها مؤشر الحرية الاقتصادية ومؤشر بيئة أداء الأعمال ومؤشر مجتمع المعلوماتية ومؤشر التنافسية العالمي والمؤشر المركب للمخاطر القطرية، وذلك بهدف تعريف متخذي القرار والمستثمرين في الدول العربية بمكونات هذه المؤشرات ودلالاتها.

ويلاحظ في هذا الصدد أن ما رصدته المؤسسة من تطورات في مناخ الاستثمار في الدول العربـــية خلال عام ٢٠٠١ يبرز جهود تلك الدول لتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وتعبئة الإمكانات الاستثمارية المحلية والأجنبية، والعمل على زيادة حصتها مـــن التدفقات الاستثمارية الدولية، وذلك من خلال ما تقوم به من تعميق في الإصلاحات الاقتصـــادية والمالية وترقية أداء أجهزة تشجيع الاستثمار، بالإضافة إلى الجهود المبذولة فـــي مجال التطوير التشريعي والتحديث الإداري والتنظيمي، وتنمية الموارد البشرية على النحو الذي أورد تفصيلا في هذا التقرير.

وتـــأمل المؤسســـة أن يســـهم هذا المسح، مع الجهود الوطنية المبذولة، ومع بقية أنشطة المؤسســـة وجهـــود مؤسسات العمل العربي الأخرى في إطار اختصاصاتها، في الترويج للـــدول العربـــية كموئل للاستثمار المجزي للموارد العربية والموارد الأخرى التي تتدفق تجاهها من بقية دول العالم.

وعلى الله قصد السبيل.

مأمون إبراهيم حسن
المدير العام

١٠ نيسان (أبريل) ٢٠٠٢

الجزء الأول

التقرير القومي:

١. التطورات الدولية.

٢. المؤشرات الرئيسية لمناخ الاستثمار.

٣. التطورات التشريعية والتطوير المؤسسي.

٤. تنمية الموارد البشرية.

٥. الجهود الترويجية.

٦. أسواق المال العربية.

٧. الاستثمارات العربية البينية.

٨. التجارة العربية البينية.

٩. موجز أنشطة المؤسسة.

١. التطورات الدولية:

١,١ الأداء الاقتصادي العالمي:

شـــهد الأداء الاقتصـــادي العالمي تراجعا ملحوظا عام ٢٠٠١ إذ هبط معدل النمو بمقدار النصـــف إلـــى ٢,٤% مقارنة مع معدل نمو بلغ ٤,٧% عام ٢٠٠٠. وقد عمقت من حدة التراجع أحداث أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١، رغم أن بوادر تباطؤ النمو بدأت بحلول النصف الثاني من العام في الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي ودول الاقتصادات الناشـــئة في آسيا وأمريكا اللاتينية. وقد أدت هذه الأحداث إلى تحقيق خسائر قدرت بمئات الملـــيارات داخل الولايات المتحدة وخارجها. وكان من تداعيات هذه الأحداث تعميق اتجاه التـــباطؤ الاقتصادي خاصة مع التأثير السلبي الذي شهدته قطاعات النقل الجوي وصناعة الطيران والسياحة والتأمين. وأدى ذلك إلى تراجع ثقة المستثمر والمستهلك وتدهور حركة الـــتجارة العالمية، وتفاقم الاختلالات في الموازين الخارجية، وعدم الاستقرار في الأسواق المالـــية، واستمرار ضعف الأوضاع المالية في الاقتصادات الناشئة، وحالة عدم اليقين في الأســـواق النفطـــية، وتعزيـــز اتجـــاه تجنـــب المخاطر بتوجيه الاستثمارات إلى المناطق والأدوات الأقل مخاطرة.

وبتحلـــيل **معدل النمو الاقتصادي الحقيقي** لمختلف المجموعات الاقتصادية يلاحظ تراجع معدل نمو مجموعة الدول المتقدمة خلال العام إلى ١,١% مقارنة بمعدل النمو عام ٢٠٠٠ الـــذي بلـــغ ٣,٩%. وقـــد شهدت الولايات المتحدة الأمريكية تراجعا في معدل نموها بعد خمســـة أعـــوام من النمو المتواصل إلى ١,٠% مقارنة مع ٤,١% عام ٢٠٠٠. وعادت الـــيابان إلـــى دائرة النمو السلبي إذ سجلت تراجعا في معدل نموها الذي بلغ ٠,٤% عام ٢٠٠١ مقابل ٢,٢% عام ٢٠٠٠، على الرغم من برنامج الانعاش الاقتصادي الحكومي، مع استمرار ضعف القطاع المالي والمصرفي. وضمن هذه المجموعة شهدت دول "منطقة اليورو" معدل نمو بلغ ١,٥% عام ٢٠٠١ مقارنة بمعدل نمو قدره ٣,٤% عام ٢٠٠٠. أما الـــدول الآســـيوية الصناعية المندرجة ضمن هذه المجموعة فقد تراجع نموها الاقتصادي بشكل ملحوظ من ٨,٢% عام ٢٠٠٠ إلى ٠,٤% عام ٢٠٠١.

مـــن جهة أخرى حافظت مجموعة الدول النامية على معدل نمو قدره ٤,٠% عام ٢٠٠١ مقابل ٥,٨% عام ٢٠٠٠. ومن بين هذه المجموعة شهدت مجموعة الدول النامية في آسيا معدل نمو قدره ٥,٦% عام ٢٠٠١ مقابل ٦,٨% عام ٢٠٠٠ بسبب متانة معدل النمو في الصـــين والهـــند اللتين سجلتا معدلي نمو بلغا ٧,٣% و٤,٤% عام ٢٠٠١ مقابل ٨,٠% و٦,٠% عام ٢٠٠٠ على التوالي. وشهد معدل النمو في مجموعة الدول النامية في نصف الكـــرة الغربـــي تـــراجعا ملحوظا من ٤,١% عام ٢٠٠٠ إلى ١,٠% عام ٢٠٠١، بتأثير تراجع النمو في البرازيل من ٤,٤% إلى ١,٨% للفترة ذاتها.

أمـــا مجموعة الدول النامية في أفريقيا فقد سجلت ارتفاعا في معدل النمو من ٢,٨% عام ٢٠٠٠ إلـــى ٣,٥% عـــام ٢٠٠١. وشهدت مجموعة دول الاقتصادات المتحولة (روسيا ودول أوروبا الوسطى والشرقية ودول آسيا الوسطي ومنغوليا) معدل نمو بلغ ٤,٩% عام ٢٠٠١ مقارنة مع معدل نمو بلغ ٦,٣% عام ٢٠٠٠.

أمـــا فيما يتعلق **بالتضخم مقاسا بمؤشر أسعار المستهلك** لدى مجموعة الدول المتقدمة فقد بلـــغ ٢,٣% عـــام ٢٠٠١ وهـــو المعـــدل ذاته عام ٢٠٠٠. بينما ارتفع بشكل طفيف في مجموعـــة الدول النامية من ٥,٦% إلى ٦,٠% خلال الفترة ذاتها، مع مواصلة تحسنه في مجموعة دول الاقتصادات المتحولة إذ انخفض من ٢٠,١% عام ٢٠٠٠ إلى ١٦,٠%عام ٢٠٠١، وذلـــك نتـــيجة لـــنجاح جهود السيطرة على مشكلة التضخم في إطار السياسات الاقتصادية الكلية في دول هذه المجموعة.

وفي مجال **التجارة العالمية**، بلغ معدل النمو في حجم التجارة الدولية في السلع والخدمات ١,٠% فقـــط عـــام ٢٠٠١ مقـــابل ١٢,٤% عـــام ٢٠٠٠. وانخفضت قيمة تجارة السلع والخدمـــات مـــن ٧٧٤٦ ملـــيار دولار إلى ٧٥٥٧ مليار دولار خلال الفترة ذاتها بسبب تـــراجع الـــنمو الاقتصـــادي العالمي وانخفاض الإنفاق على منتجات التكنولوجيا وتراجع الطلـــب على الواردات في الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر الدولة الرائدة في العالم مـــن حيث حصتها من الصادرات السلعية (١٢,٣%) والواردات السلعية (١٨,٩%). فمن جهة الواردات انخفض معدل نموها في مجموعة الدول المتقدمة من ١١,٥% عام ٢٠٠٠ إلـــى نمـــو ســـلبي معدله (٠,٣%) عام ٢٠٠١، كما انخفض معدل نمو الصادرات بنسبة مقاربـــة خـــلال الفـــترة ذاتهـــا. أمـــا مجموعة الدول النامية فقد بلغ معدل نمو وارداتها وصـــادراتها نســـبة ٥,٠% و٣,٤% على التوالي خلال العام منخفضا من معدل نمو بلغ ١٦,١% و١٥,٠% علـــى التوالـــي عـــام ٢٠٠٠. وحافظـــت واردات مجموعـــة دول الاقتصـــادات المتحولة على معدل نمو بلغ ١١,٢% عام ٢٠٠١ مقارنة مع معدل نمو بلغ ١٢,٦% عـــام ٢٠٠٠ . أما معدل نمو صادرات هذه المجموعة فقد تراجع بمقدار النصف من ١٦,٣% عام ٢٠٠٠ إلى ٧,٨% عام ٢٠٠١.

وفـــيما يتعلق **بأسعار النفط** فقد أنهت أسعار النفط العام مسجلة تراجعا بنسبة ١٤% عام ٢٠٠١ مقارنـــة بارتفـــاع نســـبته ٥٦,٩% عـــام ٢٠٠٠، بتأثير ضعف النمو الاقتصادي العالمـــي على الطلب على النفط ومشتقاته. وكانت أسعار النفط قد شهدت ارتفاعا لمستوى ٣٠ دولاراً للبرمـــيل بعـــد أحـــداث أيلـــول (سبتمبر) ٢٠٠١ مباشرة، إلا أنها عادت إلى الانخفـــاض لمســـتوى ١٥ دولاراً للبرميل، وكان معدل السعر الفوري لسلة خامات أوبك خلال العام حول ٢٣,١ دولار للبرميل.

وفـــي شـــأن **وضع الحساب الجاري** في ميزان المدفوعات فقد انخفض العجز الذي سجلته مجموعـــة الـــدول المـــتقدمة من (٢٥٣,٧) مليار دولار عام ٢٠٠٠ إلى (١٩٩,٦) مليار دولار عام ٢٠٠١ بتأثير تراجع عجز الحساب الجاري في الولايات المتحدة الأمريكية من (٤٤٤,٧) ملـــيار دولار إلـــى (٣٩٢,٠) مليار دولار خلال الفترة ذاتها. وبالمقابل تراجع فـــائض الحســـاب الجاري في الدول النامية من ٦١,٥ مليار دولار عام ٢٠٠٠ إلى ٤,٦ ملـــيار دولار عـــام ٢٠٠١. أما في دول الاقتصادات المتحولة فقد تراجع فائض الحساب الجاري من ٢٧,٠ مليار دولار عام ٢٠٠٠ إلى ١٣,٢ مليار دولار عام ٢٠٠١.

وتراجعـــت **الديـــون الخارجـــية** للدول النامية من ٢٢٠٤ مليارات دولار عام ٢٠٠٠ إلى ٢١٩٥ ملـــيار دولار عـــام ٢٠٠١ بسبب تطبيق مبادرات إلغاء الديون على الدول الأكثر حاجة، فيما ارتفعت ديون دول الاقتصادات المتحولة من ٣٥٩,٠ مليار دولار عام ٢٠٠٠ إلـــى ٣٦٥,٠ مليار دولار عام ٢٠٠١. وبلغت نسبة الدين الخارجي إلى إجمالي صادرات الســـلع والخدمـــات للمجموعتيـــن عام ٢٠٠١ حوالي ١٤٤,٣% و١٠٤,١% مقارنة مع ١٤٢,٣% و ١٠٧,٦% على التوالي عام ٢٠٠٠.

أمـــا نســـبة خدمة الدين الخارجي إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات للمجموعتين فقد بلغـــت ٢١,٥% و١٣,٩%عام ٢٠٠١ مقابل ٢١,٩% و١٤,٥%عام ٢٠٠٠ للمجموعتين على التوالي.

٢,١ الاتجاهات الدولية للاستثمار:

وفق البيانات الأولية المتوافرة، قدرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة خلال عام ٢٠٠١ بحوالـــي ٧٦٠ ملـــيار دولار منخفضة بنسبة ٤٠,١% عن مستواها عام ٢٠٠٠. وقـــدرت حصـــة الدول المتقدمة منها بحوالي ٥١٠ مليارات دولار (٦٧% من الإجمالي) وحصة الدول النامية بنحو ٢٢٥ مليار دولار (٣٠%) ودول الاقتصادات المتحولة بحوالي ٢٥ ملـــيار دولار (٣%). ويعـــزى هـــذا الانخفاض الحاد إلى تراجع عمليات الاندماج والـــتملك وتوجـــه الاقتصاد العالمي إلى التباطؤ وتراجع قيمة الأصول مع تراجع أسعار الأسهم في الأسواق المالية العالمية التي تشكل ٥٦% من عمليات تمويل صفقات الاندماج والـــتملك. ولـــم تأخذ هذه التوقعات التأثيرات السلبية لأحداث أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١ التي زادت من حالة عدم اليقين والتوتر في أوساط المستثمرين وتأثير حالة الترقب والحذر في اتخـــاذ القرار الاستثماري، مما قد يدفع بهذه التدفقات إلى دون مستوى ٧٠٠ مليار دولار عام ٢٠٠١.

ويشير التحليل التفصيلي للبيانات الصادرة لعام ٢٠٠٠ إلى أن إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبـــية الوافدة بلغ ١٢٧١ مليار دولار، مرتفعة بنسبة ١٨% عن مستواها عام ١٩٩٩،

مدعومـــة بقوة عمليات الاندماج والتملك التي تقوم بها الشركات عابرة الجنسية التي ارتفع عددها الى ما يزيد على ٦٠ ألف شركة و ٨٠٠ ألف شركة شقيقة وفرعية في الخارج.

بلغت **حصة الدول المتقدمة** من تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة حوالي ١٠٠٥ مليارات دولار، بزيادة نسبتها ٢١% عما كانت عليه عام ١٩٩٩. تركزت نسبة ٧١% من إجمالي هـــذه الـــتدفقات فـــي المجموعة الثلاثية التي تشمل الاتحاد الأوروبي واليابان والولايات المتحدة. وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية اكبر متلق للتدفقات الاستثمارية الواردة (٢٨١ مليار دولار)، تليها ألمانيا (١٧٦ مليار دولار) ثم بريطانيا (١٣٠ مليار دولار).

وبلغـــت **حصة الدول النامية** حوالي ٢٤٠ مليار دولار، بزيادة نسبتها ٨% مقارنة مع عام ١٩٩٩. وقـــد تراجعت حصة الدول النامية عام ٢٠٠٠ إلى ١٩% مقابل أعلى نسبة بلغتها عام ١٩٩٤ (حوالي ٤١%). وحظيت **منطقة آسيا والباسيفيك** بحوالي ١٤٤ مليار دولار، وتركزت نسبة ٩٠% من هذه التدفقات في هونج كونج (٦٤ مليار دولار) والصين (٤١ ملـــيار دولار) وكوريـــا الجنوبـــية (١٠ مليارات دولار) وسنغافورة (٦,٤ مليار دولار) وماليـــزيا (٥,٦ ملـــيار دولار). وبلغـــت الـــتدفقات التي استقطبتها **مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي** حوالي ٨٦ مليار دولار تركزت بنسبة ٩٥% في البرازيل (٣٣ مليار دولار) والمكســـيك (١٣ ملـــيار دولار) والأرجنتيـــن (١١ مليار دولار) وفنزويلا (٤ ملـــيارات دولار) وتشـــيلي (٣,٧ ملـــيار دولار). وتلقت الدول النامية في **أفريقيا** جنوب الصـــحراء (باســـتثناء جنوب أفريقيا التي تصنف مع الدول المتقدمة) حوالي ٥ مليارات دولار تركـــزت بنســـبة ٦١% فـــي أنجـــولا (١,٨ مليار دولار) ونيجيريا (مليار دولار) وساحل العاج (٢٩٠ مليون دولار) وموريشس (٢٧٧ مليون دولار).

مـــن ناحية أخرى بلغت حصة مجموعة **دول الاقتصادات المتحولة (وسط وشرق أوروبا)** حوالي ٢٥ مليار دولار، تركزت في بولندا (١٠ مليارات دولار) وجمهورية التشيك (٤,٦ مليار دولار) وروسيا (٢,٧ مليار دولار) وسلوفاكيا (٢,١ مليار دولار).

وتقـــدر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية عام ٢٠٠٠ بحوالي ٤,٩ ملـــيار دولار بما نسبته أقل من ١% إلى إجمالي العالم وحوالي ٢,٠% إلى إجمالي الـــدول النامـــية، مقابل ٢,٧ مليار دولار عام ١٩٩٩. وتركزت التدفقات عام ٢٠٠٠ في مصـــر (١,٢٤ ملـــيار دولار) والســـعودية (ملـــيار دولار) وتونس (٧٨١ مليون دولار) والبحريـــن (٥٠٠مليون دولار) والسودان (٣٩٢ مليون دولار) وشكلت هذه الدول الخمس ٧٠% من إجمالي التدفقات الواردة للدول العربية عام ٢٠٠٠.

شـــهدت عملـــيات الاندماج والتملك عام ٢٠٠٠ زيادة نسبتها ٤٩% عما كانت عليه عام ١٩٩٩ وبلغ حجمها ما يزيد على ١,١ تريليون دولار بما نسبته ٣,٦% من الناتج المحلي الإجمالـــي العالمـــي. وبلغ حجم عمليات الاندماج والتملك الضخمة التي تزيد قيمتها على ملـــيار دولار عـــام ٢٠٠٠ حوالي ٨٦٦ مليار دولار تمت عبر ١٧٥ عملية مقابل ٥٢٢ ملـــيار دولار عـــام ١٩٩٩ توزعت على١١٤ عملية. وتركزت عمليات الاندماج والتملك بشكل كبير في الدول المتقدمة إلا أن حصة الدول النامية منها عام ٢٠٠٠ ارتفعت نسبيا، وحصـــلت ٣٧ دولة نامية على عمليات بقيمة تزيد على ١٠٠ مليون دولار. أما من جهة الـــتوزيع القطاعـــي لعملـــيات الاندمـــاج والتملك عام ٢٠٠٠ فقد تركزت في الصناعات المرتـــبطة بالتكنولوجيا (في قطاعات النقل والتخزين والاتصالات والصناعات الكهربائية والإلكترونـــية) والصـــفقات بيـــن المؤسسات المالية (بنسبة ٢٠% من الإجمالي) وقطاع السيارات. أما قطاع الأدوية فقد شهد خلال عام ٢٠٠٠ تراجعا بمقدار النصف عن مستواه عام ١٩٩٩.

تواصـــل تحســـن البيئة التشريعية والقانونية عالميا لتكون أكثر ملاءمة للاستثمار الأجنبي المباشـــر فقـــد تم إدخال ١١٨٥ تعديلا قانونيا خلال الفترة ١٩٩١– ٢٠٠٠ توجه حوالي ٩٥% مـــنها نحو مزيد من الانفتاح والتحرير. في حين بلغ عدد الاتفاقيات الثنائية لحماية وتشـــجيع الاستثمار ١٩٤١ اتفاقية نهاية عام ٢٠٠٠ مقابل ٣٨٥ اتفاقية عام ١٩٩٠. وبلغ عـــدد الاتفاقـــيات الثنائـــية المبرمة لتجنب الازدواج الضريبي ٢١١٨ اتفاقية خلال الفترة ذاتها.

صدر للمرة الأولى عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (انكتاد) **مؤشر جاذبية القطر للاســـتثمار الأجنبي المباشر الوارد** الذي يقيس مدى قدرة الدول على استقطاب الاستثمار الأجنبـــي المباشـــر وبالتالـــي درجة العولمة أو التهميش للدولة. ويستند المؤشر إلى ثلاث نســـب تـــأخذ فـــي الاعتـــبار حصة الاستثمار الأجنبي المباشر للدولة إلى الناتج المحلي الإجمالـــي والعمالـــة والصـــادرات. وهـــو بالتالي مقياس تأشيري عام لا يحدد العوامل المنفصـــلة التـــي تؤثر في هذا الأداء. تصدرت بلجيكا ولكسمبورج وهونج كونج وايرلندا والســـويد وهولـــندا قائمـــة الدول خلال الفترة ١٩٩٨– ٢٠٠٠. وبين أعلى ٣٠ دولة في القدرة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر تبرز البحرين من بين الدول العربية. أما في مجموعـــة أدنـــى ٢٠ دولة في القدرة على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر فتوجد ٤ دول عربـــية وهي الكويت وسوريا والجزائر واليمن. وتجدر الإشارة إلى الحذر في تعميم الاستنتاجات لكونه مؤشراً حديثاً.

٣,١ تطور صناعة الضمان:

شهدت صناعة الضمان بروز عدة اتجاهات خلال العام أهمها تعزيز قدرتها على التعامل

مـــع التغيير والتحديات الجديدة لدعم نمو التدفقات التجارية والاستثمارية وتهدئة الأسواق التـــي تأثـــرت بتـــباطؤ النمو الاقتصادي العالمي والصدمة التي تعرضت لها بعد أحداث الحـــادي عشـــر من سبتمبر من العام موضوع التقرير التي خلقت ضغوطا متزايدة بشأن احتمالات التعرض للمخاطر السياسية وعدم اليقين بشأن المؤثرات الخارجية غير المتوقعة وان كـــان ما زال مبكرا الحكم على آثارها. ونتج عن ذلك إدخال مخاطرة جديدة مرتبطة بعملـــيات الإرهاب في مجال النقل الجوي وارتفاع في كلفة المخاطر لبعض الدول وحجب كلـــي للضـــمان السياسي لدول أخرى. وبادرت بعض هيئات الضمان إلى تخفيف شروط منح الضمان لتنشيط سوق الضمان في الحالات الأقل مخاطرة.

من جهة أخرى شهد العام استمرار تنامي عمليات الضمان في الأسواق التصديرية للمدى القصير، وتزايد دور الهيئات الخاصة في هذه الأسواق، مع زيادة التعاون وبناء التحالفات بينها وبين الهيئات الحكومية وقطاع المصارف في مجال ضمان الاستثمار، وتوجه بعض الشـــركات الكـــبرى فـــي صـــناعة الضمان إلى الاندماج بينها مما زاد من حيوية أسواق الضـــمان. وتواصل تعميق التوجه إلى تنويع خدمات الضمان وتحسين الممارسات القائمة خاصـــة فـــي تمويل المشاريع للمديين المتوسط والطويل، والإفادة من التطبيقات العالمية الحديـــثة للتكنولوجـــيا والاتصـــالات. كما استكمل عدد جديد من الهيئات الوطنية للضمان إجـــراءات التكـــيف الهيكلـــي الداخلي اللازم لمواكبة المستجدات وتبني دور أكثر فاعلية. وشـــهدت عملـــيات إعادة التامين في أسواق المخاطر السياسية اهتماما واسعا رافقه حذر مـــبرر، ويتوقع أن تميل الطاقة الاستيعابية لسوق إعادة التأمين إلى الانخفاض وأن ترتفع أقساط الإعادة.

وتشـــير البـــيانات المـــتوافرة إلى أن مجمل الضمانات التي قدمها أعضاء الاتحاد الدولي لهيئات ضمان ائتمان الصادرات والاستثمار (اتحاد بيرن)، الذي يضم ٥١ هيئة وطنية من ٤٢ دولـــة بالإضافة إلى وكالة الضمان الدولية (ميجا) التابعة لمجموعة البنك الدولي، قد غطى ٥٠٤ مليارات دولار عام ٢٠٠٠، منها ٤٩١ مليار دولار لائتمان الصادرات، و١٣ ملـــيار دولار لضمان الاستثمار. وقد بلغت نسبة عمليات ائتمان الصادرات للمدى القصير نحـــو ٨٦% مـــن إجمالي عمليات ائتمان الصادرات، وقامت الهيئات الخاصة بضمان ما نسبته ٥٠% من إجمالي هذه العمليات.

وشـــهد العـــام انطلاق الوكالة الأفريقية لضمان ائتمان التجارة وإنشاء المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص في إطار مجموعة البنك الإسلامي للتنمية.

٢. المؤشرات الرئيسية لمناخ الاستثمار

١,٢ التطورات السياسية

١,١,٢ الأوضاع الداخلية

حفل العام بالعديد من الأحداث على مختلف الأصعدة، إذ شهد تجديد رئاسة الدولة في دولتين عربيتين وتكوين ٥ حكومات جديدة في السودان وسوريا واليمن والكويت وموريتانيا. كما تم اتخاذ عدد من الإجراءات لدعم دور المرأة في الحياة العامة في عدد من الدول العربية.

٢,١,٢ العمل العربي المشترك

شهد العمل العربي المشترك تطورات إيجابية أهمها:-

- الحفاظ على دورية انعقاد القمة العربية باجتماع القادة في آذار (مارس) من العام في العاصمة الأردنية عمان وإصدار العديد من القرارات المهمة لدعم التعاون في مختلف المجالات.
- اتخاذ مجلس التعاون لدول الخليج العربية خطوات مهمة في مسيرة التعاون الاقتصادي والسياسي حيث أقر القادة الذين اجتمعوا ثلاث مرات خلال العام عددا من الاتفاقيات المهمة في مقدمتها إقامة الاتحاد الجمركي بحلول عام ٢٠٠٣ ، وإقرار العملة الخليجية الموحدة بحلول عام ٢٠١٠، وإنشاء قوة عسكرية خليجية مشتركة، بالإضافة إلى فتح الباب أمام اليمن للانضمام بشكل تدريجي للمجلس.
- استئناف عدد من لجان اتحاد المغرب العربي لأنشطتها خاصة في مجالات التنسيق الخارجي والتشغيل والبنى التحتية بعد فتور في هذه الأنشطة.
- اتفاق ٤ دول عربية هي العراق وسوريا ومصر وتونس على البدء الفوري في تنفيذ اتفاق للتجارة الحرة بينها.
- إطلاق ٤ دول عربية هي مصر وسوريا ولبنان والأردن مشروعات ضخمة للتعاون الإقليمي في مجال الكهرباء والغاز الطبيعي.

٣,١,٢ العلاقات العربية - العربية

أما العلاقات العربية – العربية فقد شهدت محاورها المختلفة تطورات إيجابية في مقدمتها:-

- إغلاق ملف النزاع الحدودي بين قطر والبحرين بإصدار محكمة العدل الدولية قرارها النهائي في هذا الشأن، وتوقيع السعودية واليمن معاهدة رسمية لترسيم الحدود بينهما.
- انعقاد ٣٤ قمة ثنائية عربية وعدد كبير من لجان التعاون المشتركة تم خلالها توقيع اتفاقيات مهمة للتعاون في مختلف المجالات.

- مــزيد من الانفراج في العلاقات السورية- الأردنية، والكويتية - الأردنية وفي علاقات العراق مع كل من مصر وسوريا.

٤,١,٢ العلاقات مع دول الجوار

شهدت العلاقات العربية مع دول الجوار خلال العام مزيدا من التحسن باستثناء عدد من الدول وفيما يلي أبرز تطوراتها:-

أ- **تركــيا**: اتجهــت علاقاتهــا مــع سوريا نحو الأفضل مع الزيارات المتبادلة لمســؤولي البلديــن، فــيما شهدت علاقاتها مع العراق فتورا رغم رفع أنقرة لتمثيلها الدبلوماسي مع بغداد واستئناف رحلات السكك الحديدية بين البلدين.

ب- **إيران**: شهد العام أول قمة بين إيران ومصر مع الاتجاه لتنسيق المواقف من الحــرب الدولــية على الإرهاب، كما شهدت علاقاتها مع دول الخليج وخاصة الســعودية اتجاهــا عامــا للتحسن، وشهدت تبادلا للأسرى مع العراق، إلا أن مشكلة الجزر الإماراتية لم تشهد تقدما.

ج- **إريــتريا**: تــم إغــلاق ملــف النزاعات مع اليمن بالاتفاق على ترسيم الحدود المشتركة بينهما.

د- **أســبانيا**: مازالــت قضية سبتة ومليلة تلقي بظلالها على العلاقات مع المغرب وخاصــة بعــد رفض الرباط تجديد اتفاق الصيد البحري مع الاتحاد الأوروبي وذلــك اثر فشل محاولات المعارضة الأسبانية التقريب بين وجهات النظر في البلدين.

ه- **باكســتان**: وقعــت اتفاقــا لترسيم الحدود البحرية مع سلطنة عمان، وتبادل المسؤولون فيها الزيارات مع السودان ومصر.

و- **أثيوبــيا**: توترت علاقاتها مع الصومال بسبب التوغل داخل أراضيها ودعم القوى المعارضة للحكومة في مقديشو.

٥,١,٢ العلاقات العربية الدولية

فــيما يتعلق بالعقوبات المفروضة على بعض الدول العربية فقد قرر مجلس الأمن الدولي إلغــاء العقوبات الدولية على السودان، فيما قررت الولايات المتحدة تمديدها بشكل منفرد. كما قرر المجلس تأجيل فرض ما يسمى "العقوبات الذكية" على العراق وتمديد "اتفاق النفط مقابل الغذاء"، واستمر تعليق العقوبات المفروضة على ليبيا بسبب قضية لوكيربي.

أمــا فــيما يتعلق بالعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية فقد شهدت تحسنا واضحا مع الأردن بعــد إقرار اتفاق التجارة الحرة، فيما شهدت فتورا مع عدد من الدول بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر من العام، وإقدام الولايات المتحدة على إدراج عدد من تنظيمات

المقاومـــة العربـــية على قائمة الإرهاب واتخاذ مواقف اكثر تحيزا لصالح إسرائيل. وفيما يـــتعلق بالعلاقـــات مـــع أوروبـــا فقد شهدت تطورا ملحوظا على صعيد اتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية مع ميل الموقف الأوروبي إلى الاستقلال عن الموقف الأمريكي في الصراع العربي – الإسرائيلي.

٦,١,٢ الصراع العربي – الإسرائيلي

شـــهد العـــام موضوع التقرير استمرار انتفاضة الأقصى التي اندلعت في أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٠. وقد تصاعدت وتيرة العنف الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني في مناطق السلطة الفلســـطينية ممـــا أدى إلـــى ســـقوط المئات من القتلى والآلاف من الجرحى في صفوف المدنييـــن العزل والأطفال، وتدمير المنازل وتجريف الأراضي وتخريب المزارع وتدمير منشآت السلطة الفلسطينية وإصابة الاقتصاد الفلسطيني بخسائر تجاوزت ٧ مليارات دولار حـــتى نهاية العام. وبالرغم من مظاهر بعض التقدم في موقف الإدارة الأميركية من خلال تأيـــيدها ولأول مـــرة إنشاء دولة فلسطينية، إلا أن جهودها تركزت على بعض الجوانب الأمنية ولم تقدم مبادرات عملية لتحقيق السلام في المنطقة.

٢,٢ المؤشرات الاقتصادية

يتـــناول هذا البند أربعة مؤشرات اقتصادية هي معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وعجز الميزانـــية العامـــة كنســـبة من الناتج المحلي الإجمالي وعجز الحساب الجاري كنسبة من الـــناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم. ويستند إلى المؤشرات الثلاثة الأخيرة في تقويم مناخ الاستثمار وذلك من خلال مؤشر مركب من متوسطاتها للعام (انظر إطار رقم ١).

ويســـتند رصد هذه المؤشرات إلى البيانات التي توافرت للمؤسسة من الدول العربية وتلك التـــي تصـــدر عن المؤسسات الإقليمية والدولية، بالإضافة إلى ما يرد في تقارير عدد من مراكز البحث والمصارف التجارية وشركات الاستثمار الكبرى وبيوت التصنيف الائتماني في العالم.

١,٢,٢ النمو الاقتصادي

شهد العام موضوع التقرير تحقيق معدلات نمو مقبولة في عدد من الدول العربية بصورة إجمالـــية، فقـــد بلغ متوسط النمو الحقيقي للناتج المحلى الإجمالي لسبع عشرة دولة عربية توافـــرت عـــنها البـــيانات خلال العام حوالي ٣,٩% مقابل ٤,٢% عام ٢٠٠٠. وحسب الـــتقديرات المـــتوافرة فـــإن الـــناتج المحلى الإجمالي سجل معدلات نمو حقيقية مرتفعة تراوحـــت بيـــن ٤,٥% – ٦,٧% خلال العام في تسع دول عربية. وكانت أعلى معدلات الـــنمو المحققـــة في السودان (٦,٧%)، والمغرب (٦,٥%)، وقطر (٥,٧%)، وموريتانيا (٥,٥%)، وتونـــس (٥,٢%)، ومصر (٤,٩%)، وكل من البحرين وسلطنة عمان (٥%)،

وليبـــيا (٤,٥%). كمـــا بلغ معدل النمو الحقيقي للناتج المحلى الإجمالي ٤% في الأردن و٣% في الجزائر، و٢,٩% في الإمارات و٢,١% في الكويت، و٢% في سوريا.

من جهة أخرى يلاحظ أن معدل النمو ارتفع في ثماني دول عربية هي (البحرين، تونس، الجزائـــر، قطـــر، لبنان، ليبيا، المغرب وموريتانيا)، فيما تراجع في عدد مماثل من الدول العربـــية (الإمـــارات، السعودية، السودان، سوريا، سلطنة عمان، الكويت، مصر واليمن) خلال العام مقارنة مع عام ٢٠٠٠ (انظر الجدول رقم ١).

٢,٢,٢ التوازن الداخلي

ســـجل مؤشر عجز الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي انخفاضا في خمس دول عربـــية من أصل أربع عشرة دولة عربية توافرت عنها البيانات. فقد انخفضت نسبة عجز الميزانية من الناتج المحلي الإجمالي في سلطنة عمان بحوالي ٤,٦ نقطة مئوية (من ٤,٨% إلـــى ٠,٢%)، وفـــي لبـــنان بحوالي ٤ نقاط مئوية (من ٢٤,٣% عام ٢٠٠٠ إلى ٢٠,٣% خـــلال العام)، وفي المغرب بحوالي ١,٣ نقطة مئوية (من ٤,٤% إلى ٣,١%)، وبأقل من نقطة مئوية في كل من الجزائر (من ١,٣% إلى ٠,٦%) والأردن (من ٧,٤% إلـــى ٧,٠%). كمـــا تمكنت قطر من تحويل العجز المسجل عام ٢٠٠٠ إلى فائض خلال العام، إذ سجلت فائضا نسبته٥,٣% خلال العام مقابل عجز نسبته٠,٦% عام ٢٠٠٠ مما يعنـــي انخفاض العجز بحوالي ٥,٩ نقطة مئوية فيما بين العامين، وسجلت الكويت ارتفاعاً مقدراً في نسبة الفائض من ٩,٢% عام ٢٠٠٠ إلى ١٨,٩% خلال العام.

من جهة أخرى تشير التقديرات المتوافرة إلى ارتفاع نسبة عجز الميزانية العامة من الناتج المحلـــي الإجمالي في أربع دول عربية، إذ ارتفعت نسبة العجز في البحرين بحوالي ٤,٨ نقطة مئوية (من ٠,٧% عام ٢٠٠٠ إلى ٥,٥% خلال العام)، وفي الإمارات بحوالي ١,٤ نقطـــة مئوية (من ٢% إلى ٣,٤%)، وبأقل من نقطة مئوية في كل من السودان (من ١,٧ % إلـــى ٢,٢%) وتونس (من ٢,٣% إلى ٢,٤%). كما تحول فائض المالية العامة كنسبة مـــن الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٠ إلى عجز خلال العام موضوع التقرير في ثلاث دول عربـــية، إذ ســـجلت ليبيا خلال العام عجزا نسبته ١,٩% مقابل فائض نسبته ٦,٢% عـــام ٢٠٠٠، والســـعودية عجزا نسبته ٠,٦% مقابل فائض نسبته ٧,٣%، واليمن عجزا نسبته ١,٠% مقابل فائض نسبته٦,٧% (انظر الجدول رقم ٢).

٣,٢,٢ التوازن الخارجي

ســـجل مؤشر عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي انخفاضا في مصر بحوالـــي ١,١٧ نقطة مئوية (من ١,٢% عام ٢٠٠٠ إلى ٠,٠٣% خلال العام)، في حين تمكنت المغرب من تحويل العجز المسجل عام ٢٠٠٠ (١,٤%) إلى فائض خلال العام (٣

%). كمـــا تمكنت تسع دول عربية من الاستمرار في تحقيق فائض في الحساب الجاري. فقـــد ارتفعت نسبة فائض الحساب الجاري من الناتج المحلي الإجمالي في قطر من ١٨,٤ % عـــام ٢٠٠٠ إلى ٢١,٨% خلال العام، وفي سلطنة عمان من ١٣,٣% إلى ١٥,١%، وفـــي الكويـــت مـــن ٣٣,٦% إلى ٣٣,٩%. فيما انخفضت نسبة فائض الحساب الجاري كنســـبة من الناتج المحلي الإجمالي في اليمن من ٢٠,٧% عام ٢٠٠٠ إلى ١٢,٠% خلال العـــام، وفي الجزائر من ١٧,٣% إلى ١١,٧%، وفي ليبيا من ١٩,٦% إلى ٦,١%، وفي الســـعودية مـــن ٥,٥% إلى ٣,٠%، وفي البحرين من ٩,٣% إلى ١,٠%، فيما حافظت الأردن خلال العام على نسبة الفائض التي حققتها عام ٢٠٠٠ (٠,٧%).

مـــن جهـــة أخرى تشير التقديرات المتوافرة إلى تحول ميزان الحساب الجاري في سوريا مـــن فـــائض نســـبته ٩,٨% عام ٢٠٠٠ إلى عجز نسبته ٢% خلال العام. وسجل مؤشر عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعا في ثلاث دول عربية، إذ سجل لبنان عجزا نسبته ٢٣,٨% خلال العام مقابل عجز نسبته ١٨,١% عام ٢٠٠٠، مما يعنـــي ارتفـــاع العجز بحوالي ٥,٧ نقطة مئوية فيما بين العامين. وسجل السودان عجزا نسبته ٥,٦% مقابل عجز نسبته ٢,١% بارتفاع قدره ٣,٥ نقطة مئوية، كما سجلت تونس خلال العام عجزا نسبته ٤,٣% مقابل ٤,٢% عام ٢٠٠٠ (انظر الجدول رقم ٣).

٤,٢,٢ معدل التضخم

توضـــح البـــيانات أن جميع الدول العربية التي توافرت عنها بيانات عن التضخم وعددها ســـت عشـــرة دولة سجلت معدلات للتضخم خلال العام لم تتجاوز ٨% باستثناء ليبيا التي بلغ معدل التضخم فيها ١٣,٦%. وقد سجل معدل التضخم انخفاضا في عشر دول عربية، إذ انخفـــض بحوالي ٣,٧ نقطة مئوية في السودان (من ٨,٥% عام ٢٠٠٠ إلى ٤,٨%عام ٢٠٠١)، وبحوالي ١,٦ نقطة مئوية في الإمارات (من ٢,٩% إلى ١,٣%)، وبحوالي ١,٤ نقطة مئوية في ليبيا (من ١٥,٠% إلى ١٣,٦%)، وبحوالي نقطة مئوية واحدة في كل من البحريـــن (مـــن ١,٥% إلـــى ٠,٥%) وتونس (من ٢,٩% إلى ١,٩%)، وبأقل من نقطة مـــئوية فـــي كـــل من الكويت (من ٣,٣% إلى ٢,٤%)، ولبنان (من ١% إلى ٠,٥%)، وموريتانيا (من ٤,٥% إلى ٤%)، وقطر (من ٢,٥% إلى ٢%)، ومصر (من ٢,٥% إلى ٢,٢%).

مـــن جهة أخرى تشير البيانات المتوافرة إلى ارتفاع في معدل التضخم في اليمن بحوالي ٤,١ نقطـــة مئوية (من ٣,٩% عام ٢٠٠٠ إلى ٨,٠% خلال العام)، وفي الجزائر بحوالي ٣ نقـــاط مئوية (من ٠,٣% إلى ٣,٣%)، وفي الأردن بحوالي ١,١ نقطة مئوية (من ٠,٧ % إلـــى ١,٨%)، وبـــأقل مـــن نقطـــة مئوية في سلطنة عمان (من ٠,٢% إلى ٠,٥%) (انظر الجدول رقم ٤).

وبصـــفة عامة شهد المؤشر المركب لمكون السياسات الاقتصادية للعام (الموازين الداخلية والخارجية ومعدل التضخم) تراجعا، إذ بلغ (٠,٧) مقابل (١,٢) عام ٢٠٠٢. ويعزى ذلك إلـــى انخفاض أسعار النفط خلال العام وانعكاس ذلك على الإيرادات العامة للدول المنتجة للـــنفط واســـتمرار الانكماش في الطلب الكلي على السلع والخدمات الذي تسارع اتجاهه الهبوطـــي في الربع الأخير من العام نتيجة لأحداث الحادي عشر من سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية. (انظر الجدول رقم ٥).

إطار رقم (١)
المؤشر المركب لمكون السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الدول العربية

في محاولة لقياس أداء الاقتصادات العربية وتوصيف مناخ الاستثمار في الدول العربية قامت المؤسسة منذ عام ١٩٩٦ بتأسيس مؤشر مركب يقيس درجة التحسن أو التراجع في مناخ الاستثمار في الدول العربية تم تضمينه في تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية عام ١٩٩٥.

تستند المنهجية التي تم اعتمادها لتعريف البيئة الاقتصادية المستقرة والمحفزة والجاذبة للاستثمار إلى أنها تلك التي تتميز بعدم وجود عجز في الميزانية العامة، يقابله عجز مقبول في ميزان المدفوعات، ومعدلات متدنية للتضخم وسعر صرف غير مغالى فيه وبنية سياسية ومؤسسية مستقرة وشفافة يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي والتجاري والاستثماري.

تقع الخصائص الأربع الأولى ضمن السياسات الاقتصادية وتمثل محصلة ونتائج لسياسات تم اتباعها خلال فترات زمنية محددة ويمكن الاعتداد بها ومقارنتها مع فترات سابقة.

شمل المؤشر المركب ثلاث مجموعات هي مجموعة السياسات المالية، مجموعة السياسات النقدية، ومجموعة سياسات المعاملات الخارجية. أما فيما يتعلق بالتطورات النوعية المتعددة التي تؤثر في مجمل المناخ مثل درجة الاستقرار السياسي، التطورات التشريعية والمؤسسية، وتنمية الموارد البشرية وما يتم من خطوات في مجال الترويج للقطر أو قطاعات الاقتصاد أو المشاريع، فإن المؤشر لا يعكسها وتعمل المؤسسة على ترقية أسلوب تقديرها لقياس كفاءة وفاعلية هذه النظم بإعطاء درجات دنيا وأخرى قصوى لتضمينها تدريجيا في حساب المؤشر المركب.

والمؤشرات الفرعية التي يتكون منها المؤشر المركب هي:
أ- مؤشر العجز في الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي: يستخدم لتلخيص تطورات السياسة المالية في سعيها نحو تأسيس التوازن الداخلي للاقتصاد.

ب- مؤشـــر العجـــز فـــي ميزان الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي: يســـتخدم لتلخيص تطورات سياسة سعر الصرف في سعيها نحو تأسيس التوازن الخارجي للاقتصاد.

ج- مؤشر معدل التضخم: يستخدم لتلخيص تطورات السياسة النقدية في سعيها نحو تدعيم استقرار التوازن الداخلي للاقتصاد.

اعتمدت طريقة تطبيق منهجية المؤشر المركب على عدة أمور أهمها:

- الحصـــول علـــى المعلومـــات الارتكازية للسنة السابقة لكل مؤشرات مجموعة السياسات المشار إليها.
- الحصول على المعلومات لسنة التقرير.
- حساب التغير في المؤشر وحساب الأوزان الرقمية لمجموعات السياسات.
- حساب التغير العام في السياسات الاقتصادية التجميعية.

ولتوضيح الطريقة الحسابية التي اعتمدت لقياس المؤشر المركب (انظر الجداول ٣،٢، ٤، ٥) نعطي المثال التالي:

- فـــي حال أن الدولة (أ) حققت نسبة عجز في الميزانية العامة قدرها (٥,٤%) عـــام ٢٠٠٠، وأخرى قدرها (٢%) عام ٢٠٠١ فإن ذلك يعني انخفاض العجز بحوالي ٣,٤ نقطة مئوية، ويصبح الوزن الرقمي هو ٣ درجات.
- أمـــا فيما إذا حققت الدولة (ب) فائضا نسبته ٢% عام ٢٠٠٠، وعجزا نسبته (٢%) عـــام ٢٠٠١ فـــإن ذلك يعني ارتفاع العجز بحوالي ٤ نقاط مئوية ويصبح الـــوزن الرقمي سالب واحد. وهكذا طبقا للحدود الدنيا والقصوى المستخدمة في تقدير الأوزان.
- أمـــا إذا حققت الدولة (ج) فائضا خلال العامين فيحسب التغير في المؤشر على أســـاس الابتعاد عن نقطة التوازن أي نقطة الصفر مع اتباع الطريقة ذاتها فيما يـــتعلق بالأوزان الرقمية وما ينطبق على هذا المثال ينطبق على بقية المؤشرات الفرعية الأخرى.

ويعـــرف المؤشـــر المركـــب حسابيا بأنه متوسط متوسطات المؤشرات الثلاثة (متوسط مؤشر السياسة المالية، متوسط مؤشر السياسة النقدية، متوسط مؤشر سياسة المعاملات الخارجية).

إطار رقم (٢)
تطور المؤشر المركب لمكون السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الدول العربية

تشـير النـتائج التي توصلت إليها المؤسسة من خلال تطبيق هذا المؤشر للفترة ١٩٩٥-٢٠٠١ إلى أن المؤشـر قـد سجل تحسناً للأعوام الثلاثة الأولى محققاً أعلى ارتفاع له عام ١٩٩٧، إذ بلغ ١,١ مقابل ١,٠٥ و ١,٠٣ لعامـي ١٩٩٥ و١٩٩٦ علـى التوالي. فيما سجل قيمة سالبة عام ١٩٩٨ قدرها (٠,١) نتـيجة لتدنـي أسعار النفط خلال العام. وفي المقابل سجل قيمة موجبة قدرها (٠,٩) عام ١٩٩٩ بسبب التحسن الذي شهدته أسعار النفط العالمية. وشهد تحسنا ملحوظا عام ٢٠٠٠ إذ سجل قيمة مئوية قدرها (١,٢) وقد جاءت هذه النتائج متطابقة مع تطور المعدل العام للنمو الحقيقي في الدول العربية.
أمـا فيما يتعلق بالعام موضوع التقرير فقد شهد المؤشر تراجعا، إذ أصبح بمقدار (٠,٧)، ويعزى ذلك إلـى تدهـور أسـعار الـنفط خلال العام وانعكاس ذلك سلبا على الإيرادات العامة للدول المنتجة للنفط وتـراجع الطلب الكلي على السلع والخدمات، مما أدى إلى تراجع المعدل العام للنمو الحقيقي خلال العام ليصل إلى ٣,٩%.

السنة البيان	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	2000	٢٠٠١
معـدل النمو الحقيقي	–	٢%	٤%	٢,٥%	٢,٨%	٤,٢%	٣,٩%
ميزان المالية العامة% للناتج المحلـي الإجمالي	تحسـن في ١١ دولة تـراجع فـي ٤ دول	تحسن في ١٠ دول تراجع في ٤ دول	تحسن في ١١ دولة تراجع في دولة واحدة	تحسن في ٥ دول تراجع في ١٠ دول	تحسن في ٨ دول تراجع في ٦ دول	تحسن في ١٤ دولة تراجع في ٣ دول	تحسن في ٧ دول تراجع في ٧ دول
مـيزان الحسـاب الجـاري % الناتج المحلي الاجمالي	تحسـن في ١١ دولة تـراجع فـي دولتين	تحسن في ٨ دول تراجع في ٣ دول	تحسن في ١٢ دولة تراجع في ٧ دول	تحسن في ٤ دول تراجع في ٧ دول	تحسن في ١٣ دولة تراجع في دولتين	تحسن في ١٧ دولة تراجع في دولتين	تحسن في ١١ دولـة تراجع في ٤ دول
معدل التضخم	انخفض فـي ٤ دول ارتفـع في ١٢ دولة	انخفـض فـي ١١ دولة ارتفع في ٤ دول	انخفـض فـي ١٥ دولة ارتفع في ٤ دول	انخفـض في ٧ دول ارتفع في ٦ دول	انخفـض فـي ١٣ دولة ارتفع في ٣ دول	انخفض في ٥ دول ارتفـع في ١١ دولة	انخفـض فـي ١٠ دول ارتفع في ٤ دول
المؤشـر المركب	**١,٠٥**	**١,٠٣**	**١,١**	**(٠,١)**	**٠,٩**	**١,٢**	**٠,٧**

٣,٢ وضع الدول العربية في التقويم السيادي والمؤشرات الدولية

١,٣,٢ التصنيف السيادي للدول العربية

لتبيان وضع الدول العربية من حيث التقويم السيادي الذي تصدره وكالات التقويم العالمية، تشير البيانات المتوافرة عن ١٢ دولة عربية تم تقويمها، إلى أن كلا من الكويت والإمارات حظيت بدرجة تقويم سيادي جيد في الدرجة الاستثمارية العالية، تلتهما أربع دول (قطر والسعودية وتونس وسلطنة عمان) في الدرجة الاستثمارية المتوسطة، ودولتان (البحرين ومصر) في الدرجة الاستثمارية المتوسطة مع إشارة لبروز احتمالات مخاطر في السداد، ودولة عربية واحدة (المغرب) في درجة المضاربة الأقل انكشافاً، ودولة عربية واحدة (الأردن) في درجة المضاربة والتعرض لعوامل سلبية تؤثر على قدرة السداد، ودولة عربية واحدة (لبنان) في درجة المضاربة العالية والمخاطر المرتفعة، ودولة عربية واحدة (اليمن) في درجة مضاربة عالية جداً ومخاطر مرتفعة (انظر الملحق ١).

ويعتبر التقويم السيادي مهما لوضع الدولة في الأسواق العالمية لاسيما في حال إصدار الدولة سندات، كما أنه يحكم نظرة المستثمرين الخارجيين إليها. ويفيد وجود تقويم سيادي للقطر في تقويم المؤسسات المالية والشركات داخل القطر ذاته الذي تحتاجه عند إصدار سندات خاصة بها في الأسواق العالمية.

٢,٣,٢ وضع الدول العربية في المؤشرات الدولية

يتميز العديد من المؤشرات التي تصدرها مؤسسات دولية مختلفة عن بيئة الاستثمار في دول العالم بالشمولية من حيث تغطية عوامل المناخ الاستثماري ومن حيث عدد الدول التي يتضمنها. وفيما يختص بالمؤشرات الكلية نلاحظ أن أغلبية الدول العربية تلقت تصنيفا إيجابيا وأن أغلبها يميل إلى التحسن. أما المؤشرات الضيقة التي تشمل جوانب متخصصة كالشفافية والفساد والمعلوماتية فإنها تقتصر على قلة من الدول العربية لم تحرز تصنيفا إيجابيا في أغلب الأحيان. وبالنظر لأهمية هذا الموضوع في تعميق المفاهيم الخاصة بالقدرات القياسية والتطورات المرتبطة بالاقتصاد وزيادة الوعي المعياري، أعدت المؤسسة تقريرا مستقلاً عن الموضوع. **(أنظر الجزء الثاني المتعلق بوضع الدول العربية في المؤشرات الدولية)**.

٣. التطورات التشريعية والتطوير المؤسسي

أما فيما يتعلق بالتطورات التشريعية والمؤسسية فقد تواصل خلال العام استكمال التشريعات الخاصة بالاستثمار في الدول العربية، إذ تبنت كل من دولة الكويت والجمهورية اللبنانية، وللمرة الأولى، تشريعاً خاصاً بتشجيع الاستثمار الأجنبي ليتناقص بذلك، وإلى حد كبير، عدد الدول العربية التي لا يوجد فيها مثل هذا التشريع إلى دولتين

فقـــط همـــا دولة البحرين (فيما عدا تشريعها الخاص بتأسيس الشركات التجارية المعفاة) ودولة الإمارات العربية المتحدة (باستثناء ما يتعلق بالاستثمار في المنطقة الحرة في جبل علـــي). ومـــن ناحية أخرى شهدت بعض الدول العربية توجهاً ملحوظاً نحو إنشاء و/أو تطوير الهيئة العامة المسؤولة عن الترويج للاستثمار فيها والتي عادة ما تكون النافذة التي يتعامل من خلالها المستثمر الأجنبي مع القطر المضيف وتعنى بشؤون استثماره ترخيصا وتذلـــيلا للعقبات أمامه ومراقبة ومتابعة لسير مشروعاته، ومن هذه الدول التي أنشأت أو حدثت هيئاتها العامة كل من المملكة الأردنية الهاشمية ودولة الكويت والجمهورية اللبنانية والمملكـــة المغربـــية، هذا فضلا عمن اهتم من الدول بإنشاء مجلس أعلى خاص بالتنمية الاقتصـــادية كمـــا هـــي الحال بالنسبة لدولة البحرين أو مجلس أعلى للشؤون الاقتصادية والاســـتثمار كما حدث في دولة قطر، وسجل هذا العام أيضاً تطوراً نوعياً بارزاً في سن التشـــريعات تمثل في تبني تشريعات عصرية جديدة تتناول الكثير من المسائل المستحدثة، مـــثل إصـــدار قوانيـــن التأجـــير التمويلي والتمويل العقاري في جمهورية مصر العربية ومكافحة غسيل الأموال في الجمهورية اللبنانية وتشريعات حظر ومكافحة غسيل الأموال في دولة البحرين وقرار مجلس الوزراء فيها بشأن تنظيم التجارة الإلكترونية.

كمـــا واصـــلت معظـــم الدول العربية جهودها الرامية إلى تجويد وتطوير تشريعاتها ذات الصـــلة بالاســـتثمار مـــن أجل تحسين مناخ الاستثمار فيها وجعله تنافسياً في ظل التوجه الدولـــي نحـــو العولمـــة، وتـــم في هذا الإطار إصدار و/أو تنقيح العديد من التشريعات الضـــريبية والجمركية كما حدث في الجمهورية اللبنانية والمملكة المغربية، أو التشريعات المـــتعلقة بالمـــناطق الحرة كما هي الحال في كل من المملكة المغربية والمملكة الأردنية الهاشـــمية والجمهورية التونسية، وفي هذا السياق كذلك حرصت العديد من الدول العربية علـــى وضـــع أو تنقيح إجراءات الاستثمار فيها بغرض جذب المستثمرين إليها من خلال تســـهيل أعمـــالهم فـــيها كما جرى في دولة قطر والمملكة المغربية والجمهورية اليمنية، بالإضـــافة إلى كل ذلك فقد استمرت الدول العربية في إبرام اتفاقيات ثنائية متعلقة بتشجيع وحمايـــة الاستثمار أو تجنب الازدواج الضريبي كتلك المبرمة بين دولة البحرين والمملكة المغربية، واتفاقية التعاون الاقتصادي والتجارة الحرة المبرمة بين دولة البحرين والمملكة الأردنية الهاشمية.

٤. تنمية الموارد البشرية

واصلت أغلب الدول العربية خلال العام بدرجات متفاوتة جهودها الخاصة بتنمية الموارد البشـــرية وحســـن تأهيلها وإعدادها، وذلك من خلال تطوير التعليم ليتلاءم مع احتياجات ســـوق العمـــل والنهوض بكفاءة أداء القطاع العام وأنصب الاهتمام في تدريب الموظفين علـــى التقنـــيات والأدوات الجديدة التي ستساهم في رفع إنتاجيتهم، بالإضافة إلى التطوير المستمر للبرامج التي تقدمها مراكز ومعاهد التكوين والتدريب المتخصصة. كما تواصلت

الجهـود خـلال العام في عدد من الدول العربية لتعميم خدمات التعليم الأساسي والصحية الأولية على جميع المواطنين.

علـى المسـتوى القطري نفذت مصر خلال العام برامج تدريبية مكثفة في نظم وتطبيقات ومراقـبة الجودة، والتفاوض التجاري الدولي، والطرق الكمية في التخطيط الشامل لحماية البيـئة، وتنمـية مهارات العاملين بمكاتب خدمة المستثمرين بالمحافظات، والتدريب على الحاسـوب والـبرمجة. كمـا تم عقد ورش عمل خاصة للتدريب في مجال التحكيم ونظم تمويـل وتنفيذ المشروعات عن طريق البناء والتشغيل والإحالة (بوت). وشهد العام كذلك توسيع النطاق الجغرافي للدورات التدريبية لإتاحة الفرص للعاملين في المناطق الحرة في مجـال اللغة من خلال دورات في اللغة الإنجليزية في محافظات الإسماعيلية والإسكندرية وبورسعيد والسويس.

وفـي الأردن قامت مؤسسة التدريب المهني بإعداد خطة موسعة غطت تخصصات جديدة بحيـث بلـغ عـدد المتدربين حوالي (١٠١١٥) متدربا خلال العام. كما تم استحداث ١٢ مختـبر حاسوب في مراكز ومعاهد المؤسسة وافتتاح مركز للتدريب المهني في الضليل، ومركـز الـتجمعات الصناعية في إطار التعاون مع المناطق الصناعية المؤهلة، وإنشاء معهدين للتدريب في مجال تكنولوجيا المعلومات في كل من عمان وأربد، وقد باشر هذان المعهدان عملهما خلال العام، بالإضافة إلى الاستمرار في تنفيذ مشاريع للتدريب والتكوين المهنـي، وإعداد تصاميم مشاريع مراكز للتدريب المهني في مدينتي السلط والمفرق. كما بـدأت المؤسسـة بتنفـيذ المشروع الريادي لإعداد الكفاءات المهنية الأردنية، إذ بلغ عدد الدورات التدريبية التي نفذت ضمن المشروع (٣٥) دورة في (١٣) مركزا ومعهدا شملت (١١) تخصصـا، وبلغ عدد المتدربين (٥٠٤) متدربين. كما ساهمت المؤسسة خلال العام فـي إعـداد قـانون مجلس التعليم والتدريب المهني والتقني الذي يرأسه رئيس الوزراء الأردني.

وفي السعودية قام مجلس القوى العاملة في المملكة بدراسة الأوضاع والتطورات في سوق العمـل ووضـع ما يلزم من الخطط والسياسات العامة التي تستهدف تنمية وتطوير القوى العاملة الوطنية وتدريبها وزيادة فرص توظيفها. وقد أقر المجلس استراتيجية عامة لتنمية القـوى العاملة لمدة ٢٥ سنة بشكل مرحلي. كما وافق على تطوير بعض معاهد التدريب القائمـة ورفعها إلى كليات تقنية متوسطة، وإنشاء كليات جديدة خاصة في المجالات الفنية والطبـية. وشـملت إجـراءات المجلـس إنشاء صندوق تنمية الموارد البشرية الوطنية، ومراجعة نظام العمل والعمال وإعداد مشروع نظام جديد لمواكبة المستجدات والمتغيرات. وركز المجلس على مشاركة القطاع الخاص الذي اصبح ممثلا فيه بثلاثة أعضاء.

وفـــي اليمـــن بلغ عدد فرص العمل التي وفرتها الهيئة العامة للاستثمار منذ تأسيسها حتى نهايـــة العام موضوع التقرير حوالي ١٢٨ ألف فرصة عمل مباشرة، ورخصت لحوالي (٥٤) مشروعا استثماريا في مجال تنمية الموارد البشرية تشمل مدارس ومعاهد تدريب في مجال الخدمات الطبية وفي مجال اللغة الإنجليزية وعلوم الحاسوب.

وفـــي لبنان تواصلت الجهود الرامية إلى تطوير وتنمية الموارد البشرية من خلال تطوير مخـــتلف بـــرامج التعليم وتدريب الموظفين على تقنية المعلومات، وفي هذا الصدد ركزت الحكومة على إنشاء وتطوير مواقع شبكية للوزارات والمؤسسات العامة المعنية بالاستثمار (وزارة المالية ومصرف لبنان والمؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان).

وفـــي البحريـــن أصـــدرت الحكومـــة خلال العام قرارات متعددة لتنمية وتطوير الموارد البشـــرية أهمهـــا تشكيل مجالس نوعية للتدريب المهني في قطاعات المقاولات الإنشائية، وصـــناعة الذهب والمجوهرات، وتجارة التجزئة، بالإضافة إلى البرنامج الوطني لتوظيف وتدريب البحرينيين، كما تم إعداد دليل البرامج التدريبية للباحثين عن العمل.

٥. الجهود الترويجية

واصـــلت الـــدول العربية خلال العام جهودها الرامية إلى تحسين وتطوير قدرات وفاعلية أجهـــزتها الوطنـــية المعنـــية بـــترويج الاســـتثمار لمواجهة تحديات المنافسة على جذب الاســـتثمارات الأجنبـــية المباشرة ، بالإضافة إلى اعتماد أساليب حديثة للترويج للقطاعات الاقتصـــادية ذات الأولويـــة وترويج الفرص الاستثمارية ذات الجدوى الفنية والاقتصادية والمالية.

وفـــيما شـــكلت الجهود الترويجية في الدول العربية خلال العام امتدادا واستكمالا للجهود المـــبذولة خـــلال السنوات الماضية، إلا أنها تميزت بزيادة وعي الأجهزة العربية بتقنيات ووســـائل الـــترويج الشيء الذي يمكن أن ينعكس إيجابيا على نوعية وفاعلية هذه الجهود. وترســـيخ مفاهـــيم التخصـــص الترويجي المتمثل أولا في إبراز الجاذبية الاستثمارية للبلد وللقطاعـــات الـــرائدة فـــيه، واستهداف استثمار الفرص التي تأكدت جدواها الأولية ودعم خدمات الاستثمار.

أما فيما يتعلق بالأنشطة الترويجية الأخرى فيلاحظ أن العام شهد ارتفاعا وتحسنا ملحوظا فـــي هذه الأنشطة على المستويين الكمي والكيفي. ووفقا للبيانات المتوافرة عن عشر دول عربـــية فقـــد سجل العام تنظيم حوالي ٧٠ مؤتمرا وندوة ومعرضا في ثماني دول عربية، كمـــا شـــاركت ســـت دول عربية في حوالي ٦٢ مؤتمرا وندوة ومعرضا في ثماني دول عربية وسبع دول أوروبية، وأربع دول آسيوية، والولايات المتحدة الأمريكية. وسجل العام

١٧ زيـــارة ترويجـــية قامت بها ثلاث دول عربية لدولتين عربيتين وخمس دول أوروبية وســـت دول آسيوية. واستقبلت ثلاث دول عربية ٤٢ وفدا رسميا ورجال أعمال ومهتمين بقضـــايا الاســـتثمار مـــن ثماني دول عربية، وعدد مماثل من دول أوروبية، وست دول آسيوية، وخمس دول أمريكية. (انظر الملحق ٢ الجهود الترويجية في الدول العربية).

علـــى المســـتوى القطري تصدرت السعودية قائمة الدول العربية في مجال **عقد مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج**، إذ عقدت ٢٥ مؤتمراً وندوة ومعرضاً منها ١٣ داخل المملكة تناولـــت مجـــالات الطاقة والسياحة والصناعة والاستثمار، بالإضافة إلى المجالات المالية والنقدية، و١٣ مؤتمر أو ندوة خارج المملكة منها ثلاثة مؤتمرات في لبنان ومؤتمران في كـــل مـــن بريطانـــيا وسويسرا ومؤتمر أو ندوة في كل من مصر والإمارات والولايات المـــتحدة الأمريكية وهولندا واليابان وأسبانيا. وعقد لبنان عشرة ملتقيات داخل البلد تناولت مجالات الاستثمار والتنمية والنقد والزراعة والعقارات.

وعقـــدت تونـــس عشـــرة ملتقـــيات داخل البلد، شملت لقاءات مع مستثمرين من الجزائر والســـعودية وأمريكا وأسبانيا وكندا ومالطا وتركيا وألمانيا وفرنسا وإيطاليا، بالإضافة إلى مشاركة منظمات دولية منها اليونيدو ومنظمة الصناعات الكندية وبنك لافلات. كما عقدت ثلاثـــة ملتقيات في ألمانيا وفرنسا وإيطاليا للتعريف بأوضاع وفرص الاستثمار في تونس. ونظمـــت المغـــرب ســـتة ملتقيات داخل البلد تمحورت حول التكنولوجيا وتنمية الموارد البشـــرية وتســـهيل التـــبادل التجاري بين المغرب وكل من إيطاليا وفرنسا بالإضافة إلى الالـــتقاء بأفـــراد الجالـــية المغربية في الخارج والتشاور معهم داخل المغرب في قضايا الاســـتثمار. وعقـــدت الأردن خمسة ملتقيات داخل البلد شملت رجال أعمال ومستثمرين أردنيين، بالإضافة إلى ورش عمل لشركات استشارية وملحقين تجاريين ومحامين.

أما فيما يتعلق بالمشاركة في **مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج** فقد شاركت تونس في ٣٥ ملتقى في السعودية والبحرين وسوريا وماليزيا وسنغافورة وسويسرا وإيطاليا وألمانيا وبلجيكا وبريطانيا، وشاركت الأردن في ثمانية ملتقيات في الكويت والإمارات والسعودية وبلجيكا والصين وسويسرا وهولندا.

فيما يتعلق **بتنفيذ زيارات جماعية للترويج** تصدرت الأردن قائمة الدول العربية، إذ قامت مؤســـســـة تشجيع الاستثمار بزيارة ترويجية إلى كل من الإمارات وألمانيا وتايوان وهونج كونـــج والدانمارك والهند وباكستان وسريلانكا والصين، فيما سجلت وفود رسمية ورجال أعمـــال تونســـيون ست زيارات شملت سوريا وبريطانيا وبلجيكا وفرنسا. أما على صعيد **استضافة الوفود الراغبة** في الاستثمار فقد استقبلت تونس حوالي ١٨ وفداً رسمياً ورجال أعمـــال مـــن لبنان واليابان وأمريكا وبريطانيا وإيطاليا والصين والبرازيل وبولندا وكوبا

وفنلـــندا. كمـــا اســـتقبلت اليمن وفوداً رسمية ورجال أعمال من سلطنة عمان والسودان وإيران وبلجيكا وماليزيا.

في مجال **عرض الفرص الاستثمارية** سجلت الأردن تطورا ملحوظا خلال العام، إذ حققت النشاطات الترويجية لفرص الاستثمار التي قامت بها استثمارات بلغ حجمها ٩٢,٢ مليون دولار بتمويل من اثنتي عشرة دولة منها ثلاث دول عربية ودولتان اوروبيتان وست دول آســيوية بالإضـــافة إلـــى الولايات المتحدة الأمريكية. وشملت هذه الاستثمارات قطاعات صـــناعة أقـــراص الكمبـــيوتر والبرمجـــيات والأصباغ وقطع الغيار والإسمنت والأدوية والألبسة وصناعة الورق. وعرض لبنان ٥٠ مشروعا منها ٣٦ مشروعا بكلفة استثمارية قدرهـــا ٢,٤٥ ملـــيار دولار، شـــملت مشاريع مهمة في مجالات البنية التحتية والصناعة والزراعة والسياحة. في حين عرضت مصر حوالي ١٣٩ مشروعا في قطاعات الكهرباء والطـــرق والمطـــارات والموانـــئ والأدوية والمياه والصرف الصحي. وعرضت تونس حوالي ٥٠ مشروعا والأردن ٣٤ مشروعا في مجالات الصناعة والزراعة والخدمات.

فـــيما يـــتعلق **بالقوانين والإجراءات الجديدة لجذب الاستثمار** أكملت موريتانيا خلال العام مدونـــة قـــانون جـــذب الاستثمار شملت حوافز جديدة وإعفاءات متنوعة لجذب المستثمر الأجنبـــي. كمـــا قامـــت تونـــس بتعديل ثلاثة قوانين وإصدار قوانين جديدة أخرى لصالح المستثمر الأجنبي. في حين أصدرت البحرين خلال العام قانونا جديدا للشركات التجارية.

أمـــا فـــيما يتعلق **بالترتيبات الثنائية أو الجماعية المنفذة مع دول أخرى** فقد استمر خلال العـــام إنشـــاء لجـــان ومجالس أعمال مشتركة جديدة بين الدول العربية والدول الأجنبية، إضـــافة إلـــى اللجان المشتركة فيما بين الدول العربية، وإعمال دور اللجان القائمة، وقيام معظم الدول العربية بإبرام اتفاقيات ثنائية وجماعية فيما بينها، وكذلك إبرام اتفاقيات ثنائية مع عدد من الدول الأجنبية لتشجيع وحماية الاستثمار، والحد من الازدواج الضريبي. وفي هـــذا الصـــدد قامت مصر بترتيبات ثنائية مع تسع دول عربية، و٢٤ دولة أوروبية و١٨ دولة أفريقية، و١٧ دولة آسيوية، بالإضافة إلى الإكوادور والأرجنتين وكندا وجاميكا، كما أبرمت اتفاقيات في مجال تشجيع الاستثمار مع كل من الكويت واستراليا وروسيا البيضاء وقبرص وباكستان والسويد. وأبرمت الأردن اتفاقيات مع كل من الكويت وسوريا والنمسا وسويســـرا والصين. وشهد العام ترتيبات ثنائية على مستوى اللجان المشتركة لتونس مع كـــل مـــن ســـوريا وليبـــيا واليمـــن والكويت ومصر وبولندا والصين واليونان وماليزيا وجمهورية التشيك وكوبا وتركيا.

مـــن جهـــة أخرى توسع خلال العام نشاط الدول العربية في إقامة مواقع خاصة بأجهزتها الوطنـــية لـــترويج الاســـتثمار على الشبكة العالمية، تعرض فيها مناخ الاستثمار والمزايا الخاصة بالدولة، والفرص الاستثمارية المتوافرة فيها.

٦. أسواق المال العربية

تحسن أداء أسواق المال العربية التسع* التي يرصد تطوراتها صندوق النقد العربي، خلال العـــام مقارنه بعام ٢٠٠٠، فيما من حيث القيمة السوقية في ثلاث دول هي بورصة عمان وســـوق الأسهم السعودية وسوق الكويت للأوراق المالية، فيما تراجع في ست منها وهي سوق البحرين للأوراق المالية وبورصة القيم المنقولة في الدار البيضاء وبورصة الأوراق المالـــية في تونس وسوق مسقط للأوراق المالية، وبورصة بيروت، والهيئة العامة لسوق المـــال بمصر. ويلاحظ بصفة عامة أن القيمة السوقية الإجمالية للدول التسع شهدت تحسنا ملحوظـــا خلال العام مقارنة بعام ٢٠٠٠، إذ بلغت ١٥٢,٢٣ مليار دولار مقابل ١٤٨,١٦ ملـــيار دولار عـــام ٢٠٠٠ بـــزيادة نسبتها ٢,٧%. وقد جاءت حصة السعودية من حيث إجمالـــي القـــيمة الســـوقية في المرتبة الأولى بنسبة ٤٨%. تلتها الكويت بنسبة ١٧,٥%، ومصـــر ١٦%، والمغـــرب ٦%، وكل من البحرين والأردن ٤% لكل منهما، وسلطنة عمان ٢%، وتونس ١,٥%، ولبنان ١%.

أما فيما يتعلق بقيمة التداول فقد شهدت تحسنا في أربع دول من الدول التسع وهي الأردن والبحرين والسعودية والكويت، فيما تراجعت في خمس دول هي المغرب وتونس وسلطنة عمان ولبنان ومصر. إلا أن المحصلة النهائية كانت لصالح التحسن، إذ بلغت قيمة التداول الإجمالـــية خلال العام حوالي ٤٢,٦٩ مليار دولار مقابل ٣٦,٥٤ مليار دولار عام ٢٠٠٠ بـــزيادة نسبتها ١٦,٨%. وتصدرت السعودية قائمة الدول التسع بنسبة ٥٢% من إجمالي قيمة التداول. جاءت بعدها الكويت بنسبة ٢٧%، ومصر ١٣,٩%. وتراوحت نسب الدول الأخرى بين ٢,٢% و ٠,١%.

فـــيما يـــتعلق بعدد الأسهم المتداولة فقد شهد تحسنا في أربع دول هي الأردن والسعودية والكويـــت ومصـــر، فـــيما تراجع في خمس دول هي البحرين والمغرب وتونس وسلطنة عمـــان ولبـــنان. وبلـــغ إجمالي عدد الأسهم المتداولة في الدول التسع خلال العام حوالي ٢٣,٥٢ ملـــيار سهم مقابل ٩,٠٧ مليار سهم عام ٢٠٠٠، بزيادة نسبتها ١٥٩%. ويعزى ذلـــك بشـــكل أساسي إلى الزيادة الكبيرة التي شهدتها سوق الكويت للأوراق المالية خلال العام في عدد الأسهم المتداولة (من ٦,٧٦ مليار سهم إلى حوالي ٢٠,٨٢ مليار سهم خلال العام).

*الأردن، البحرين، تونس،السعودية، سلطنة عمان، الكويت، لبنان، مصر والمغرب.

تصدرت الكويت قائمة الدول التسع من حيث عدد الأسهم بنسبة ٨٨,٥% من إجمالي عدد الأسهم المتداولة. جاءت بعدها مصر بنسبة ٥%، والسعودية بنسبة ٣%. وتراوحت نسب الدول الأخرى بين ١,٤% - ٠,٠٦%.

وفيما يتعلق بعدد الشركات المدرجة في أسواق المال للدول التسع فقد شهد تحسنا في سبع دول هي البحرين والسعودية والكويت والمغرب وتونس ولبنان ومصر، فيما تراجع في دولتين هما الأردن وسلطنة عمان. وبلغ إجمالي عدد الشركات المدرجة في أسواق الدول التسع خلال العام حوالي ١٦٨٧ شركة مقابل ١٦٧٨ شركة عام ٢٠٠٠ بزيادة نسبتها ٠,٥%. وتصدرت مصر قائمة الدول التسع من حيث عدد الشركات بنسبة ٦٦% من إجمالي عدد الشركات المدرجة. جاءت بعدها الأردن بنسبة ٩,٥%، وسلطنة عمان ٥,٧ %، والكويت ٥,٢%، والسعودية ٤,٥%. وتراوحت نسب الدول الأخرى بين ٣,٣% و ٠,٨%.

أما أسواق المال العربية غير الواردة في قاعدة بيانات صندوق النقد العربي (وهي الإمارات، الجزائر، السودان، العراق، فلسطين، وقطر) فتشير البيانات المتوافرة إلى ارتفاع مؤشر الإمارات بنسبة ٢٥,٥% خلال العام لينهي فترة من الهبوط المتواصل بدأت عام ١٩٩٨. وقد ساهم في ارتفاع مؤشر السوق وصول أسعار الأسهم إلى مستويات متدنية قياسا بقيمتها الحقيقية، ومعدلات فائدة منخفضة وتوافر السيولة والنتائج الجيدة للشركات المدرجة. وبلغت القيمة الرأسمالية لسوق الإمارات ٢٦,٣ مليار دولار نهاية العام فيما ارتفع حجم التداول بحوالي ٢٠٠% خلال الربع الأخير من العام قياسا لما كان عليه عام ٢٠٠٠.

وفيما يتعلق بقطر فقد كان أداء سوق الدوحة للأوراق المالية الأفضل في أسواق الأسهم العربية خلال العام، فقد ارتفع بحوالي ٣٧,٢%. ويعزى ذلك إلى النتائج الجيدة للشركات المدرجة والنمو المرتفع للاقتصاد القطري. أما سوق الأسهم الفلسطيني فقد تأثر سلباً بانتفاضة الأقصى كما شهد تراجعا قدره ٢٨% خلال شهر أيلول/سبتمبر من العام موضوع التقرير بسبب أحداث أيلول (سبتمبر) في الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنه ارتفع بحوالي ٢٢% خلال الربع الأخير من العام.

أما فيما يتعلق بالدول العربية الست التي لا توجد بها حتى الآن أسواق للأوراق المالية (وهي جيبوتي وسوريا والصومال وليبيا وموريتانيا واليمن)، فقد خطا بعضها خطوات مهمة لإنشاء أسواق للأوراق المالية ويتوقع أن تتخذ البقية خطوات تنفيذية في هذا المجال في إطار تنفيذ برامج الإصلاحات الهيكلية التي يجرى تطبيقها حاليا والتي تحتوي على

بـــرامج فرعـــية لتحرير معاملات القطاع المالي. فعلى سبيل المثال تم تشكيل لجنة على مســـتوى الـــوزراء والفنيين في سوريا لأعداد مشروع إنشاء السوق. كما أعدت الحكومة اليمنـــية الدراسات الفنية لإنشاء سوق للأوراق المالية وأقرت جدواها وتعكف على إعداد التشريعات والنظم الخاصة بها.

وبخصـــوص التطورات الأخرى خلال العام، واصل المجلس الاقتصادي الأعلى ومجلس الـــوزراء السعودي، دراسة مسودة تشريع جديد يهدف إلى تفعيل سوق الأسهم السعودي. ويشمل التشريع الجديد عدة مقترحات منها إنشاء هيئة جديدة تساعد الشركات على التحول إلـــى شركات مساهمة مالية وإنشاء سوق أسهم سعودي وهيئة إشرافية مستقلة. كما طبقت مؤسســـة النقد العربي السعودي (ساما) خلال العام نظاما جديدا لتداول الأسهم يعرف باسم "تـــداول". ويوفـــر النظام الآلي الجديد معلومات عن الأسهم المتداولة في السوق بصورة فورية ويحقق العدالة والمساواة بين جميع المتعاملين بالإضافة إلى توفير الشفافية. وأعلنت ســـوق البحريـــن لـــلأوراق المالية أنه من المتوقع مع نهاية العام موضوع التقرير أن يتم إنجـــاز تعديـــل متطلـــبات الإفصـــاح من قبل الشركات المدرجة من خلال توسيع نطاق المعلومات والبيانات المالية وغير المالية والتغيرات في الإدارة الواجب الإفصاح عنها.

وأدخلـــت تونـــس بعض التعديلات على نسب العمولات المعمول بها، إذ تم تخفيض نسبة العمولة من ٠,١٠% إلى ٠,٠٥% بالنسبة للمعاملات التي تقل قيمتها عن ٥٠ ألف دينار، أمـــا التي تفوق قيمتها ٥٠ ألف دينار فقد تم تخفيض العمولة من ٠,٠١% إلى ٠,٠٠٥%، وذلك اعتباراً من شهر تشرين أول (أكتوبر) من العام ٢٠٠١. وأعلنت سلطنة عمان خلال العـــام عـــن تطبيق قواعد جديدة لإدراج الشركات في إطار عمليات الإفصاح والشفافية، وتتضـــمن الشروط تقسيم السوق إلى نظامية (الأداء المالي الجيد) وموازية (الأداء المالي المتوسط) وسوق ضعيفة (الأداء المالي غير المرضي).

كمـــا أعلن لبنان خلال العام عن تعديل قواعد التعامل بتخفيض الحد الأدنى لقيمة الصفقة مـــن ١,٢٥ مليون دولار إلى ٢٥٠ ألف دولار بالنسبة لأسهم شركة سوليدير، ومن ٣٠٠ ألـــف دولار إلـــى ١٠٠ ألف دولار بالنسبة لأسهم البنوك، ومن ١٥٠ ألف دولار إلى ٥٠ ألف دولار لبقية الأسهم. وأعلنت هيئة سوق المال بمصر عن إعداد مؤشر جديد للشركات النشـــطة وذلك بالتعاون مع مؤسسة الفينيشال تايمز، ويقيس المؤشر الجديد أداء أنشط ٣٠ شـــركة في السوق. وتعكف المغرب حاليا على إعادة النظر في شروط الأدراج المعمول بهـــا وذلك بهدف تنشيط بورصة الدار البيضاء. كما قررت شركة ميديا تلكوم العاملة في مجـــال الاتصالات زيادة رأسمالها بمقدار ٢٩٨,٦ مليون دولار. وقد ساهمت عدة شركات مغربية في هذه الزيادة منها الشركة الوطنية للتأمين والبنك المغربي للتجارة الخارجية.

إطار قم (٣)
أسواق المال العربية

البيان	البورصة	الدولة	الرقم
أ- أسواق المال العربية المشاركة في قاعدة بيانات صندوق النقد العربي			ملاحظات
	بورصة عمان	الأردن	١
	سوق البحرين للأوراق المالية	البحرين	٢
	بورصة الأوراق المالية بتونس	تونس	٣
	سوق الأسهم السعودية	السعودية	٤
	سوق مسقط للأوراق المالية	سلطنة عمان	٥
	سوق الكويت للأوراق المالية	الكويت	6
	بورصة بيروت	لبنان	٧
	الهيئة العامة لسوق المال بمصر	مصر	٨
	بورصة القيم المنقولة بالدار البيضاء	المغرب	٩
ب- أسواق المال العربية غير المشاركة في قاعدة بيانات صندوق النقد العربي			
أنشئ في شهر آذار/مارس ٢٠٠٠	سوق دبي للأوراق المالية	الإمارات	١٠
أنشئ في تشرين ثاني/نوفمبر ٢٠٠٠	سوق أبو ظبي للأوراق المالية		
أنشئ في تشرين ثاني/ نوفمبر ١٩٩٩	بورصة القيم المنقولة بالجزائر	الجزائر	١١
		السودان	١٢
	سوق بغداد للأوراق المالية	العراق	١٣
	سوق فلسطين للأوراق المالية	فلسطين	١٤
	سوق الدوحة للأوراق المالية	قطر	١٥
ج- الدول العربية التي لا توجد بها أسواق مالية حتى نهاية العام موضوع التقرير			
-	-	جيبوتي	١٦
تم تشكيل لجنة على مستوى الوزراء والفنيين لإعداد مشروع إنشاء السوق	-	سوريا	١٧
-	-	الصومال	١٨
-	-	ليبيا	١٩
-	-	موريتانيا	٢٠
أعدت الحكومة الدراسات الفنية لإنشاء سوق للأوراق المالية وأقرت جدواها، وتعكف على إعداد التشريعات والنظم المطلوبة.	-	اليمن	٢١

٧. الاستثمارات العربية البينية

بلـــغ إجمالـــي الاستثمارات العربية البينية في المشاريع التي تم الترخيص لها خلال العام لـــثلاث عشـــرة دولـــة عربية توافرت عنها البيانات حوالي ٢٤٤٧,٠ مليون دولار مقابل ١٨١٧,٤ ملـــيون دولار عام ٢٠٠٠، بزيادة نسبتها ٣٤,٦%.جاءت السعودية على رأس قائمـــة الدول المضيفة باستثمارات عربية قدرها ٧٢١,٢ مليون دولار بما نسبته ٢٩,٥% مـــن إجمالـــي الاســـتثمارات العربية البينية خلال العام. تلتها السودان باستثمارات بلغت ٥٥٤,٩ ملـــيون دولار (٢٢,٧%)، والجزائر بحوالي ٣٥٠ مليون دولار (١٤,٣)، ولبنان بحوالـــي ٢٢٥ مليون دولار (٩,٢%)، والإمارات بحوالي ٢١٥ مليون دولار (٨,٨%)، ومصـــر بحوالـــي ٨٨,٢ ملـــيون دولار (٣,٦%). وقد استحوذت هذه الدول الست على حوالي ٨٨,١% من إجمالي التدفقات الاستثمارية البينية (انظر الجدولين ٩، ١١).

مـــن جهـــة أخـــرى ســـجلت الاستثمارات العربية البينية زيادة في تسع دول عربية هي (الأردن، والإمارات، وتونس، والجزائر، والسعودية، والسودان، وسوريا، وقطر، وليبيا)، فيما تراجعت في أربع دول هي (لبنان، ومصر، والمغرب، واليمن).

ويلاحـــظ فـــي هـــذا الصدد الارتفاع الكبير الذي شهدته الاستثمارات العربية الوافدة إلى الســـعودية، إذ قفزت من ٧٦,٨ مليون دولار عام ٢٠٠٠ إلى ٧٢١,٢ مليون دولار خلال العـــام، بسبب الانفتاح الذي عرفته المملكة في السنوات الأخيرة، خاصة بعد العمل بقانون تشـــجيع الاســـتثمار الأجنبـــي الـــذي شمل خفض الضرائب وتعديل نظام الكفيل المتعلق باســـتقدام العمالـــة الأجنبية ومنح المستثمرين حقوق ملكية العقارات وحقوق الاستفادة من التســـهيلات المصـــرفية وحمايـــة الاســـتثمارات الأجنبية من المصادرة إلا بحكم قانوني، بالإضافة إلى إنشاء الهيئة العامة للاستثمار التي تتولى الإشراف على الاستثمارات وتقديم التسهيلات.

أمـــا فـــيما يـــتعلق بالدول المصدرة للاستثمارات العربية البينية خلال العام، فقد تصدرت السعودية القائمة بحوالي ٤٦٦,٨ مليون دولار بما نسبته ١٩,١% من إجمالي الاستثمارات العربـــية البينـــية المصدرة وشملت اثنتي عشرة دولة عربية، جاءت بعدها سوريا بحوالي ٣٠٥,٣ مليون دولار (١٢,٥%) شملت ثماني دول عربية، والإمارات بحوالي ٣٠٤,٢ مليون دولار (١٢,٤%) شملت ثماني دول عربية، والأردن بحوالي ٢٨١,٩ مليون دولار (١١,٥%) شـــملت ثمانـــي دول عربية، والكويت بحوالي ٢٣٩,٤ مليون دولار (٩,٨%) شملت عشر دول عربية، ومصر حوالي ١٧٧,٣ مليون دولار (٧,٢%) شملت سبع دول عربـــية. وقد صدرت هذه الدول الست ما نسبته ٧٢,٥% من إجمالي الاستثمارات العربية البينية المصدرة (انظر الجدول رقم ١٢).

علـــى المســـتوى القطاعـــي تركـــزت الاستثمارات العربية البينية في قطاع الخدمات، إذ اســـتحوذ في المتوسط على أكثر من نصف هذه الاستثمارات، تلاه قطاع الصناعة بحوالي الثلث ثم قطاع الزراعة بأقل من الربع (انظر الجدول رقم ١٠).

علـــى صـــعيد آخـــر بلـــغ الرصيد التراكمي للاستثمارات العربية البينية خلال الفترة من ١٩٨٥ – ٢٠٠١ حوالـــي ١٧,٢ ملـــيار دولار. شـــملت جميع الدول العربية كما شهدت انتشارا تدريجيا بين هذه الدول (انظر الجدول رقم ٨).

٨. التجارة العربية البينية

تشـــير البـــيانات المـــتوافرة إلى أن قيمة التجارة العربية البينية بلغت حوالي ٣٣,٥ مليار دولار عـــام ٢٠٠٠ مقابل ٢٧,٧ مليار دولار عام ١٩٩٩ بزيادة نسبتها ٢٠,٩%. وبلغت الصـــادرات البينية ١٧,٩ مليار دولار (بنسبة ٧,٣% من إجمالي الصادرات العربية) عام ٢٠٠٠ مقـــابل ١٤,١ مليار دولار (٨,٢%) عام ١٩٩٩ بزيادة نسبتها ٢٧%. فيما بلغت الـــواردات البينـــية ١٥,٦ مليار دولار مقابل ١٣,٦ مليار دولار للفترة ذاتها بزيادة نسبتها ١٤,٦%. ويعزى انخفاض نسبة الصادرات العربية البينية من إجمالي الصادرات العربية لعـــام ٢٠٠٠ مقارنـــة بعـــام ١٩٩٩ إلـــى ارتفـــاع أسعار النفط عام ٢٠٠٠ باعتبار أن الصادرات النفطية تمثل وزنا نسبيا مهما من إجمالي صادرات الدول العربية.

علـــى المســـتوى القطـــري جاءت المملكة العربية السعودية في المرتبة الأولى، إذ بلغت حصتها من إجمالي الصادرات العربية البينية حوالي ٧,٨ مليار دولار بما نسبته ٤٣,٦% عـــام ٢٠٠٠، جـــاءت بعدهـــا الإمـــارات بحوالي ٢,٥ مليار دولار (١٤,٠%)، وسوريا بحوالـــي ٠,٧ مليار دولار (٣,٩%)، والأردن بحوالي ٠,٦ مليار دولار (٣,٣%)، (انظر الجدول رقم ١٣).

ويلاحـــظ أن الصـــادرات العربـــية البينـــية قـــد ســـجلت تطـــورا ملحوظا خلال الفترة ١٩٩٥ – ٢٠٠٠، إذ بلغـــت حوالي ١٧,٩ مليار دولار عام ٢٠٠٠ مقابل ١٣,١٨ مليار دولار عام ١٩٩٩، بزيادة نسبتها ٣٥,٦%. وفي هذا المجال بلغت قيمة الصادرات البينية للسعودية حوالي ٧,٨ مليار دولار عام ٢٠٠٠ مقابل ٤,٩ مليار دولار عام ١٩٩٥ بزيادة نســـبتها ٦٠%. وفـــي الإمارات ٢,٥ مليار دولار مقابل ١,٤ مليار دولار بزيادة نسبتها ٧٩%.

فيما يتعلق باتجاه الصادرات العربية البينية جاءت السعودية في المرتبة الأولى، إذ تصدر مـــا يـــزيد على نصف الصادرات البينية إلى كل من البحرين والسودان والصومال وربع

الصـــادرات البينـــية إلى كل من الأردن وسوريا وقطر ولبنان واليمن. وتصدر الإمارات حوالي ٦٢% من الصادرات البينية لسلطنة عمان و ٤٩% لقطر.

وفـــيما يـــتعلق بالتركيـــبة السلعية للتجارة العربية البينية جاء قطاع الموارد الخام والوقود المعدني في المرتبة الأولى بحوالي ٦٢% من إجمالي الصادرات البينية عام ٢٠٠٠، تلاه قطاع الموارد الكيماوية بنسبة ١٨%، وقطاع الأغذية والمشروبات بنسبة ١٥,٩%.

إطار رقم (٤)
منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

مـــع نهايـــة عام ٢٠٠١، يكون البرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري العربي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، أنهى عامه الرابع من المدة الزمنية المحـــددة لتنفيذه (عشر سنوات ابتداء من مطلع عام ١٩٩٨)، بانضمام أربع عشرة دولة للاتفاقـــية تشمل الدول أعضاء مجلس التعاون الخليجي وسوريا والعراق والأردن ولبنان ومصـــر وليبيا وتونس والمغرب، ويتوقع انضمام السودان واليمن إلى الاتفاقية في وقت مبكر من عام ٢٠٠٢.

وكـــان المجلـــس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية قد أعلن في شهر شباط (فـــبراير) ١٩٩٧ عـــن إقامـــة منطقة تجارة حرة عربية كبرى من خلال تنفيذ البرنامج الزمنـــي المحـــدد. كمـــا أقر المجلس مؤخرا النظر في إمكان تقليص هذه الفترة عامين لتنتهـــي عام ٢٠٠٥. وتضمنت قواعد وأسس إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عددا من الإجراءات والتدابير أهمها بالإضافة إلى الالتزام باستكمال إنشاء المنطقة خلال المـــدة الزمنـــية المحددة للبرنامج التنفيذي والمراجعة نصف السنوية لخطوات التنفيذ من قـــبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تطبيق المعاملة الوطنية على السلع العربية ذات المنشأ الوطني، وحساب التخفيضات الجمركية على أساس الرسوم الجمركية السارية مع تـــاريخ بدء التنفيذ، وتشجيع الإعفاءات الجمركية في إطار الاتفاقيات بين الدول، وتطبيق مـــبدأ الـــتحرير التدريجـــي علـــى كافة السلع العربية ذات المنشأ الوطني بنسب سنوية متســـاوية لمـــدة عشر سنوات، بالإضافة إلى المعاملة الخاصة للدول العربية الأقل نموا وإيجاد آلية لفض النزاعات واتخاذ القرار بأغلبية الثلثين، ومنح الاستثناءات وتطبيق مبدأ المعاملة بالمثل.

ويعـــد انضمام هذا العدد من الدول العربية للاتفاقية نجاحا كبيرا لتنفيذ البرنامج لما تمثله الـــدول الأعضـــاء في هذه المنطقة من أهمية نسبية كبيرة في مجمل مكونات الاقتصاد العربـــي ســـواء مـــن حيث الاستهلاك أو الناتج المحلي الإجمالي أو التجارة والاستثمار (بشـــقيهما الكلي والبيني). ووفقا لإحصاءات عام ٢٠٠٠ تشكل الدول الأعضاء في هذه المنطقة سوقا استهلاكية واسعة يبلغ عدد سكانها حوالي ١٨٦,٢ مليون نسمة (٦٧% من مجمـــوع ســـكان الدول العربية)، ويقدر ناتجها المحلي الإجمالي بحوالي ٦٣٢,٣ مليار دولار (٦٧% مـــن الـــناتج المحلى الإجمالي للدول العربية). وتبلغ صادراتها الإجمالية حوالـــي ٢١٧,٢ ملـــيار دولار (٨٩% من إجمالي صادرات الدول العربية)، ووارداتها حوالي ١٣٧,٥ مليار دولار (٩٠% من إجمالي واردات الدول العربية).

وفـيما يـتعلق بالتجارة العربية البينية فإن نصيب الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربـية الكبرى من إجمالي الصادرات العربية البينية بلغ حوالي ١٦,٨ مليار دولار (٩٤% مـن إجمالي الصادرات العربية البينية) عام ٢٠٠٠، في حين بلغت وارداتها العربية البينـية حوالـي ١٣,٩ ملـيار دولار (٨٩% من إجمالي الواردات العربية البينية). أما فيما يـتعلق بالاستثمار فقد بلغ إجمالي الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الدول الأعضاء حوالي ٤,٣ ملـيار دولار (٩٦% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الدول العربية) عام ٢٠٠٠. فيما بلغ إجمالي الاستثمارات العربية البينية لعشر دول من الدول الأعضاء توافرت عـنها المعلومـات حوالي ١,٨ مليار دولار (٧٩% من إجمالي الاستثمارات العربية البينية لـثلاث عشـرة دولة توافرت عنها المعلومات). كما يلاحظ أنه بانضمام السودان واليمن في القريب العاجل للاتفاقية سترتفع هذه الأرقام وتكون أكثر دلالة وعمقاً.

والمتتبع لتنفيذ برنامج اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري العربي لإقامة هذه المنطقة يلمس جملة من الحقائق أهمها وجود إجراءات متتالية ومتراكمة من صيغ الالتزام لتحقيق الأهداف المرتبطة بإقامة منطقة تجارية حرة عربية كبرى، واستمرار عدد كبير من الدول العربية في تنفـيذ قرار جماعي دون تحفظ أو انسحاب، بسبب الأسس التي ارتكزت عليها هذه الاتفاقية، خاصـة إلغـاء قاعدة الإجماع المتبعة في إطار جامعة الدول العربية واستبدالها بقاعدة أخذ القـرار بأغلبية الثلثين، ليصبح القرار ملزما لكافة الأعضاء بمن فيهم المتحفظون عليه. كما أشـاع مـبدأ المعاملـة بالمثل جوا من الطمأنينة لدى الحكومات العربية بقدراتها على اتخاذ إجراءات مقابلة ضد أي عضو قد ينكث الاتفاقية.

كما أن الانسجام بين القواعد العامة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والشروط الخاصة التـي نصـت علـيها اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، يعطيها فرصة أكبر للحصول على الاعـتراف الدولي بها كمنطقة تبادل حر للدول العربية، تستطيع تبادل المزايا التفضيلية فيما بيـنها دون أن تكون ملزمة بتعميم هذه الامتيازات على باقي دول العالم وفقا لأحكام الدولة الأولـى بالرعاية. كما أن من أبرز مزايا المنطقة إتاحة المجال أمام البحث العلمي والتطوير التكنولوجي على المستوى القومي لصالح إعادة تخصيص الموارد العربية على أساس المزايا النسبية.

إطار (٥)
العناصر الرئيسية ولجان البرنامج التنفيذي
لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

أ- العناصر الرئيسية

يمكـــن حصـــر العناصر الرئيسية للبرنامج التنفيذي لتفعيل تيسير وتنمية التبادل التجاري فيما بين الدول العربية للوصول إلى منطقة تجارة عربية كبرى فيما يلي:

- معاملة السلع العربية والتي تنطبق عليها قواعد المنشأ العربية معاملة السلع الوطنية.
- تحريـــر كافة السلع المتبادلة بين الدول الأطراف من الرسوم الجمركية وفقا لمـــبدأ الـــتحرير التدريجـــي والذي يطبق بنسب سنوية متساوية خلال عشر ســـنوات تبدأ من ١٩٩٨/١/١ وتنتهي في ٢٠٠٧/١٢/٣١. ويمكن أن تتفق الدول الأطراف أثناء التنفيذ على وضع أي سلع تحت التحرير الفوري، كما يجـــوز لأي بلـــد طرف في البرنامج التنفيذي تبادل إعفاءات تسبق البرنامج الزمني.
- لا تخضـــع الســـلع العربية التي يتم تبادلها في إطار البرنامج لأي قيود غير جمركية تحت أي مسمى.
- مـــراعاة الأحكـــام والقواعـــد الدولـــية فيما يتعلق بإجراءات الوقاية والدعم والإغراق والخلل في ميزان المدفوعات الناجم عن تطبيق البرنامج.
- مـــنح معاملة تفضيلية للدول العربية الأقل نموا، وعلى الدول المعنية تحديد طبيعة المعاملة المطلوبة والفترة الزمنية وعرضها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي للموافقة.
- تحديد أسلوب متابعة التنفيذ وفض أي منازعات تنشأ عند التطبيق من خلال لجان متخصصة.

ب- لجان البرنامج التنفيذي

لجنة المتابعة والتنفيذ

عهد البرنامج بمهمة المتابعة والتنفيذ إلى لجنة المتابعة والتنفيذ التي تضم مسؤولين على مستوى وكلاء وزارات ومندوبين دائمين، وحدد لها مهمة التأكد من أن القوانين والإجراءات التنفيذية في كل دولة من الدول الأطراف قد عدلت بما يتماشى ومتطلبات منطقة التجارة الحرة العربية. وترفع هذه اللجنة تقريرا دوريا للمجلس الاقتصادي والاجتماعي حول السياسات التجارية المتبعة في كل دولة من الدول العربية والإجراءات التنفيذية المتخذة من قبلها وتأثيراتها على تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية. كما تتولى اللجنة المهام التالية:

- معالجة حالات الإغراق والدعم وخلل ميزان المدفوعات الناتجة عن تطبيق البرنامج التنفيذي.
- وضع برنامج التطبيق السنوي لتخفيض الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل.
- وضع جداول المواسم الزراعية لكل دولة عضو وتحديد تاريخ بدء وانتهاء الموسم لكل سلعة زراعية.
- تعقد اللجنة اجتماعها كجهاز لفض المنازعات بناء على طلب أي دولة عضو أو بطلب من الأمانة الفنية لمنطقة التجارة الحرة العربية.

لجنة المفاوضات التجارية

كلف البرنامج لجنة المفاوضات التجارية مهمة تصفية القيود غير الجمركية على السلع العربية المتبادلة في المنطقة الحرة ومتابعة تطبيق قواعد المنشأ العربية مع وضع قوائم السلع المحظور استيرادها أو تداولها في أي دولة لأسباب دينية أو صحية أو أمنية.

إطار رقم (٦)
قواعد وضوابط طلب الاستثناء

- تقــدم طلبات الاستثناء فقط من قبل الدول العربية التي بدأت التنفيذ الفعلي للبرنامج على أن يتضمن طلب الاستثناء المبررات والظروف الداعية له، وأن يرتكز على العلاقة بين استيراد السلعة وحصول الضرر، أو يكون هناك تهديد بحصول الضرر.
- يشــترط لطلب الاستثناء أن تكون السلعة منتجة محليا في الدول العربية صاحبة الطلب وأن يكون لها منتجات مماثلة ذات منشأ وطني في الدول الأعضاء.
- لا تشــمل طلبات الاستثناء السلع الزراعية، إذ ان السلع الزراعية منحت الاستثناء في إطار الرزنامة الزراعية والتي وضعت لها ضوابط خاصة بها.
- يمنح الاستثناء للسلع لمدة زمنية واحدة غير قابلة للتجديد وبحد أقصى ثلاث سنوات على أن يــبدأ تاريخ التطبيق لكافة السلع المستثناة من ١٩٩٩/٩/١٦ وينتهي بنهاية المدة المحددة لكل ســلعة. وللجــنة التنفــيذ والمتابعة صلاحية تقليص هذه المدة إذا اتضح انتفاء حاجة السلعة للاستثناء.
- لا تتمتع السلعة الواحدة بأكثر من نوع واحد من الاستثناءات.
- أن لا تــزيد نسبة مجموع السلع المستثناة على ١٥% من قيمة الصادرات للدولة المعنية مع الــدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتحسب هذه النسبة على أساس المتوسط الحسابي للسنوات الخمس السابقة لتاريخ طلب الاستثناء.
- أن لا يكون الاستثناء مانعا لتطبيق البرنامج التنفيذي لباقي السلع.
- أن يتضمن طلب الاستثناء معلومات كافية عن السلع من حيث:

(أ) حجم الإنتاج والاستهلاك والاستيراد والتصدير لكل سلعة.
(ب) الأهمــية الاقتصــادية للسلعة من حيث تشغيل الأيدي العاملة والاستثمارات وأثرها على الميزان التجاري.
(ج) الأهمــية النسبية للسلع في التجارة الخارجية للدولة مع الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (لآخر خمس سنوات متاحة).

- تبويــب الســلع الــواردة في طلبات الاستثناء وفق النظام المنسق عند مستوى ٦ أرقام على الأقل.
- تقدم الاستثناءات وفق الأولوية التي تراها كل دولة.
- علــى الدولــة الحاصلة على الاستثناء تقديم تقرير سنوي يتضمن تحديثا للمعلومات المقدمة بشأن السلع المستثناة للجنة المفاوضات التجارية، ثم يرفع إلى لجنة التنفيذ والمتابعة.
- في حال استثناء أي سلعة يتم تصديرها من دولة طرف إلى دولة طرف أخرى يكون من حق الدولــة الأخرى الطلب من لجنة التنفيذ والمتابعة الحصول على استثناء مماثل تجاه الدولة الأولــى إن كانت الدولة الأخيرة تنتج وتصدر ذات السلعة وأن يكون هنالك ضرر وقع على الدولة المتقدمة بالطلب.

٩. موجز أنشطة المؤسسة:

بلغت القيمة الإجمالية لعقود الضمان المبرمة خلال عام ٢٠٠١ (١٦٣,١٨٠,٩٧٠) دولاراً أمريكياً موزعة على ستة وستين عقداً، منها ثلاثة عقود لضمان الاستثمار بقيمة ٤١،٤٨٨،٢٣٠ دولاراً أمريكياً وثلاثة وستون عقد ضمان ائتمان صادرات بقيمة ١٢١،٦٩٢،٧٤٠ دولاراً أمريكياً. وبلغت القيمة الإجمالية لعقود الضمان السارية (٢٨٨،٣٧٢،٩٩٦) دولاراً أمريكياً كما في ٢٠٠١/١٢/٣١، وبلغت قيمة العمليات المنفذة (الالتزامات القائمة) في إطار العقود السارية (٦١،٠٧٢،٣٧٥) دولاراً أمريكياً. وقد صرفت المؤسسة تعويضات بقيمة (٢،٧٩٧،٥٥١) دولاراً أمريكياً عن تحقق مخاطر تجارية، فيما تمكنت المؤسسة خلال العام من استرداد ما قيمته (٦٤٧،٢٤٦) دولاراً أمريكياً كجزء من تعويضات سبق أداؤها عن تحقق مخاطر تجارية.

وفي إطار الأنشطة المكملة والخدمات المساندة لنشاط الضمان واصلت المؤسسة خلال العام تقديم خدماتها في مجالات بث الوعي الاستثماري وتقديم خدمات ترويج الاستثمار وتنمية الموارد البشرية. وقد شهد العام إصدار تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام ٢٠٠٠ والبدء بإعداد تقرير عام ٢٠٠١، وإصدار (٦) أعداد من الخلاصات المركزة تناولت عدة مواضيع حيوية، وإصدار (١٢) عددا من النشرة الشهرية تم خلالها رصد وتحليل الاتجاهات المتعلقة بالاستثمار على المستويات القطرية والإقليمية والدولية وعرض فيها (٦٥) فرصة استثمارية. وقد أصدرت المؤسسة خلال العام مطبوعة "**تقنيات ترويج الاستثمار في الدول العربية**" استنادا إلى الورشة الإقليمية التي عقدت في عمان (الأردن) بشأن هذا الموضوع في نهاية عام ٢٠٠٠. كما أعدت عددا من الأوراق التعريفية قدمت في ملتقيات ودورات تدريبية شاركت فيها المؤسسة. وساهمت المؤسسة في عقد وتنظيم المؤتمر التاسع لرجال الأعمال والمستثمرين العرب والملتقى السنوي الثامن لهيئات الضمان العربية. من ناحية أخرى واصلت المؤسسة جهودها في أتمتة أنشطتها وتحديث الموقع الشبكي الخاص بها، واستمرت في تنفيذ برامج تنمية قدرات العاملين من خلال التدريب ورصد الأداء.

الجداول

جدول رقم (١)
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية

القـــطـــر	٢٠٠٠	٢٠٠١
الأردن	٤,٠	٤,٠
الإمارات	٥,٨	٢,٩
البحرين	٤,٠	٥
تونس	٤,٧	٥,٢
الجزائر	٢,٤	٣,٠
جيبوتي	–	
السعودية	٥,٢	٢,٢
السودان	٨,٠	٦,٧
سوريا	٦,٠	٢
الصومال	–	–
العراق	–	–
سلطنة عمان	٥,١	٥
فلسطين	–	–
قطر	٤,٣	٥,٧
الكويت	٣,٦	٢,١
لبنان	٠,٠	١
ليبيا	٣,٨	٤,٥
مصر	٥,١	٤,٩
المغرب	٠,٩	٦,٥
موريتانيا	٥	٥,٥
اليمن	٤,٥	٠,٢
المتوسط	٤,٢	٣,٩

المصدر: البيانات المعدلة والتقديرية الصادرة من قبل الدول العربية وتلك التي تصدر عن المؤسسات الإقليمية والدولية ومراكز البحوث.

جدول رقم (٢)
مؤشر السياسة المالية
(عجز الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

القطر	٢٠٠٠	٢٠٠١	التغير في المؤشر (نقاط مئوية)
الأردن	٧,٤	٧,٠	٠,٤ –
الإمارات	٢	٣,٤	١,٤
البحرين	٠,٧	٥,٥	٤,٨
تونس	٢,٣	٢,٤	٠,١
الجزائر	١,٣	٠,٦	٠,٧–
جيبوتي	–	–	–
السعودية	(٧,٣)	٠,٦	٧,٩
السودان	١,٧	٢,٢	٠,٥
سوريا	–	–	–
الصومال	–		
العراق	–		
سلطنة عمان	٤,٨	٠,٢	٤,٦–
فلسطين	–		
قطر	٠,٦	(٥,٣)	٥,٩–
الكويت*	(٩,٢)	(١٨,٩)	١٨,٩–
لبنان	٢٤,٣	٢٠,٣	٤–
ليبيا	(٦,٢)	١,٩	٨,١
مصر	٣,٧	–	–
المغرب	٤,٤	٣,١	١,٣–
موريتانيا	(٢,٢)	–	–
اليمن	(٦,٧)	١,٠	٥,٧

المصـــدر: البـــيانات المعدلة والتقديرية الصادرة من قبل الدول العربية وتلك التي تصدر عن المؤسسات الإقليمية والدولية ومراكز البحوث.

تعطي الدرجات حسب تغير المؤشر على النحو التالي:

- انخفاض العجز بأقل من نقطة مئوية إلى ارتفاع بنقطة مئوية واحدة = صفر.
- ارتفاع العجز بأكثر من نقطة مئوية إلى أقل من خمس نقاط = سالب درجة واحدة.
- ارتفاع العجز من خمس نقاط مئوية إلى اقل من عشر نقاط = سالب درجتين.
- انخفاض العجز بنقطة مئوية إلى نقطتين ونصف النقطة = درجة واحدة.
- انخفاض العجز بنقطتين ونصف النقطة إلى ثلاث نقاط مئوية ونصف النقطة = درجتان.
- انخفاض العجز بأكثر من ثلاث نقاط مئوية ونصف النقطة = ثلاث درجات.

* حققت الكويت فائضا في ميزان المالية العامة خلال العامين وحسب التغير في المؤشر على أساس الابتعاد عن نقطة التوازن في الميزان الجاري أي نقطة الصفر.

جدول رقم (٣)
مؤشر سياسة التوازن الخارجي
(عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

القطر	٢٠٠٠	٢٠٠١	التغير في المؤشر (نقاط مئوية)
الأردن*	(٠,٧)	(٠,٧)	٠
الإمارات*	(١٦,٦)	(١٣,٢)	-١٣,٢
البحرين*	(٩,٣)	(١,٠)	-١,٠
تونس	٤,٢	٤,٣	٠,١
الجزائر*	(١٧,٣)	(١١,٧)	-١١,٧
جيبوتي	-	-	-
السعودية*	(٥,٥)	(٣,٠)	- ٢,٥
السودان	٢,١	٥,٦	٣,٥
سوريا	(٩,٨)	٢	١١,٨
الصومال	-	-	-
العراق	-	-	-
سلطنة عمان*	(١٣,٣٠)	(١٥,١)	-١٥,١
فلسطين	٢٥,٨	-	-
قطر*	(١٨,٤)	(٢١,٨)	-٢١,٨
الكويت*	(٣٣,٦)	(٣٣,٩)	-٣٣,٩
لبنان	١٨,١	٢٣,٨	٥,٧
ليبيا*	(١٩,٦)	(٦,١)	-٦,١
مصر	١,٢	٠,٠٣	- ١,٢
المغرب	١,٤	(٣)	-٤,٤
موريتانيا	١٣	-	-
اليمن *	(٢٠,٧)	(١٢,٠)	-١٢,٠

المصـــدر: البـــيانات المعدلـــة والـــتقديرية الصادرة من قبل الدول العربية وتلك التي تصدر عن المؤسسات الإقليمية والدولية ومراكز البحوث.

تعطى الدرجات حسب تغير المؤشر على النحو التالي:

- ارتفاع العجز بنقطتين مئويتين ونصف النقطة إلى أقل من خمس نقاط = سالب درجة واحدة.
- ارتفاع العجز من خمس نقاط مئوية إلى اقل من عشر نقاط = -٢
- ارتفاع العجز بأكثر من عشر نقاط = - ٣
- انخفاض العجز بأقل من نقطة مئوية واحدة إلى ارتفاع بنقطتين = صفر.
- انخفاض العجز بنقطة مئوية واحدة إلى أقل من نقطتين = درجة واحدة.
- انخفاض العجز بنقطتين مئويتين إلى أقل من أربع نقاط = درجتان.
- انخفاض العجز بأكثر من أربع نقاط مئوية = ثلاث درجات.

* حققت كل من الأردن والإمارات والبحرين والجزائر والسعودية وسلطنة عمان وقطر والكويت وليبيا واليمن فائضـــاً فـــي الحساب الجاري خلال العامين وحسب التغير في المؤشر على أساس الابتعاد عن نقطة التوازن في الميزان الجاري أي نقطة الصفر.

جدول رقم (٤)
مؤشر السياسة النقدية
(معدل التضخم)

القطر	٢٠٠٠	٢٠٠١	التغير في المؤشر (نقاط مئوية)
الأردن	٠,٧	١,٨	١,١
الإمارات	٢,٩	١,٣	١,٦-
البحرين	١,٥	٠,٥	١,٠-
تونس	٢,٩	١,٩	١,٠ -
الجزائر	٠,٣	٣,٣	٣,٠
جيبوتي	-	-	-
السعودية	٠,٦ -	-	-
السودان	٨,٥	٤,٨	٣,٧ -
سوريا	١,٥	١,٥	٠
الصومال	-	-	-
العراق	-	-	-
سلطنة عمان	٠,٢	٠,٥	٠,٣
فلسطين	٦	-	-
قطر	٢,٥	٢	٠,٥-
الكويت	٣,٣	٢,٤	٠,٩-
لبنان	١,٠	٠,٥	٠,٥-
ليبيا	١٥,٠	١٣,٦	١,٤-
مصر	٢,٥	٢,٢	٠,٣ -
المغرب	١,٩	١,٩	٠
موريتانيا	٤,٥	٤,٠	٠,٥-
اليمن	٣,٩	٨,٠	٤,١

المصدر: البيانات المعدلة والتقديرية الصادرة من قبل الدول العربية وتلك التي تصدر عن المؤسسات الإقليمية والدولية ومراكز البحث والمصارف التجارية وشركات الاستثمار الكبرى في العالم.

تعطى الدرجات حسب تغير المؤشر على النحو التالي:

- انخفاض معدل التضخم بأقل من نقطة مئوية واحدة إلى ارتفاع بأربع نقاط ونصف النقطة = صفر.
- انخفاض معدل التضخم بنقطة مئوية إلى أقل من خمس نقاط = درجة واحدة.
- انخفاض معدل التضخم بخمس نقاط مئوية إلى أقل من ٢٥ نقطة = درجتان.
- انخفاض معدل التضخم بأكثر من ٢٥ نقطة مئوية= ثلاث درجات.

جدول رقم (٥)
المؤشر المركب لمكون السياسات الاقتصادية في مناخ الاستثمار
في الوطن العربي لعامي ٢٠٠٠ و٢٠٠١

القطر	درجة مؤشر السياسة المالية	درجة مؤشر السياسة النقدية	درجة مؤشر سياسة التوازن الخارجي
الأردن	٠	٠	٠
الإمارات	-١	١	٣
البحرين	-١	١	١
تونس	٠	١	٠
الجزائر	٠	٠	٣
جيبوتي	-	-	
السعودية	-٢	-	٢
السودان	٠	١	-١
سوريا	-	٠	-٣
الصومال	-	-	-
العراق	-	-	-
عمان	٣	٠	٣
فلسطين	-	-	-
قطر	٣	٠	٣
الكويت	٣	٠	٣
لبنان	٣	٠	-٢
ليبيا	-٢	١	٣
مصر	-	٠	١
المغرب	١	٠	٣
موريتانيا	-	٠	-
اليمن	-٢	٠	٣
المتوسط ٢٠٠٠	١,٤	٠,٣	٢
٢٠٠١	٠,٤	٠,٣	١,٤

المصدر: الجداول من (٢) إلى (٤).

(أ) تم حساب المؤشر كمتوسط لمتوسطات المؤشرات الثلاثة على النحو التالي:

عام ٢٠٠٠: $\frac{١,٤ + ٠,٢ + ٢,٠}{٣} = ١,٢$

عام ٢٠٠١: $\frac{٠,٤ + ٠,٣ + ١,٤}{٣} = ٠,٧$

(ب) يتم قياس التطورات في مناخ الاستثمار باستخدام قيمة المؤشر المركب على النحو التالي:
أقل من ١ : عدم تحسن في مناخ الاستثمار.
من ١ إلى ٢: تحسن في مناخ الاستثمار.
من ٢ إلى ٣ : تحسن كبير في مناخ الاستثمار.

(ج) يلاحظ في هذا الصدد أن مناخ الاستثمار خلال العام قد سجل تراجعا ملحوظا، إذ سجل كل من مؤشر السياسة المالية ومؤشر سياسة التوازن الخارجي انخفاضا ملحوظا مقارنة مع عام ٢٠٠٠ مما أدى إلى أن يسجل المؤشر المركب نتيجة أصغر.

جدول رقم (٦)
أسعار الصرف في الدول العربية لعامي ٢٠٠٠ و٢٠٠١

الدولة	العملة	سعر الصرف (عدد وحدات العملة المحلية مقابل واحد دولار)	
		٢٠٠٠	٢٠٠١
الأردن	دينار	٠,٧٠٩	٠,٧٠٩
الإمارات	درهم	٣,٦٧	٣,٦٧
البحرين	دينار	٠,٣٧٦	٠,٣٧٧
تونس	دينار	١,٣٧	١,٤٥
الجزائر	دينار	٧٥,٢٩	٧٧,٣
جيبوتي	فرنك	–	–
السعودية	ريال	٣,٧٥	٣,٧٥
السودان	دينار	٢٥٧,٢	٢٥٧,٣
سوريا	ليرة	٤٧,٧٧	–
الصومال	شلن	٢٦٠٠,٥٠	٢٦٠٦,٩٣
العراق*	دينار	٠,٣٢٢	–
عمان	ريال	٠,٣٨٣	٠,٣٨٤
فلسطين	–	–	–
قطر	ريال	٣,٦٤	٣,٦٤
الكويت	دينار	٠,٣٠٦	٠,٣٠٧
لبنان	ليرة	١٥٠٧,٥	١٥٠٧,٥
ليبيا	درهم	٥٥٠	٦٥٠
مصر	جنيه	٣,٤١٥	٣,٦٨٤
المغرب	درهم	١٠,٦٥	١١,٣٥
موريتانيا	أوقية	٢٣٥	٢٥٥
اليمن	ريال	١٦١,٧٣	١٦٥,٠

المصدر: البيانات الرسمية الصادرة من قبل الدول العربية

* السعر الرسمي للدينار العراقي عام ٢٠٠٠ يعادل ٣,٢٢ دولار، أما بالنسبة لسعر الصرف الموازي فإن الدولار يعادل ١٩٣٠,١ دينار عراقي.

جدول رقم (٧)
بيانات أسواق المال في الدول العربية لعامي ٢٠٠٠ و٢٠٠١

الدولة	عدد الشركات المدرجة		القيمة الرأسمالية (مليون دولار)		عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)		قيمة التداول (مليون دولار)		مؤشرات الأسعار*	
	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٠	٢٠٠١
الأردن	١٦٣	١٦١	٤٩٤٣,١٦	٦٣١٤,١٦	١٧٨,٣٢	٣٣٥,١١	٤٠٥,٩١	٩٣٤,٣٨	٩٤,٣٥	١١٧,٩٣
البحرين	٤١	٤٢	٦٦٢٤,٣٥	٦٦٠١,٢٧	٤٢٢,٠٧	٣١٣,١٠	٢٤٥,٤٥	٢٥٠,٣٨	١٠٨,٥٠	٩٧,٣٤
تونس	٤٤	٤٥	٢٨٠٩,١٢	٢٢٢٩,٥٧	٢٨,٨٩	٢١,٢٨	٦٨٦,٧٨	٣٤٢,٠٥	٣٨,٤٥	٢٨,٣٢
السعودية	٧٥	٧٦	٦٧١٦٦,٤	٧٣٢٠١,٣٥	٥٥٢,٠٧	٦٨٩,٥٩	١٧٣١٣,٤٥	٢٢٢٢٣,٤٤	١٢٨,٤٤	١٢٩,٦٨
سلطنة عمان	١٣١	٩٦	٣٥١٨,١٣	٢٦٣٤,٣٧	١٤٤,٣٤	١٢٣,٥٦	٥٥١,٤٢	٤١٩,٨٥	٨٨,٧٦	٦٤,٢٢
الكويت	٨٦	٨٨	١٩٨٤٧,٩٨	٢٦٦٦١,٧٠	٦٧٥٨,٢٩	٢٠٨٢٥,٣٢	٤٢٠٨,٤٤	١١٧١١,١٦	١٠١,٩٧	١٣٣,٩٤
لبنان	١٣	١٤	١٥٨٢,٥٠	١٢٤٨,٢٧	١٩,٩٧	١٤,٧٣	١١٧,٩٦	٥٢,٩٧	٤٩,١٤	٣٤,٤٦
مصر	١٠٧١	١١١٠	٣٠٧٩١,٢٦	٢٤٣٠٨,٥٧	٩٥٢,٦٦	١١٨٤,٠١	١١٧٩٨,٦٥	٥٩١٢,٨٩	٥٤,٠٧	٣٥,٧٨
المغرب	٥٤	٥٥	١٠٨٧٥,٨٤	٩٠٣٠,٨٠	١٦,٤٥	١٥,٨٣	١٢١٠,٩٠	٨٤٠,٧٥	١٥٥,٧٥	١٢٨,٥٨
الإجمالي	١٦٧٨	١٦٨٧	١٤٨١٥٨,٣٨	١٥٢٢٣٠,٠٥	٩٠٧٣,٠٦	٢٣٥٢٢,٥٣	٣٦٥٣٨,٩٤	٤٢٦٨٧,٨٥	–	–

* المؤشر المركب لصندوق النقد العربي.
المصدر: قاعدة بيانات أسواق المال العربية – صندوق النقد العربي.

جدول رقم (٨)
تدفقات الاستثمارات العربية البينية

من/إلى	الأردن	الإمارات	البحرين	تونس	الجزائر	جيبوتي	السعودية	السودان	سوريا	الصومال
الأردن	*	١١٢٢٣	١٤٠٠	٢٣٩			٣١٧٩٩	١٢٢	٤٠٢٩٧	
الإمارات	٢٩٢٧٧	*	٤٣٧٨٢	٨٥	٢٦		٥٤٨٠٥٩	١٠٧٤	١٨٠٠٢	٥٢٤
البحرين	٣٧٨٩	١٢٩٨٢	*	٦٢٧			١٧٦٩٧٤	١٧١٢		
تونس	٣٠٤٤٤	١٤٤٣٠٤	٢٨٣٢	*	٤٧٢٥		٤٠٠٢٤٢	١٧٤١	٣٦٦١	
الجزائر	١٧٥١٠٠	٢٨٣٢٩	٢٠١٠٠	٢٢٦٠٠	*		٣٩٢٧٨		١١٨٠٠	
جيبوتي				٢٢٩		*			١١٢	
السعودية	١٨٠٨١٥	٢٣٥٦٩٢	١٦٣١٩٨	٧٨٠	٤٠٠٥		*	١٥٠٣٨	٣٠٨٤٤٨	
السودان	١٣٧٤٧٩	١٠٩٩٨١		٦٣٩	٢٨١٤		١٣٣٨٤٧٥	*	١٢٦٠٦٥	٤٧
سوريا	٦٢١١١	٣٧٥٣٨٦	٢١٦٨٨	٥٤٥٥	٣٠٣		٣٧٠٠١٨	١٢١٠	*	
الصومال										*
العراق	١٦٧٨٤	٩٢٢								
عمان	١٢١١١	٣٩١٨٥	١٢٢١٤				٣٤٩٨٩		١١٧٦	
فلسطين	٤١٩٤٨	٧٠٠٠٠					١٥٠٠٠٠			
قطر	٥٩٨٤	٥٧٢٧٠	٢٨٣٣				٤٩٨٨٥	٤٨٣٨	٢٣٤٣	
الكويت	٢٧٨٠١	٩٥٤	١٠٣٥	٨٤٧			٥٤٦١		١٧٥٢٦	
لبنان	١١٧٣	٦١٣٩٠٥	٢١٤٨٦	٦٦٢			٨٥٥٤٧٠		١٤٠٨٣٩	
ليبيا		٦٥٨٣٨		٢٥٥٠	١٣٥٠٠		٤٣٨٨٨			
مصر	١٣٦٨٢١	٢١٤٠٤٣	٥٧٥٩٠	١٤٠٨٦	٥٩١١		١٥٦٧٥٦٦	٥٠١١٦	٩٨٧٦٣	
المغرب	٢٣٤٤	٨٠٦٨٧	٦٤٦٢٨	١٣٦٣٢	١٣٩٦٨		١٦٤٣١٣	٢٠٩٧	٢٦٨٣٦	
موريتانيا		٥٠٠٠		٢٧٥٩			١٥٠٠			
اليمن	١٨٦٧٦	١٢٧٣٩	٢٢٣	١٤٠٣	٣٣		٧٧١٨٠	٣٠٩	٨٩٧٣	
الإجمالي	٨٨٢٦٥٧	٢٠٧٨٤٤٠	٤١٣٠٠٩	٦٦٥٩٣	٤٥٢٨٥		٥٨٥٥٠٩٧	٧٨٢٥٧	٨٠٤٨٤١	٥٧١

الخاصة خلال الفترة ١٩٨٥-٢٠٠١

(ألف دولار)

العراق	عمان	فلسطين	قطر	الكويت	لبنان	ليبيا	مصر	المغرب	موريتانيا	اليمن	المجموع
٨٥٢٨٢		١٨٨٩١	٥٣٣٧	١٣٣٦١	١٩٢٤١	٢٥١٦	٣٧٠٢٩	٨٥٩		٥٥٦	٢٦٨١٥٢
١٩٧٠	٦٦٨٧٩	١٠٩٤٩	٢١٥٧١٢	٢٨٩٢٦٢	٤٤١٣٦	٤٦٨	١٠٧٠٢	١٠٩٢	١٠	١٥٤٦	١٢٨٣٥٥٥
	٥٨٦	٥٠	١٩٤٩	٦٧٥٩٧	١١٧٥٤	٦٨٥٤	٢٠٦٠				٢٨٦٩٣٤
١٧٦٠		٤٠١٢	٢٠٦٨٩	٢٨١٩٧٣	٨٢٣٥	٢٨٨٨٤٥	٤٠٠٥	٩٩٨٥٤		١٩٢	١٢٩٧٥١٤
١٨٣٠٠		١٤٩٠٠	٧٠٠٠	٢٦٢٩٦		١٦٦٠٨٤	٣١٥٧٠٠		١٧٩٨	٢٤٣٠٠	٨٧١٥٨٥
					١١٢						٤٥٣
٣٣٣	٣١٢٠	١١٤٤٢٥	٦٦٣٥٨	١٥٦٥١٧	١٤٩٨٧٥		٦١٩٠٨	١٥٥٦		٤٩٤٣٥	١٥١١٥٠٣
٤٦١٥٢		٤٣٣٠	١٦٠٢٤٧	٦٢٦٨٠	٤٥٨٧٧	٩٤٩٣	٣٩١٨٧	٤٤٤٤		٧٦٠٤	٢٠٩٥٥١٤
٦٠٦	٥٧٥٧	٦٩٥٦٣	١٢٦٦٢	٣٠٨٣٢٨	٢٤٠٦٨٧	٥٤٦٨	٥٧٣٥	٥٠			١٤٨٥٠٢٧
							٥٠				٥٠
*				١٩٥						١٢٣٠	١٩١٣١
	*	١٢٠	٧٦٢٤	٣٤٠٥	٤٣٣٨		٤٣٤			٣٦١٩٢	١٥١٧٨٨
٥٢٧٧		*	٤٤٩٦٦				١٨٥٨٤				٣٣٠٧٧٥
	١٤	٢٨٤	*	٧٧٣٧١	٨٤١		٢٨٠			٥٥	٢٠١٩٩٨
٢٨٣٦	١٩٢١	٢٩٩٢		*	١١١١١		٥٤٦٩	١٦٨		٧٢٣	٧٨٨٤٤
٣٤٠	٨٩١	٢٧٦٤	٩١٦٠١	٥٨٣٦٢٨	*						٢٣١٢٧٥٩
٤٨٨٥٠					١٧٨٥	*	٤٢٧٣				١٨٠٦٨٤
٣١٨٦٤	٦٨٢٣٩	١١٨٧٤١	٢١٧٤٠١	١١١٩٦٦٠	٨٧٣٦٩	١٧٦٢١٢	*	٤٥٩١٩		٢٨٥٦٢	٤٠٣٨٨٦٣
١٢٦٨٢		٥٩٣	١٢٢	٣٨٢٨٩	٧٦٥٧	٣٩٩٦٥	٢٩٧٥	*		١٧٢٩	٤٧٢٥١٧
									*		٩٢٥٩
١٨٢٥٢	١٤٢٥٥	٣١٢٣٢	٦٤٣٦٤	١٠٦٩	٩٦٢٢	٤٠١٦	٣٧١٢٦		٤١٧	*	٢٩٩٨٨٩
274504	١٦١٦٦٢	٣٩٣٨٤٦	٩١٦٠٣٢	٣٠٢٩٦٣١	٦٤٢٦٤٠	٦٩٩٩٢١	٥٤٥٥١٧	١٥٣٩٤٢	٢٢٢٥	١٥٢١٢٤	١٧١٩٦٧٩٤

جدول رقم (٩)
الاستثمارات العربية البينية المرخص لها
خلال عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠١

(مليون دولار)

البيان / الدولة	٢٠٠٠		٢٠٠١	
	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)
الأردن	٢٦,٢	١,٤٤	٢٧,٦	١,١٣
الإمارات	١٩٦,٠	١٠,٧٩	٢١٥,٠	٨,٧٩
البحرين	–	–	–	–
تونس	٤٩,١	٢,٧٠	٥٦,٤	٢,٣٠
الجزائر	٣٤٧,٥	١٩,٠٧	٣٥٠,٠	١٤,٣٠
جيبوتي	–	–	–	–
السعودية	٧٦,٨	٤,٢٣	٧٢١,٢	٢٩,٤٧
السودان	٤١٤,٦	٢٢,٨٣	٥٥٤,٩	٢٢,٦٧
سوريا	٨,٧	٠,٤٨	٤٣,٥	١,٧٨
الصومال	–	–	–	–
العراق	–	–	–	–
سلطنة عمان	–	–	–	–
فلسطين	–	–	–	–
قطر	٦١,٨	٣,٤٠	٦٥,٥	٢,٦٨
الكويت	–			–
لبنان	٣٥٠,٠	١٩,٢٧	٢٢٥,٠	٩,١٩
ليبيا	٨٠,٤	٤,٤٣	٨٥,٠	٣,٤٧
مصر	١١٣,٠	٦,٢٢	٨٨,٢	٣,٦٠
المغرب*	٢٤,٨	١,٣٧	٨,٦	٠,٣٥
موريتانيا	–	–	–	–
اليمن	٦٨,٥	٣,٧٧	٦,٥	٠,٢٧
الإجمالي	١٨١٧,٤	١٠٠	٢٤٤٧,٠	١٠٠

*بيانات عام ٢٠٠١ تتعلق بالفترة من يناير إلى يونيو من العام.

جدول رقم (١٠)
التوزيع القطاعي للاستثمارات العربية البينية
التي تم التصديق عليها خلال عام ٢٠٠١
(%)

القطاع القطر المضيف	الصناعة	الزراعة	الخدمات
الأردن	٤١,٦	–	٥٨,٤
الإمارات	٢٠,٥		٧٩,٥
تونس	١٧,١	٠,١	٨٢,٨
الجزائر	٦٠,٠	١٦,٠	٢٤,٠
السعودية	٥٩,٧	–	٤٠,٣
السودان	٢٧,٠	١,١	٧١,٩
سوريا	٥٨,٥	٤١,٥	–
قطر	٩,٥	–	٩٠,٥
لبنان	٢٠,٥	١٤,٠	٦٥,٥
ليبيا	٦٥	١٥	٢٠
مصر	٦٤,٣	١٣,٧	٢٢,٠
المغرب	١٦,٥	–	٨٣,٥
اليمن	٢٥,٤	٤,١	٧٠,٥

جدول رقم (١١)
نصيب الأقطار العربية المصدرة والمضيفة للاستثمارات العربية البينية لعام ٢٠٠١
مليون دولار

الأقطار المصدرة	الأقطار المضيفة														
	الأردن	الإمارات	تونس	الجزائر	السعودية	السودان	سوريا	قطر	لبنان	ليبيا	مصر	المغرب	اليمن	الإجمالي
الأردن	*		0.2	84	91.8	45.6	6	2.7	47.2		3.3		1.1	**281.9**
الإمارات	0.3	*	0.1	14	146.7	87.2		19.7		34	2.2			**304.2**
البحرين	0.1			10.5	13.5						2.4			**26.5**
تونس			*	14						2.6				**16.6**
الجزائر			0.3	*								4.6		**4.9**
السعودية	1.4	102.1	6.6	10.5	*	192	2.5	14.9	90	22.1	21.7	2.9	0.1	**466.8**
السودان	0.1				13.8	*	1				0.3			**15.2**
سوريا	2.9		0.2	10.5	211.7	60.4	*		11.3		8.1		0.2	**305.3**
العراق	15.8		0.1	17.5		16.7				24.6	3.8		2.8	**81.3**
عمان											2.7		1.3	**4**
فلسطين	3.1			14	94.9						16.3			**128.3**
قطر		43		7		47.5		*	9		1.1			**107.6**
الكويت	0.6	69.9	0.2		3.2	24.1	27	28.2	67.5		17.6	1.1		**239.4**
لبنان	0.9		0.6		53.6	40.2	5		*		3.5			**103.8**
ليبيا	0.3		48	70		7.2	1			*	4.1			**130.6**
مصر	2			87.5	52.9	31.2	1			1.7	*		1	**177.3**
المغرب			0.1		1.4						*			**1.5**
اليمن	0.1			10.5	37.7	2.8					1.1		*	**52.2**
الإجمالي	**27.6**	**215**	**56.4**	**350**	**721.2**	**554.9**	**43.5**	**65.5**	**225**	**85**	**88.2**	**8.6**	**6.5**	**2447**

جدول رقم (١٢)

نصيب الأقطار العربية المصدرة للاستثمارات العربية البينية لعام ٢٠٠١

(%)

الأقطار المصدرة	الأقطار المضيفة للاستثمار												المتوسط المثقل
	الأردن	الإمارات	تونس	الجزائر	السعودية	السودان	سوريا	قطر	لبنان	ليبيا	مصر	المغرب	اليمن	
الأردن	*		٠,٤	٢٤,٠	١٢,٧٣	٨,٢٢	١٣,٧٩	٤,٢٠			٣,٦٩		١٦,٢١	١١,٥
الإمارات	١,١	*	٠,٣	٤,٠	٢٠,٣٤	١٥,٧١		٣٠,٠	٢١,٠	٤٠,٠	٢,٤٦			١٢,٤
البحرين	٠,٥			٣,٠	١,٨٧						٢,٧٧			١,١
تونس			*	٤,٠						٣,٠				٠,٧
الجزائر			٠,٦	*								٥٣,٧٦		٠,٢
السعودية	٥,١	٤٧,٥	١١,٧	٣,٠	*	٣٤,٦	٥,٧٥	٢٢,٧٠	٤٠,٠	٢٦,٠	٢٤,٦١	٣٤,١٩	١,٦٨	١٩,١
السودان	٠,٤				١,٩١		٢,٣٠				٠,٣١			٠,٦
سوريا	١٠,٥		٠,٤	٣,٠	٢٩,٣٥	١٠,٨٨	*		٥,٠		٩,٢٣		٣,٠٦	١٢,٥
العراق	٥٧,٢		٠,١	٥,٠		٣,٠١				٢٩,٠	٤,٣١		٤٢,٨١	٣,٣
عمان											٣,٠٨		٢٠,٠٣	٠,٢
فلسطين	١٠,٩			٤,٠	١٣,١٦						١٨,٤٦			٥,٢
قطر		٢٠,٠		٢,٠		٨,٥٦		*	٤,٠		١,٢٣			٤,٤
الكويت	٢,٢	٣٢,٥			٠,٤٤	٤,٣٥	٦٢,٠٧	٤٣,١٠	٣٠,٠		٢٠,٠	١٢,٠٥		٩,٨
لبنان	٣,٣		١,١		٧,٤٣	٧,٢٤	١١,٤٩		*		٤,٠		٠,٣١	٤,٢
ليبيا	١,١		٨٥,٢	٢٠,٠		١,٣١	٢,٣٠			*	٤,٦٢			٥,٣
مصر	٧,٢			٢٥,٠	٧,٣٤	٥,٦٢	٢,٣٠			٢,٠	*		١٥,٩٠	٧,٢
المغرب			٠,٢		٠,٢							*		٠,١
اليمن	٠,٥			٣,٠	٥,٢٣	٠,٥					١,٢٣		*	٢,١
الإجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

جدول رقم (١٣)
التجارة العربية البينية

مليون دولار

	الصادرات البينية						الواردات البينية					
	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
الأردن	٦٤٤,٤	٦٨٤,٥	٧٨١,٨	٦٥٧,٩	٦٠١,٨	٦٠٨,٣	٨٦٨,٤	١,٠٧٤,٥	٩٦٣,٤	٧٣٥,٧	٨٠٣,٠	١,٠٩١,٣
الإمارات	١,٤١٦,٧	١,٧٧٦,٣	١,٩١١,٢	٢,١٠٧,٥	٢,١٧٢,٠	٢,٤٩١,٧	١,٣٧٥,١	١,٤٠٦,٤	١,٣٩٤,٧	١,٥٧٣,٩	١,٦٤٩,٨	١,٧٢٩,٠
البحرين	٥٥٢,٧	٥٥٢,٧	٥٥٥,٨	٥٤٩,٤	٥٨١,٩	٤٩٩,٨	٣٦٢,٢	٣٥٦,٢	٣٧٠,٧	٣٧٩,٨	٣٩٨,٨	٤٢٦,٧
تونس	٤٩٨,٨	٤٢٠,٤	٤٢١,٦	٣٩٠,٠	٤٠٦,٣	٤٣٢,٣	٤٩٢,١	٤٨٠,٧	٥٠٥,٣	٤١٨,٦	٤٩٣,٣	٦٥٨,١
الجزائر	٢٤٢,٦	٢٢٢,٥	٢٣٠,٦	١٤٦,٣	٢٥٨,٦	٣٦١,٣	٣٣١,٣	٢٥٥,٨	٣٦١,٣	٢٦٠,٤	١٨٥,٤	٢٩٩,٠
جيبوتي	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
السعودية	٤,٨٧٢,٤	٥,٩٧٧,٦	٦,٥٤٢,٣	٤,٩٣٧,٨	٥,٠٠٣,٢	٧,٧٨٣,٨	١,٦٢٣,٠	١,٨٨٣,٠	١,٧٨٤,٨	١,٩٨٠,٥	٢,٢٠٥,٣	٢,٣٨٣,٦
السودان	١٧٤,٠	٢٤٠,٢	٢٠٣,١	٢٤٤,٥	٢٥٤,٩	٢٤٤,٥	٣١٠,٩	٣٤٤,٠	٤٠٦,٨	٥٣٠,١	٣٥٣,٩	٣٦٢,٢
سوريا	٩٣٢,٠	٨٠١,٠	١,٠٢٣,٠	٨٠٥,٠	٧٢٧,٢	٧٠٦,٦	٣٦٧,٠	٤١٤,٠	٣٤٠,٠	٣٠٦,٠	٣١٨,٢	٤٠٧,٨
الصومال	١١٨,٢	١١٥,٥	١٣١,١	١٦٥,٦	١٦٩,٤	١٨٥,٢	٣٢,٤	٣٥,٩	٤٠,٦	٥١,٥	٥٥,٠	٦٩,٥
العراق	٤١٠,٧	٤٦٠,٨	٣٨٤,٠	٣٠٧,١	٣٩٦,١	٤٨٦,٣	٣٠٣,٤	١٥٢,٨	٢٣٥,١	١٧٥,٠	٢٣٨,٢	٣٣٣,٧
عمان	٦٧٣,٦	٧٤٢,٠	٩٧٩,٠	١,١٠٩,٧	١,٠٧٣,١	١,٢٦١,١	١,٢٣٣,٧	١,٢٨٩,٠	١,٤٨٢,٠	١,٦٧٤,٧	١,٥٨١,٢	١,٧١٩,٣
قطر	٣٠٧,٩	٢٣١,١	٣٠٣,٧	٢٣٥,٣	٣٠٨,٦	٣٧٧,٨	٣٢١,٨	٤٤٩,١	٤١٤,٢	٤٨٧,٢	٦٤٠,٨	٦٥٢,٢
الكويت	٣١٠,٥	٣٦١,١	٤٠٧,٦	٤٠٠,٢	٤١٢,٣	٤٧٥,٤	٩٥١,٦	١,٠٣٣,٤	١,٠٧٩,٧	١,٠٥٧,١	١,٠١٨,١	٩٧٩,٣
لبنان	٥١١,٨	٦٤٠,٤	٣١٤,٦	٣٢٣,٨	٢٩٤,٥	٣٢٦,٩	٥٨٠,٣	٩٣٢,١	٦٩١,٥	٦٠٩,٠	٥٥٧,٩	٧٦٧,٥
ليبيا	٥٦٥,٥	٤٧٦,٣	٥٩٦,٧	٤٥٥,٢	٤٧٢,٦	٥٣٨,٨	٤٢٨,٠	٤٤٠,١	٥٥٨,١	٥١٣,٧	٤٣٤,٦	٤٥١,٢
مصر	٤٨٠,٢	٤٩٧,٦	٥٠٢,٥	٥٥٨,٤	٤٧١,٠	٥٦٠,٥	٤٥٠,٦	٥٠٩,٩	٦٩١,٧	٨٩٦,١	١,٠٠٩,٧	١,٤٤٢,٠
المغرب	٣٧٨,٣	٣٤٤,٠	٢٩٧,٤	٢٨٤,٩	٢٩٥,٦	٣١٠,٩	٧٦٦,٢	٨٣٢,٣	٨٩٠,٩	٦٦٥,٨	٨٩٦,٨	٩٠٩,١
موريتانيا	٠,٦	٣,٠	٤,٥	٦,٤	٥,٩	٥,٤	٣٢,٤	٣٦,٨	٣٤,٦	٣٥,٨	٣٣,٧	٣٦,٩
اليمن	٩٣,٨	١٤٥,٩	٩٢,٦	١٦٥,٠	١٦٤,٠	٢١٠,٠	٢١١,٩	٤١٢,١	٥٤٨,٣	٦٣٨,٦	٧٥٧,٥	٩٠٦,١
الإجمالي	١٣,١٨٤,٧	١٤,٦٩٢,٧	١٥,٦٨٣,١	١٣,٨٥٠,١	١٤,٠٦٩,٠	١٧,٨٦٦,٦	١١,٠٤٢,٣	١٢,٤٣٨,٢	١٧,٧٩٣,٦	١٢,٩٨٩,٤	١٣,٦٣١,٢	١٥,٦٢٤,٥

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١.

الملاحق

ملحق (١)
التقويم السيادي في الدول العربية حتى نهاية كانون أول (ديسمبر) ٢٠٠١

المسلسل	القطر	التقويم التجميعي الموحد	تفسير التقويم التجميعي الموحد	درجة المخاطرة
١	الإمارات	٦	A	درجة استثمارية درجة المخاطرة منخفضة قدرة السداد قوية
٢	الكويت	٧	A–	درجـــة استثمارية درجة المخاطرة منخفضة قدرة السداد قوية مع بروز عوامل سلبية
٣	قطر	٩	BBB	درجة استثمارية درجة المخاطرة منخفضة قدرة السداد معقولة
٤	السعودية	٩	BBB	درجة استثمارية درجة المخاطرة منخفضة قدرة السداد معقولة
٥	تونس	٩	BBB	درجة استثمارية درجة المخاطرة منخفضة قدرة السداد معقولة
٦	سلطنة عمان	١٠	BBB	درجة استثمارية درجة المخاطرة منخفضة قدرة السداد معقولة
٧	البحرين	٩	BBB	درجة استثمارية درجة المخاطرة منخفضة قدرة السداد معقولة
٨	مصر	١٠	BBB –	درجة استثمارية درجة المخاطرة منخفضة قدرة السداد معقولة مع بروز بعض العوامل السلبية
٩	المغرب	١٢	BB	درجة مضاربة تعرض لعوامل سلبية وعدم استقرار يؤثر على قدرة السداد
١٠	الأردن	١٣	BB –	درجة مضاربة تعرض لعوامل سلبية وعدم استقرار يؤثر بدرجة اكبر على قدرة السداد
١١	لبنان	١٤	B +	درجة مضاربة عالية حجم مخاطرة ملحوظ وتعرض اكثر انكشافا لتأثير العوامل السلبية
١٢	اليمن	X	أقل من– B	درجة مضاربة عالية جدا درجة المخاطرة عالية

ملحق (٢) الجهود الترويجية في الدول العربية*
لعام ٢٠٠١

الدولة	البيان								
	(١) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي عقدتها الدولة	(٢) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي شاركت فيها الدولة	(٣) الزيارات الترويجية إلى دول أخرى واستقبال مستثمرين		(٤) الفرص المعروضة للاستثمار		(٥) القوانين والإجراءات الجديدة لجذب الاستثمار	(٦) الترتيبات الثنائية أو الجماعية المنفذة مع دول أخرى	(٧) المدن الصناعية والمناطق الحرة الجديدة المنفذة	(٨) مجهودات الترويج الأخرى المنفذة
			الزيارات	استقبال	عدد المشاريع	التكلفة (مليون دولار)				
الأردن	٥	٨	٩	٩٢				٦	–	–
البحرين	٢	٣	–	–	–	–	١	١	–	–
تونس	١٣	٣٥	٦	١٨	٥٠	–	٥	١٤	–	–
الجزائر	٢	٤	–	–	–	–	–	–	–	–
السعودية	٢٥	–	–	–	–	–	١	–	–	–
السودان	٤	٤	٢	١٢	٤	٢٣	–	١٠	–	–
لبنان	١٠	–	–	–	٣٦	٢٤٥٠	–	٦	–	–
مصر	–	–	–	–	١٣٩	–	–	٧٢	–	–
المغرب	٦	٢	–	٧	–	–	–	٢	–	–
اليمن	٣	٦	–	٥	٣٥	–	١	١٠	–	–
الإجمالي	٧٠	٦٢	١٧	٤٢	٢٢٩	٢٤٧٣	٨	١٢١	–	–

*جدول تجميعي للجهود الترويجية في الدول العربية طبقا لما توافر لدى المؤسسة من معلومات رسمية.

ملحق (١/٢)
الجهود الترويجية في المملكة الأردنية الهاشمية

(١) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي عقدتها الدولة	(٢) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي شاركت فيها الدولة	(٣) الزيارات الترويجية إلى دول أخرى واستقبال مستثمرين	(٤) الفرص المعروضة للاستثمار	(٥) القوانين والإجراءات الجديدة لجذب الاستثمار	(٦) الترتيبات الثنائية أو الجماعية المنفذة مع دول أخرى	(٧) المدن الصناعية والمناطق الحرة الجديدة المنفذة	(٨) مجهودات الترويج الأخرى المنفذة
عقدت مؤسسة تشجيع الاستثمار حوالي ٥ ملتقيات داخل الأردن، ودورة تدريبية في بريطانيا بهدف التعرف على أوضاع الاستثمار وتنمية الموارد البشرية القائمة على أجهزة الترويج في البلد.	شاركت مؤسسة تشجيع الاستثمار في ٨ ملتقيات في الكويت والإمارات وبريطانيا وأمريكا والصين وفرنسا.	قامت مؤسسة تشجيع الاستثمار بزيارات ترويجية في كل من الإمارات وألمانيا وتايوان وهونج كونج والدانمارك والهند وباكستان وسيريلانكا والصين.	حققت النشاطات الترويجية لفرص الاستثمار التي قامت بها مؤسسة تشجيع الاستثمار خلال العام استثمارات قدرها ٩٢,٢ مليون دولار، شملت قطاعات صناعة أقراص الكمبيوتر والبرمجيات والدهانات وقطع الغيار والاسمنت والأدوية والألبسة، وصناعة الورق، ومشاريع زراعية. وقد تم تمويل المشاريع من اثنتي عشرة دولة*.	–	شهد العام اجتماعات اللجنة المصرية-الأردنية المشتركة كما شهد إبرام اتفاقيات في مجال التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات مع كل من الكويت وسوريا والنمسا وسويسرا والصين.	–	–

*الإمارات، الكويت، مصر، أمريكا، سويسرا، الصين، الهند، باكستان، تركيا، هونج كونج، تايوان، إيطاليا.

ملحق (٢/٢)
الجهود الترويجية في دولة البحرين*

(١) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي عقدتها الدولة	(٢) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي شاركت فيها الدولة	(٣) الزيارات الترويجية إلى دول أخرى واستقبال مستثمرين	(٤) الفرص المعروضة للاستثمار	(٥) القوانين والإجراءات الجديدة لجذب الاستثمار	(٦) الترتيبات الثنائية أو الجماعية المنفذة مع دول أخرى	(٧) المدن الصناعية والمناطق الحرة الجديدة المنفذة	(٨) مجهودات الترويج الأخرى المنفذة
عقد المجلس ندوة "الاستثمار في البحرين" للتعريف بأوضاع الاستثمار والترويج له في البحرين كما عقد بالتعاون مع غرفة تجارة وصناعة البحرين ملتقى حول "أولويات العمل الاقتصادي في البحرين".	شارك المجلس في ثلاثة ملتقيات في لبنان وفرنسا واليابان.	–	–	قانون الشركات التجارية (قانون جديد).	شهد العام إبرام مذكرة تفاهم بين هونج كونج والبحرين بشأن إنشاء جمعية للتجارة والأعمال بين البلدين.	–	–

*تمثل معلومات أنشطة الترويج الفعاليات والأنشطة التي قام بها مجلس التنمية الاقتصادية في البحرين.

ملحق (٣/٢)
الجهود الترويجية قي الجمهورية التونسية

(١) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي عقدتها الدولة	(٢) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي شاركت فيها الدولة	(٣) الزيارات الترويجية إلى دول أخرى واستقبال مستثمرين	(٤) الفرص المعروضة للاستثمار	(٥) القوانين والإجراءات الجديدة لجذب الاستثمار	(٦) الترتيبات الثنائية أو الجماعية المنفذة مع دول أخرى	(٧) المدن الصناعية والمناطق الحرة الجديدة المنفذة	(٨) مجهودات الترويج الأخرى المنفذة
عقدت ١٣ مؤتمرا وندوة ومعرضا منها ١٠ ملتقيات داخل تونس وثلاثة ملتقيات في فرنسا وألمانيا وإيطاليا.	شاركت في ٣٥ مؤتمرا وندوة ومعرضا في السعودية والبحرين وسوريا وماليزيا وسنغافورة وسويسرا وإيطاليا وألمانيا وبلجيكا وبريطانيا.	سجلت وفود رسمية ورجال أعمال تونسيون ثلاث زيارات لبلجيكا وزيارتين لفرنسا وزيارة واحدة لبريطانيا للترويج للاستثمار في تونس. كما استقبلت تونس حوالي ١٨ وفدا رسميا ورجال أعمال ومهتمين بقضايا الاستثمار من لبنان واليابان وأمريكا وبريطانيا وإيطاليا والصين والبرازيل وبولونيا وكوبا وفنلندا.	عرضت وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي بالتعاون مع وزارة التنمية الاقتصادية والبنوك المشتركة بتونس خلال الملتقيات التي تمت داخل أو خارج تونس حوالي ٥٠ مشروعاً.	تم تعديل حوالي ثلاثة قوانين تهدف إلى تمكين المؤسسات من التمتع بميزات إضافية، ومنح التأهيل الصناعي في حدود ٢٥% من الاستثمارات، والترفيع في منحة الاستثمار إلى ٢٥% بعنوان السكن الجامعي وتوظيف الأساتذة الجامعيين، وتوفير مجالات صناعية وأراض لفائدة المستثمر الأجنبي. كما تم خلال العام إصدار قوانين جديدة تتعلق بتعويض بعض التراخيص التي تتطلب الموافقة المبسطة بكراس شروط، ومنح المجال للمستثمر الوافد (التشغيل، خبير الصادرات..).	شهد العام ترتيبات ثنائية على مستوى اللجان المشتركة مع كل من سوريا وليبيا واليمن والكويت ومصر وبولندا والصين واليونان وماليزيا وتشيك وكوبا وتركيا. كما سجل العام اتفاقا بين وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي ومكتب تطوير الاستثمار في سوريا، بالإضافة إلى اتفاق مع فنلندا حول تشجيع وحماية الاستثمار.	–	–

ملحق (٤/٢)
الجهود الترويجية في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية*

(١) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي عقدتها الدولة	(٢) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي شاركت فيها الدولة	(٣) الزيارات الترويجية إلى دول أخرى واستقبال مستثمرين	(٤) الفرص المعروضة للاستثمار	(٥) القوانين والإجراءات الجديدة لجذب الاستثمار	(٦) الترتيبات الثنائية أو الجماعية المنفذة مع دول أخرى	(٧) المدن الصناعية والمناطق الحرة الجديدة المنفذة	(٨) مجهودات الترويج الأخرى المنفذة
عقدت الجزائر عددا من الملتقيات أهمها يوم دراسي حول "مناخ الاستثمار في الجزائر"، و"معرض المنتوجات الجزائرية" في تونس للتعريف بأوضاع الاستثمار والترويج له في الجزائر.	شاركت الجزائر في أربعة ملتقيات في لبنان وليبيا والإمارات وبريطانيا.	–	–	–	–	–	–

* لم يشهد العام نشاطات ترويجية كبيرة بسبب المرحلة الانتقالية التي شهدها جهاز الترويج، إذ تم التركيز على الجوانب المؤسسية والتنظيمية. فقد استبدلت خلال العام وكالة ترقية الاستثمار ودعمها ومتابعتها بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

ملحق (٢/٥)
الجهود الترويجية في المملكة العربية السعودية

(١) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي عقدتها الدولة	(٢) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي شاركت فيها الدولة	(٣) الزيارات الترويجية إلى دول أخرى واستقبال مستثمرين	(٤) الفرص المعروضة للاستثمار	(٥) القوانين والإجراءات الجديدة لجذب الاستثمار	(٦) الترتيبات الثنائية أو الجماعية المنفذة مع دول أخرى	(٧) المدن الصناعية والمناطق الحرة الجديدة المنفذة	(٨) مجهودات الترويج الأخرى المنفذة
عقدت العديد من المؤتمرات والندوات والمعارض أهمها ٢٥ مؤتمرا وندوة ومعرضا منها ١٣ داخل البلد تناولت مجالات الطاقة والسياحة والصناعة والاستثمار، بالإضافة إلى المجالات المالية والنقدية، و١٣ مؤتمرا أو ندوة خارج البلد منها ثلاثة مؤتمرات في لبنان ومؤتمران في كل من بريطانيا وسويسرا ومؤتمر وندوة في كل من مصر والإمارات والولايات المتحدة الأمريكية وهولندا واليابان وأسبانيا.	شاركت في العديد من المؤتمرات والندوات والمعارض للترويج للاستثمار في البلد والتعريف بالفرص الاستثمارية التي تزخر بها المملكة.	–	–	شهد العام إصدار قائمة الأنشطة المستثناة من الاستثمار الأجنبي.	–	–	–

ملحق (٦/٢)
الجهود الترويجية في جمهورية السودان

(١) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي عقدتها الدولة	(٢) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي شاركت فيها الدولة	(٣) الزيارات الترويجية إلى دول أخرى واستقبال مستثمرين	(٤) الفرص المعروضة للاستثمار	(٥) القوانين والإجراءات الجديدة لجذب الاستثمار	(٦) الترتيبات الثنائية أو الجماعية المنفذة مع دول أخرى	(٧) المدن الصناعية والمناطق الحرة الجديدة المنفذة	(٨) مجهودات الترويج الأخرى المنفذة
عقد في الخرطوم أربعة ملتقيات للتعريف بغرض الاستثمار في السودان من خلال لقاءات مع مسؤولين في هيئات ومؤسسات الكهرباء في أفريقيا ورجال أعمال من تركيا والجزائر.	شاركت في ٤ ملتقيات في الأردن والإمارات وهولندا وبريطانيا للترويج للاستثمار في البلد في مجالات الزراعة والمناطق الحرة.	قامت بزيارة لكل من سلطنة عمان وألمانيا واستقبلت وفودا رسمية ورجال أعمال من مصر وسلطنة عمان والكويت والسعودية وسوريا والصين وماليزيا وألمانيا وفرنسا وبريطانيا وايرلندا وتركيا.	عرضت ثمانية مشاريع منها أربعة مشاريع بكلفة ٢٣ مليون دولار. شملت هذه المشاريع مجالات إنتاج الأرز والزراعة المطرية الآلية وخدمات الزراعة المتكاملة ومعالجة الصادرات الزراعية (السمسم والصمغ العربي)، ومرفأ بحريا وصناعة الكرتون والجلود.	تم إعداد ١٥ بطاقة مشروع بالإضافة إلى الاستمرار في دراسة مشروع تعديل لائحة المناطق الحرة لتسهيل إجراءات الاستثمار في المناطق الحرة.	شهد العام ترتيبات ثنائية على مستوى اللجان المشتركة مع كل من مصر وسوريا وليبيا وأثيوبيا، بالإضافة إلى اتفاقيات ثنائية مع كل من مصر والسعودية والجزائر وأثيوبيا وماليزيا والصين.	شهد العام اكتمال الدراسة الميدانية لمنطقة الجيلي (الجبلي وشمال الخرطوم) وهي منطقة حرة داخلية متعددة الأغراض لخدمة الأنشطة التجارية والصناعية والخدمية.	إعداد كتيبات وبروشورات وأشرطة ممغنطة وأشرطة فيديو ترويجية عن تحسن مناخ الاستثمار في السودان، وعن مشاريع منتقاة مثل تشييد ميناء عاتم وصناعة تجهيز الصادرات السودانية (السمسم، الفول، والصمغ العربي).

ملحق (٢/٧)
الجهود الترويجية في الجمهورية اللبنانية

(١) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي عقدتها الدولة	(٢) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي شاركت فيها الدولة	(٣) الزيارات الترويجية إلى دول أخرى واستقبال مستثمرين	(٤) الفرص المعروضة للاستثمار	(٥) القوانين والإجراءات الجديدة لجذب الاستثمار	(٦) الترتيبات الثنائية أو الجماعية المنفذة مع دول أخرى	(٧) المدن الصناعية والمناطق الحرة الجديدة المنفذة	(٨) مجهودات الترويج الأخرى المنفذة
عقدت حوالي عشرة ملتقيات داخل البلد للترويج للاستثمار والتعريف بالإمكانات الكبيرة لدى الدولة وتناولت هذه الملتقيات مجالات التنمية والمال والنقد والزراعة.	–	–	عرضت لبنان خلال العام ٥٠ مشروعاً، منها ٣٦ مشروعاً قدرت كلفتها بحوالي ٢,٤٥ مليار دولار شملت مشاريع مهمة للبنية التحتية (شبكة الآوتوسترادات برسم جعالة، مرفأ صيدا الجديد الذي يتضمن إقامة منطقة حرة ومنطقة صناعية، تطوير الساحل الشمالي لمدينة بيروت)، بالإضافة إلى مشاريع أخرى تتعلق بمجالات الزراعة والصناعة والسياحة.	–	شهد العام اتفاقيات في مجال تشجيع وحماية الاستثمار مع كل من الكويت واستراليا وبيلاروسيا وقبرص وباكستان والسويد.	–	–

ملحق (٨/٢)
الجهود الترويجية في جمهورية مصر العربية

(١) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي عقدتها الدولة	(٢) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي شاركت فيها الدولة	(٣) الزيارات الترويجية إلى دول أخرى واستقبال مستثمرين	(٤) الفرص المعروضة للاستثمار	(٥) القوانين والإجراءات الجديدة لجذب الاستثمار	(٦) الترتيبات الثنائية أو الجماعية المنفذة مع دول أخرى	(٧) المدن الصناعية والمناطق الحرة الجديدة المنفذة	(٨) مجهودات الترويج الأخرى المنفذة
–	–	–	عرضت ١٣٩ مشروعا تتعلق بمجالات محطات الكهرباء والطرق والمطارات والموانئ والأدوية والمياه والصرف الصحي. وتشرف على هذه الفرص وزارات: الكهرباء، والنقل، والبترول، والإسكان، وقطاع الأعمال العام بالإضافة إلى المحافظات المعنية في مصر.	–	شهد العام ترتيبات ثنائية في مجال تشجيع وحماية الاستثمار مع تسع دول عربية (هي تونس وليبيا ولبنان وقطر والمغرب والأردن وسوريا والبحرين وعمان)، و٢٤ دولة أوروبية[١] و١٨ دولة أفريقية[٢]، و١٧ دولة آسيوية[٣]، وأربع دول أمريكية هي (الإكوادور والأرجنتين وكندا وجاميكا.	–	–

[1] التشيك وألبانيا ورومانيا وبولندا ولاتفيا وبيلاروس والبوسنة والهرسك وكرواتيا وقبرص والسلوفاك والدانمرك وسلوفينيا والبرتغال وإيطاليا وأسبانيا وأوكرانيا واليونان والمجر وهولندا وبلغاريا ومالطا وبلجيكا ومقدونيا والنمسا.

[2] أوغندا ومالي وتنزانيا المتحدة والجابون والنيجر والسنغال وغينيا وغانا وتشاد وجيبوتي وجنوب أفريقيا و موزمبيق وزيمبابوي والكاميرون وزامبيا وأفريقيا الوسطي ونيجيريا ومالاوي.

[3] أوزبكستان والصين وتركمانستان وسيرلانكا وكوريا الشمالية وقازاقستان وأندونيسيا وكوريا الجنوبية وتركيا وأرمينيا والهند وسنغافورة وماليزيا وروسيا الاتحادية وجورجيا وتايلاند وباكستان.

ملحق (٩/٢)
الجهود الترويجية في المملكة المغربية

(١) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي عقدتها الدولة	(٢) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي شاركت فيها الدولة	(٣) الزيارات الترويجية إلى دول أخرى واستقبال مستثمرين	(٤) الفرص المعروضة للاستثمار	(٥) القوانين والإجراءات الجديدة لجذب الاستثمار	(٦) الترتيبات الثنائية أو الجماعية المنفذة مع دول أخرى	(٧) المدن الصناعية والمناطق الحرة الجديدة المنفذة	(٨) مجهودات الترويج الأخرى المنفذة
عقدت المغرب ٦ ملتقيات تمحورت حول التكنولوجيا وتنمية الموارد البشرية كمركز للاستثمار، وتسهيل التبادل التجاري بين المغرب وكل من إيطاليا وفرنسا، بالإضافة إلى الالتقاء بأفراد الجالية المغربية بالخارج والتشاور معهم داخل المغرب في قضايا الاستثمار.	شاركت المغرب في عدة مؤتمرات وندوات ومعارض في الخارج أهمها يوم المغرب ببدوقا في إيطاليا.	استقبلت حوالي ٧ وفود رسمية ورجال أعمال ومهتمين بقضايا الاستثمار من الإمارات وهولندا ونيوزيلندا والصين وبريطانيا وكوريا الجنوبية.	ركزت الخطة الاستراتيجية على النهوض بقطاعات السياحة وتقنية المعلومات والإعلام.	تم تعديل ثلاثة قوانين يهدف أولها إلى تمديد فترة الإعفاء الضريبي (الضريبة على الشركات أو الدخل) للقطاع الفلاحي، فيما يهدف الثاني إلى تخفيض سقف الاستثمار للإفادة من إعفاءات رسوم الاستيراد والضريبة على القيمة المضافة، ويهدف الثالث إلى منح امتيازات للمقاولين العقاريين في إطار البرنامج الوطني للسكن الاجتماعي. كما صدرت ٥ قوانين جديدة تحفز على الاستثمار في المغرب من خلال تخفيض الضرائب وامتيازات للمناطق الحرة.	شهد العام اتفاقا حول تشجيع وحماية الاستثمارات مع كل من تشيك وألمانيا.	أعدت الحكومة برنامجا شاملا لإنجاز مجموعة من المدن الصناعية (أكادير، مراكش، المحمدية، الدار البيضاء، تطوان، الناظورة، طنجة). كما تواصلت خلال العام تهيئة المنطقة الحرة لمدينة الناظور لتكون جاهزة عام ٢٠٠٢.	–

ملحق (٢/١٠)
الجهود الترويجية في الجمهورية اليمنية

(١) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي عقدتها الدولة	(٢) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي شاركت فيها الدولة	(٣) الزيارات الترويجية إلى دول أخرى واستقبال مستثمرين	(٤) الفرص المعروضة للاستثمار	(٥) القوانين والإجراءات الجديدة لجذب الاستثمار	(٦) الترتيبات الثنائية أو الجماعية المنفذة مع دول أخرى	(٧) المدن الصناعية والمناطق الحرة الجديدة المنفذة	(٨) مجهودات الترويج الأخرى المنفذة
عقد في اليمن عدد من المؤتمرات والندوات أهمها المؤتمر الخامس لرجال الأعمال والمستثمرين تحت شعار "تحديات الاستثمار وتنمية الموارد البشرية"، وشارك فيه عدد من الجهات الرسمية وشركات القطاع الخاص في اليمن، بالاضافة إلى جامعة الدول العربية ومنظمة العمل الدولية والبيت العربي للتدريب والاستشارات الإدارية.	شاركت اليمن في حوالي ٧ ملتقيات في الإمارات والسعودية وبلجيكا والصين وسويسرا وهولندا بهدف الترويج للاستثمار في اليمن.	استقبلت اليمن وفودا رسمية ورجال أعمال من سلطنة عمان والسودان وإيران وبلجيكيا وماليزيا للتعرف على أوضاع وإمكانات الاستثمار في اليمن.	عرضت الهيئة العامة للاستثمار حوالي ٣٤ فرصة استثمارية في مجالات الصناعة والزراعة والثروة السمكية والخدمات والإسكان والصحة والسياحة، قدرت كلفتها بحوالي مليار دولار.	شهد العام مراجعة وتعديل قانون الاستثمار رقم ٢٢ لعام ١٩٩١، الذي سيشمل في شكله الجديد قوانين وإجراءات جاذبة للاستثمار الأجنبي.	شهد العام ترتيبات ثنائية على مستوى اللجان المشتركة مع كل من الإمارات والمغرب وتونس وليبيا وسوريا، بالإضافة إلى اتفاقيات لتشجيع وحماية الاستثمارات مع كل من الكويت والأردن، واجتماعات لتشجيع وحماية الاستثمار مع كل من الهند وكرواتيا ومنغوليا.	شهد العام ترتيبات تتعلق بالتنسيق لإقامة مناطق صناعية في عدن والمكلا والحديدة.	– إعادة تأهيل الموقع الشبكي للهيئة العامة للاستثمار www.giay.gov.ye – التحضير لتقويم الهيئة العامة لعام ٢٠٠٢. – بدء تجميع المعلومات لإعداد الخرائط الاستثمارية لليمن، والتحضير لإعداد حملة تسويقية عبر البريد الإلكتروني.

الجزء الثاني

الدول العربية في المؤشرات الدولية:

١. مؤشر الحرية الاقتصادية.

٢. مقياس قوة روح المبادرة.

٣. مؤشر الشفافية.

٤. مؤشر الضبابية.

٥. المؤشر الثلاثي المركب لقياس ثروة الأمم للاقتصادات الناهضة.

٦. مؤشر بيئة أداء الأعمال.

٧. مؤشر مجتمع المعلوماتية.

٨. مؤشر التنمية البشرية.

٩. مؤشر التنافسية العالمي.

١٠. المؤشر المركب للمخاطر القطرية.

١١. مؤشر اليورومونى للمخاطر القطرية.

تمهيد

إذا كان المستثمر يفاضل بين المشروعات في داخل اقتصاد بلاده من حيث درجة جدواها الاقتصـــادية والفنـــية وســـلامتها المالية ومعدل العائد الذي يتولد من الاستثمار فيها، فإن المستثمر الأجنبي الذي يرغب في الاستثمار المباشر خارج بلاده يقوم قبل ذلك بالمفاضلة بيـــن الـــدول التي يرغب في الاستثمار في أي منها من حيث توافر الشروط والمتطلبات الأساسية التي تضمن سلامة استثماره وتدفق عائداته.

في الوقت ذاته يسعى صانعو القرار في كل قطر إلى معرفة المرجحات التي تجعل رجال الأعمـــال يفضـــلون قطرا على آخر وهم ينفذون مشروعا جديدا في قطر أو يتوسعون في مشـــروع قـــائم. حقيقة ما يقوم به رجال الأعمال هو تقييم القطر ككل ثم بعد ذلك يقيمون المشـــروع فـــي ذلك القطر أو قد يتخذون القرارين مجتمعين حيث أن الاثنين متداخلان. وفـــيما يختص بالمفاضلة بين المشروعات هنالك أساليب دراسة الجدوى المعروفة وسبل تخصـــيص رأس المـــال الشائعة. أما المفاضلة بين الدول فهي الأصعب. هنالك الطريقة الســـهلة التي تعتمد على الانطباعات والتصورات المسبقة والأحكام الوصفية غير المتعمقة التي تجعل رجال الأعمال يحبذون قطرا على آخر ومن ثم يضعون مالهم فيه.

ربمـــا كان هذا أسلوب رجل الأعمال في السابق لكن المنافسة اليوم تجعل ذلك غير كاف. مـــا يتطلبه رجل الأعمال اليوم هو مقياس اكثر مصداقية وموضوعية وشفافية. حقيقة أن الـــتقدم البشرى في جوهره ليس إلا السير نحو قياس المتغيرات المهمة المتعلقة بموضوع مـــا والدقـــة في ذلك ومعرفة علاقة المتغيرات مع بعضها وتوصيف تلك العلاقة رياضيا ورقميا. ورجل أعمال اليوم وشركات اليوم ليست استثناء فهي سائرة في هذا الاتجاه ولذا يبدي المستثمر اهتماما بالتفاصيل ودقة في التقييس ليتمكن من المفاضلة بين الدول واتخاذ قـــراره. المطلـــوب هو اختصار وضع القطر في "رقم واحد" أو "كلمه واحدة". وكاستجابة لذلك نشأت في العقود الأخيرة مؤسسات ومنظمات تعمل على مد رجال الأعمال في الدول بمعلومـــات رقمـــية تســـاعدهم في اتخاذ القرار وقامت بتطوير مؤشرات لغرض مساعدة صـــانعي القرار في تلك الدول لمعرفة وضع قطرهم بين الدول المختلفة وما ينقص لجذب رجال الأعمال والشركات الأجنبية.

ويلاحـــظ المتتبع أن هنالك عدداً متنامياً من هذه المؤشرات، والتي هي باعترافها، لم تصل مـــرحلة الدقة الكاملة والثبات ولا تخلو من الأخطاء لكنها حتما من "**محسنات القرار**". وقد أثبتـــت عدة دراسات أن هنالك صلة إحصائية قوية بين ترتيب القطر أو درجته في بعض هـــذه المؤشـــرات وبيـــن مقـــدار ما يجتنبه من استثمار أجنبي، كما يلاحظ وجود علاقة

إحصـــائية قوية بين موقع الدول في هذه المؤشرات، فالدولة التي تنخفض فيها المخاطرة وفق أحد المؤشرات تحظى بموقع متقدم في مؤشر الحرية الاقتصادية، كما أن القطر الذي يتمـــيز بقـــيمة مقـــدرة في مجال التنمية البشرية يحرز درجة عالية في مؤشر ثروة الأمم وهكـــذا. وهذا يعنى أن هذه التصنيفات أو مكوناتها أو معايير مماثلة لها لابد أن تدخل في حسابات رجال الأعمال وصانعي القرار للإفادة من مدلولاتها التأشيرية الهامة.

ولذلـــك فقـــد أرتأت **المؤسسة العربية لضمان الاستثمار** ضرورة تعريف رجل الأعمال العربـــي وصانع القرار العربي على هذه المفاهيم وعلى بعض أهم هذه المؤشرات ليدرك ماذا تعنى وكيف تُشكل وما نظرة المحللين إلى الأوضاع في دولة ما كموقع للاستثمار من وجهة نظر رجل الأعمال الأجنبي.

وبالنظر إلى تباين الدول العربية في درجة التواجد في هذه المؤشرات الدولية، وفي إطار مـــبادرة **المؤسســـة** بتسليط الضوء على مجموعة مختارة من المؤشرات الدولية وعزمها علـــى مواصلة رصد المؤشرات الأخرى التي تعنى بجوانب مختلفة ولكن مرتبطة بتحسين مناخ الاستثمار، تدعو **المؤسسة** الدول العربية إلى مزيد من التعاون مع الأطراف الدولية التي تقوم بإعداد مثل هذه المؤشرات والدخول فيها لتأطير جهودها الإصلاحية والترويجية لجـــذب حصة متزايدة من الاستثمار الأجنبي وتعظيم الإفادة في هذا المجال لتعميق وسائل وأساليب إعداد هذه المؤشرات بالقدر الذي يتطلبه صنع المعرفة.

١. مؤشر الحرية الاقتصادية

١. تعريف المؤشر:

يصـــدر معهد "هيرتاج" بالتعاون مع صحيفة "وال ستريت جورنال" منذ عام ١٩٩٥ مؤشر الحـــرية الاقتصـــادية لغـــرض قياس درجة التضييق التي تمارسها السلطة (الحكومة) في مواجهة الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع. ويغطي المؤشر ١٦١ دولة وتدخل ١٥٦ دولة فـــي مؤشر عام ٢٠٠١، بينها ٢٠ دولة عربية. وقد تصاعد مؤخرا اهتمام الدول بموقعها في هذا المؤشر وقياس درجة تحسنها عبر السنين في مجال الحرية الاقتصادية.

٢. مكونات المؤشر:

يستند مؤشر الحرية الاقتصادية إلى (١٠) عوامل تشمل:

- السياسة التجارية (معدل التعريفة الجمركية ووجود حواجز غير جمركية).
- وضع الإدارة المالية لموازنة الدولة (الهيكل الضريبي للأفراد والشركات).
- حجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد.
- السياسة النقدية (مؤشر التضخم).
- تدفق الاستثمارات الخاصة والاستثمار الأجنبي المباشر.
- وضع القطاع المصرفي والتمويل.
- مستوى الأجور والأسعار.
- حقوق الملكية الفردية.
- التشريعات والإجراءات الإدارية والبيروقراطية.
- أنشطة السوق السوداء.

وتمنح هذه المكونات العشرة أوزانا متساوية. ويحتسب المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية.

٣. دليل المؤشر:

- (١ – ١,٩٥) يدل على حرية اقتصادية كاملة.
- (٢ – ٢,٩٥) يدل على حرية اقتصادية شبه كاملة.
- (٣ – ٣,٩٥) يدل على ضعف الحرية الاقتصادية.
- (٤ – ٥,٠٠) يدل على انعدام الحرية الاقتصادية.

٤. وضع الدول في المؤشر:

وفــق مؤشـــر الحرية الاقتصادية لعام ٢٠٠١ فإن ١٤ دولة تتمتع بحرية اقتصادية كاملة تتصدرها هونج كونج وسنغافورة ونيوزيلندا، و٥٧ دولة تتمتع بحرية اقتصادية شبه كاملة و٧١ دولـــة ذات حـــرية اقتصـــادية ضـــعيفة و١٣ دولة تشهد انعدام الحرية الاقتصادية تتصدرها كوريا الشمالية والعراق وليبيا.

٥. وضع الدول العربية:

وفــق مؤشـــر ٢٠٠١، لـــم تدخـــل أي دولـــة عربية في المجموعة الأولى ذات الحرية الاقتصـــادية الكاملة بعد أن كانت البحرين ضمن هذه المجموعة وفق مؤشر عام ٢٠٠٠ بحلولها في المرتبة (٩) والمرتبة (٣) وفق مؤشر عام ١٩٩٩.

وقـــد تراجعـــت البحرين وفق مؤشر عام ٢٠٠١ إلى المرتبة (١٥) ودخلت مع المجموعة الثانـــية ذات الحـــرية الاقتصادية شبه الكاملة، التي دخل فيها أيضا ٦ دول عربية أخرى. كمـــا دخلت ٨ دول عربية في المجموعة الثالثة ذات الحرية الاقتصادية الضعيفة. ودخلت ٥ دول عربـــية فـــي المجموعة الرابعة والأخيرة ذات الحرية الاقتصادية المنعدمة. ويبين الجـــدول الملحـــق أدناه ترتيب الدول العربية وفق مؤشر الحرية الاقتصادية لعام ٢٠٠١ وقيمة المؤشر خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠١، وأضيف مؤشر عام ١٩٩٥ للمقارنة.

٦. دروس مستفادة:

- تعنى الحرية الاقتصادية في مفهومها العريض حماية حقوق الملكية الخاصة للأصول وتوفـــير مجالات لحرية الاختيار الاقتصادي للأفراد وتعزيز روح المبادرة والإبداع. كمـــا تعني غياب الإكراه القسري للحكومة في عمليات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك للسلع والخدمات ، من غير مستلزمات حماية المصلحة العامة.
- يســـاهم مؤشـــر الحرية الاقتصادية في إعطاء صورة عامة حول مناخ الاستثمار في القطـــر لكونـــه يأخذ بالاعتبار التطورات المتعلقة بالمعوقات الإدارية والبيروقراطية ووجود عوائق للتجارة ومدى سيادة القانون وقوانين العمالة وخلافه.
- ازدادت أهمـــية مؤشر الحرية الاقتصادية وتتبعه من قبل المستثمرين بالدرجة الأولى وكذلـــك أصـــحاب القـــرار والمســـؤولين لجهة خلق انطباع إيجابي عن القطر يدعم عمليات الترويج للاستثمار لاستقطاب حصة متزايدة من الاستثمار الأجنبي المباشر.

مؤشر الحرية الاقتصادية في الدول العربية لعام ٢٠٠١

تسلسل	الدولة	الترتيب وفق مؤشر ٢٠٠١	قيمة المؤشر				
			٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٥	
١	البحرين	١٥	٢,٠٠	١,٩٠	١,٨٠	١,٨٠	حرية اقتصادية شبه كاملة
٢	الإمارات	٢٣	٢,١٥	٢,٠٥	٢,١٥	٢,٢٠	
٣	الأردن	٤٥	٢,٧٠	٢,٩٠	٢,٩٠	٢,٩٥	
٤	الكويت	٥٣	٢,٧٥	٢,٥٥	٢,٥٠	٢,٥٠	
٥	تونس	٥٨	٢,٨٥	٢,٩٠	٣,٠٠	٢,٧٠	
٦	سلطنة عمان	٦٠	٢,٩٠	٢,٧٠	٢,٨٠	٢,٩٠	
٧	قطر	٧٠	٢,٩٥	٣,١٥	٣,٠٥	-	
٨	السعودية	٧٢	٣,٠٠	٣,٠٠	٢,٩٥	-	حرية اقتصادية ضعيفة
٩	المغرب	٧٦	٣,٠٥	٢,٧٠	٢,٧٥	٢,٨٥	
١٠	الجزائر	٧٩	٣,١٠	٣,٢٠	٣,٤٥	٣,٥٠	
١١	جيبوتي	٧٩	٣,١٠	٣,٣٥	٣,٤٠	-	
١٢	لبنان	٨٨	٣,١٥	٢,٨٥	٣,٢٠	٣,٠٥	
١٣	موريتانيا	١٠١	٣,٣٠	٣,٧٠	٣,٨٠	٣,٧٥	
١٤	مصر	١٢١	٣,٥٥	٣,٦٠	٣,٥٠	٣,٤٥	
١٥	اليمن	١٣٤	٣,٧٥	٣,٨٥	٣,٨٥	٣,٨٥	
١٦	سوريا	١٤٥	٤,١٠	٤,٠٠	٤,٠٠	٤,٠٠	حرية اقتصادية منعدمة
١٧	ليبيا	١٥٣	٤,٧٥	٤,٩٠	٤,٨٥	٤,٨٥	
١٨	العراق	١٥٥	٥,٠٠	٤,٩٠	٤,٩٠	٤,٩٠	
١٩	السودان	لا ترتيب	-	-	٣,٨٥	٤,١٠	
٢٠	الصومال	لا ترتيب	-	٤,٨٠	٤,٨٠	-	

٢. مقياس قوة روح المبادرة

١. تعريف المؤشر:

تصـــدر شـــركة آرثـــر اندرسن العالمية ومؤسسة (جروث بلس) الأوروبية مقياسا سنويا مشتركا منذ عام ٢٠٠٠ لغرض قياس مدى تعمق روح المبادرة في بيئة أداء الأعمال في أوروبـــا لجعلها أكثر تنافسية وقدرة على خلق وظائف جديدة استنادا الى المبادرات لإنشاء شـــركات ناشـــئة سريعة النمو، ومن جهة أخرى لقياس مدى نجاح الإصلاحات المؤسسية والتشـــريعية لدعم بيئة الإبداع، وتعظيم الإفادة من قوة روح المبادرة. ويغطي المقياس ٩ دول أوروبـــية ومعهـــا الولايات المتحدة الأمريكية (كإطار مرجعي) لكون الأخيرة تعتبر الاقتصاد الرائد في روح المبادرة عالميا.

٢. مكونات المؤشر:

يستند المقياس إلى رصد (٣) مجالات رئيسية تشمل (١٩) عنصرا:

- **توافـــر الـــتمويل (٣ عناصـــر**: الحوافز الضريبية لكل من المستثمرين ورأس المال المخاطر والاستثمار)
- **درجـــة تنمـــية رأس المال البشري** (٦ عناصر: برامج مشاركة العاملين، وضرائب خـــيارات الأســـهم للعاملـيـــن، واقتطاعات الضمان الاجتماعي على خيارات الأسهم، والســـماح بخصم المستحقات الضريبية على خيارات الأسهم، ووجود تشريعات تنظم خيارات الأسهم، ومدى نفاذ العمالة الأجنبية في سوق العمل المحلية).
- **مـــدى مواءمـــة بيئة أداء الأعمال** (١٠ عناصر: معدلات كل من ضريبة الشركات وضـــريبة الربح وضريبة الثروة، والإجراءات المطلوبة لتأسيس شركة جديدة، ومدى تطبـــيق تشريعات قوانين حقوق الملكية الفكرية، ونوعية قوانين العمل بخصوص كل مـــن فصـــل العمـــال وتكويـــن النقابات وطبيعة الكلف الإلزامية المرتبطة بالضمان الاجتماعـــي) ويمـــنح كـــل عنصر من هذه العناصر الـــ (١٩) وزنا بقيمة (٣) نقاط للعنصـــر. ولذلك فإن مستوى (٥٧) نقطة هو الحد الأقصى لتسجيل النقاط التجميعية الكاملة.

٣. دليل المؤشر:

- نقطة (١) تدل على أداء فوق العادة.
- نقطة (٢) تدل على أداء عادي.
- نقطة(٣) تدل على أداء أقل من العادي.

٤. وضع الدول في المؤشر:
تصـــدرت بريطانـــيا القائمة عام ٢٠٠٠ وعام ٢٠٠١ أيضا تليها أسبانيا ثم هولندا وتبوأت الســـويد المرتـــبة الأخيرة. ويدل ذلك على أن بريطانيا قد استطاعت اللحاق بل قد تكون تجـــاوزت الولايات المتحدة الأمريكية في كونها تتيح أفضل بيئة للمبادرة في أداء الأعمال لوجود قوانين عمل مرنة وبيروقراطية أقل ومعدل ضرائب منخفض نسبيا على الشركات والأفـــراد. أما أسبانيا فإن قوة روح المبادرة لديها تماثل الولايات المتحدة الأمريكية، بينما تـــنخفض فـــي هولندا وباقي الدول الأوروبية الست الأخرى الواردة في القائمة، كما هو مبين في الجدول أدناه.

٥. وضع الدول العربية:
هـــذا المقـــياس خاص بمنطقة جغرافية محددة. إنما تجدر الإشارة الى بدء تنامي الاهتمام بروح الإبداع والمبادرة في الدول العربية.

وفـــي هـــذا الصدد أعلن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية أنه سيعقد بالتعاون مع شركة (ثـــري تـــي) وعدد من البنوك ومراكز البحوث والشركات والجامعات في الدول العربية الملتقي الأول لسوق أفكار المشروعات العربية في مطلع عام ٢٠٠٢، ويتوقع مشاركة ما يـــزيد علـــى ٢٠٠٠ مشـــارك من رجال الإعمال المبتكرين والباحثين وأصحاب الأعمال والأمـــوال، ويهـــدف الملـــتقى إلى خلق فرصة تجمع بين المبادرات والأفكار وأصحاب الـــتمويل انطلاقـــا من الأهمية التي بدأت تدركها الدول العربية للنهوض باقتصاداتها عبر الـــترويج للأفكـــار المـــبدعة وتعزيـــز روح المبادرة في النشاط الاقتصادي والاستثمار والخـــروج بمشـــروعات جديـــدة من شأنها خلق وظائف ودعم النمو الاقتصادي وتعميم الرفاهية.

٦. دروس مستفادة :
- تمخض عن تحليل نتائج المسح الخاصة بهذا المقياس **عدة توصيات** رفعت لحكومات هـــذه الدول تبرز نقاط الضعف الواجب تلافيها والسياسات الواجب تطويرها والتغير الذي يجب إعماله.
- تصدر (جروث بلس) تقريرا سنويا بعنوان (أوروبا ٥٠٠) يشمل قوائم أسرع شركات فـــي النمو وخلق الوظائف في أوروبا وخاصة في قطاع التكنولوجيا المتقدمة، ويذكر الـــتقرير الأخـــير أن هـــذه الشركات قد ولدت حوالي ٢٥٢ ألف فرصة عمل جديدة وضاعفت قاعدة موظفيها اكثر من ثلاث مرات خلال السنوات الخمس الماضية.
- تقـــوم (جـــروث بلس) بعقد مؤتمر سنوي لتبادل الخبرات ورصد الاتجاهات الجديدة وتصـــدر مجموعـــة مـــن الـــتقارير البحثـــية التـــي تحلـــل أفضل أساليب الإدارة

والاســتراتيجيات الفاعلة لدعم روح المبادرة والإبداع وتدعم بعض البرامج الدراسية في تخصص إدارة الأعمال والتنمية المهنية في الكليات الأوروبية الرئيسية.

- أسســت (جــروث بلــس) فــروعا محلية في ست دول أوروبية مع استحداث آليات للتواصــل بيــنها تدعــم توجــيه التحركات المحلية في تقديم النصح حول السياسات المطلوبة لتحسين بيئة أداء الأعمال لشركات المبادرة.
- صــدر عــن (جــروث بلــس) إعلان (الورقة البيضاء) الذي يحدد برنامجها لتنفيذ توصــيات المجلس الأوروبي الصادرة في قمة لشبونة وقمة فيرا لتحفيز بيئة المبادرة فــي المدى المنظور وإحداث التغيرات اللازمة لتحقيق ذلك ومساعدة أصحاب القرار والحكومات على تحديد الإصلاحات المطلوبة التي يمكن تلخيصها بالآتي:

١- تقديــم الحوافز المالية لــ "نافذة ملائكة الأعمال" التي تعتبر مصدرا مهما لتوفير رأس المال المخاطر لدعم تأسيس الشركات الجديدة.
٢- إزالــة القيود على المؤسسات المالية المحلية التي تحد من قدرتها على الاستثمار الخاص في الأسهم.
٣- تطوير الدعم المقدم للشركات لتحسين وضعها المالي.
٤- تخفيض الضرائب على الأرباح المحتفظ بها للشركات المبادرة.
٥- تقديــم الحوافــز المالية لدعم الشركات المبادرة التي تستمر في تنمية رأس المال البشري لديها.
٦- إدخال المواد التي تدرس مفاهيم وآليات روح المبادرة في المدارس والجامعات.
٧- تعديــل قوانين الهجرة للسماح لغير الأوروبيين بالعمل في دول الاتحاد الأوروبي استنادا إلى الطلب على مهاراتهم.
٨- تخفيض العبء الضريبي عن الشركات المبادرة.
٩- تعديــل النظام الضريبي الخاص بمشاركة العاملين في خيارات الأسهم لاستحداث توزيــع اكــثر عدالة للثروة والتأكد من فرض الضريبة مرة واحدة على العاملين في الشركات المنتشرة في عدة دول أوروبية.
١٠- تبسيط إجراءات تسجيل وترخيص الشركات المبادرة الجديدة.
١١- تعديل قوانين إشهار الإفلاس للحد من الاحتيال للشركات المتعثرة.

مقياس روح المبادرة

الترتيب وفق المقياس	القطر	رصيد مقياس روح المبادرة	مكونات مقياس روح المبادرة		
			التمويل	رأس المال البشري	بيئة أداء الأعمال
١	بريطانيا	٤٨	٨	١٤	٢٦
٢	أسبانيا	٤٣	٧	١٢	٢٤
٣	هولندا	٤٠	٧	١٣	٢٠
٤	فرنسا	٣٩	٩	١٢	١٨
٥	ألمانيا	٣٩	٦	١٣	٢٠
٦	بلجيكيا	٣٨	٦	١٤	١٨
٧	إيطاليا	٣٧	٦	١٥	١٦
٨	النمسا	٣٦	٧	١٢	١٧
٩	السويد	٣٠	٦	٨	١٦
(١٠)	**الولايات المتحدة الأمريكية (إطار مرجعي)**	**(٤٣)**	**(٦)**	**(١١)**	**(٢٦)**

٣. مؤشر الشفافية

١. تعريف المؤشر:
تصدر منظمة الشفافية الدولية، التي تأسست عام ١٩٩٣ كمنظمة غير حكومية مقرها فينا مؤشر الشفافية (أو مؤشر النظرة للفساد) منذ عام ١٩٩٥ كمؤشر مركب يعكس درجة التحسن في ممارسات الإدارة الحكومية والشركات العالمية، لغرض تأطير جهودها في محاربة الفساد وتعزيز الشفافية في هذه الممارسات. ويغطي المؤشر ٩١ دولة منها ٤ دول عربية. وقد أظهر المؤشر تحسنا طفيفا عبر السنوات الماضية رغم تصاعد الاهتمام الدولي بمشكلة تفشي الفساد وتأثيرها على قرار المستثمر وجاذبية القطر كموقع استثماري. وتصدر منظمة الشفافية الدولية أيضا مؤشر الرشوة الذي يعنى برصد الرشوة لكونها من أسوأ مظاهر الفساد، خاصة في الدول النامية ودول الاقتصادات المتحولة. ومع نهاية عام ٢٠٠١ أصدرت منظمة الشفافية الدولية لأول مرة "التقرير العالمي حول الفساد".

٢. مكونات المؤشر:
يستند المؤشر إلى ١٤ مسحا ميدانيا قامت به ٧ مؤسسات دولية مستقلة ترصد آراء المستثمرين المحليين والأجانب والمتعاملين مع الإدارات الحكومية المعنية والخبراء والمحللين حول الإجراءات المتبعة ودرجة المعاناة التي تعترضهم في تنفيذها وتستمزج آراءهم حول نظرتهم في مدى تفشي الفساد والرشوة. كما أدخلت مؤشر بيئة أداء الأعمال و مؤشر الضبابية لأول مرة. ولابد لقبول الدولة في المؤشر من أن يكون قد تم فيها إجراء ٣ مسوحات للرأي حول النظرة للفساد على الأقل.

٣. دليل المؤشر:
- صفر (يعني درجة فساد عالية).
- ١٠ (يعني درجة شفافية عالية).
- ما بين صفر – ١٠ مستويات متدرجة من الشفافية (النظرة للفساد).

٤. وضع الدول في المؤشر:
وفق مؤشر عام ٢٠٠١ فإن أكثر الدول شفافية هي فنلندا تليها الدانمارك ونيوزيلندا وأيسلندا وسنغافورة. أما أقل الدول شفافية فهي بنغلادش ونيجيريا وأوغندا وإندونيسيا وكينيا. وقد جاء المؤشر لعام ٢٠٠١ كمتوسط للمسوحات التي أجريت خلال الفترة ١٩٩٩ – ٢٠٠١.

٥. وضع الدول العربية:

احتلـــت تونـــس والأردن ومصر الترتيب ٣١ و٣٧ و٥٤ على التوالي عام ٢٠٠١ مقابل احتلالها الترتيب ٣٢ و٣٧ و٦٣ على التوالي عام ٢٠٠٠.

وقد خرجت المغرب من مؤشر الشفافية لعام ٢٠٠١ بعد أن احتلت الترتيب ٣٩ في مؤشر الشفافية لعام ٢٠٠٠ بسبب عدم توافر مسوحات ميدانية كافية.

٦. دروس مستفادة:

- تنـــبه منظمة الشفافية الدولية إلى ضرورة الحذر عند مقارنة البيانات من سنة لأخرى بســـبب كـــون المؤشـــر يستند إلى مسوحات رأي ترسل إلى عينات مختارة ومختلفة وليس إلى مقاييس إحصائية للأداء.
- تدعـــو منظمة الشفافية الدولية إلى تكثيف الجهود لمحاربة الفساد وتبني سياسة النفس الطويـــل للوصـــول إلـــى بيئة أكثر شفافية في أداء الأعمال إذ تبين أن تغيير الفكرة السائدة عن الفساد في قطر ما لا يتوقع أن يتم بسرعة من دون بذل جهود ملموسة في أوساط رجال الأعمال وحتى العامة من الشعب تعكس معالجة حقيقية لمشكلة الفساد.
- تـــتابع مـــنظمة الشـــفافية الدولـــية الجهود القطرية لمحاربة الفساد مثل القوانين التي صـــدرت في أكثر من دولة والتي تجرم دفع الرشاوى من قبل الشركات الأجنبية إلى كبار الموظفين الحكوميين، ومدى توافق ذلك مع سياسات محاربة غسيل الأموال مع العمـــل على زيادة الوعي بمحاربة الفساد على كافة الأصعدة وتعزيز ربط المساعدة المقدمة من المؤسسات المالية الدولية بمدى تبني الدولة لبرنامج محاربة الفساد ومدى النجاح في تطبيقه الفعلي ومحاسبة المسؤولين المتهمين بالفساد.

مؤشر الشفافية عام ٢٠٠١

الترتيب	الدولة	متوسط الرصيد المسجل	عدد المسوحات التي أنجزت
١	فنلندا	٩,٩	٧
٢	الدانمارك	٩,٥	٧
٣	نيوزيلندا	٩,٤	٧
٤	ايسلندا	٩,٢	٦
٤	سنغافورة	٩,٢	١٢
٦	السويد	٩,٠	٨
٧	كندا	٨,٩	٨
٨	هولندا	٨,٨	٧
٩	لكسمبورج	٨,٧	٦
١٠	النرويج	٨,٦	٧
١١	استراليا	٨,٥	٩
١٢	سويسرا	٨,٤	٧
١٣	بريطانيا	٨,٣	٩
١٤	هونج كونج	٧,٩	١١
١٥	النمسا	٧,٨	٧
١٦	إسرائيل	٧,٦	٨
١٦	الولايات المتحدة الأمريكية	٧,٦	١١
١٨	تشيلي	٧,٥	٩
١٨	ايرلندا	٧,٥	٧
٢٠	ألمانيا	٧,٤	٨
٢١	اليابان	٧,١	١١
٢٢	اسبانيا	٧,٠	٨
٢٣	فرنسا	٦,٧	٨
٢٤	بلجيكا	٦,٦	٧
٢٥	البرتغال	٦,٣	٨
٢٦	بتسوانا	٦,٠	٣
٢٧	تايوان	٥,٩	١١
٢٨	استونيا	٥,٦	٥
٢٩	إيطاليا	٥,٥	٩
٣٠	ناميبيا	٥,٤	٣
٣١	هنغاريا	٥,٣	١٠

الترتيب	الدولة	متوسط الرصيد المسجل	عدد المسوحات التي أنجزت
٣١	ترينيداد وتوباغو	٥,٣	٣
٣١	تونس	٥,٣	٣
٣٤	سلوفينيا	٥,٢	٧
٣٥	اوروغواي	٥,١	٤
٣٦	ماليزيا	٥,٠	١١
٣٧	الأردن	٤,٩	٤
٣٨	ليتوانيا	٤,٨	٥
٣٨	جنوب أفريقيا	٤,٨	١٠
٤٠	كوستا ريكا	٤,٥	٥
٤٠	موريشس	٤,٥	٥
٤٢	اليونان	٤,٢	٨
٤٢	كوريا الجنوبية	٤,٢	١١
٤٤	بيرو	٤,١	٦
٤٤	بولندا	٤,١	١٠
٤٦	البرازيل	٤,٠	٩
٤٧	بلغاريا	٣,٩	٦
٤٧	كرواتيا	٣,٩	٣
٤٧	جمهورية التشيك	٣,٩	١٠
٥٠	كولومبيا	٣,٨	٩
٥١	المكسيك	٣,٧	٩
٥١	بنما	٣,٧	٣
٥١	جمهورية السلوفاك	٣,٧	٧
٥٤	مصر	٣,٦	٧
٥٤	السلفادور	٣,٦	٥
٥٤	تركيا	٣,٦	٩
٥٧	الأرجنتين	٣,٥	٩
٥٧	الصين	٣,٥	١٠
٥٩	غانا	٣,٤	٣
٥٩	لاتفيا	٣,٤	٣
٦١	ملاوي	٣,٢	١٢
٦١	تايلاند	٣,٢	٣
٦٣	جمهورية الدومنيكان	٣,١	٣
٦٣	مولدوفا	٣,١	٤

الترتيب	الدولة	متوسط الرصيد المسجل	عدد المسوحات التي أنجزت
٦٥	جواتيمالا	٢,٩	٤
٦٥	الفلبين	٢,٩	١١
٦٥	السنغال	٢,٩	٣
٦٥	زيمبابوي	٢,٩	٦
٦٩	رومانيا	٢,٨	٥
٦٩	فنزويلا	٢,٨	٩
٧١	هوندوراس	٢,٧	٣
٧١	الهند	٢,٧	١٢
٧١	كازاخستان	٢,٧	٣
٧١	اوزبكستان	٢,٧	٣
٧٥	فيتنام	٢,٦	٧
٧٥	زامبيا	٢,٦	٣
٧٧	كوت دافوار	٢,٤	٣
٧٧	نيكاراجوا	٢,٤	٣
٧٩	اكوادور	٢,٣	٦
٧٩	باكستان	٢,٣	٣
٧٩	روسيا	٢,٣	١٠
٨٢	تنزانيا	٢,٢	٣
٨٣	اوكرانيا	٢,١	٦
٨٤	أذربيجان	٢,٠	٣
٨٤	بوليفيا	٢,٠	٥
٨٤	الكاميرون	٢,٠	٣
٨٤	كينيا	٢,٠	٤
٨٨	إندونيسيا	١,٩	١٢
٨٨	أوغندا	١,٩	٣
٩٠	نيجيريا	١,٠	٤
٩١	بنغلادش	٠,٤	٣

٤. مؤشر الضبابية

١. تعريف المؤشر:

تصـــدر شركة برايس ووترهاوس كوبرز إصدار مؤشر الضبابية (أو عدم الوضوح) منذ عـــام ٢٠٠١ لغرض قياس درجة عدم الوضوح والدقة في الممارسات السائدة والمتعارف علـــيها فـــي الدولة وتأثيرها على كلفة رأس المال من حيث الكلفة الاقتصادية لرأس المال دون الخوض في الاعتبارات الأخلاقية والسياسية والثقافية لهذه الممارسات. وجاء إطلاقها المؤشـــر فـــي إطـــار دراسة متكاملة قامت بها حول تأثير التغيير في السياسات ودرجة الشـــفافية علـــى النمو الاقتصادي والاستثمار. وقد غطى المسح ٣٥ دولة تتوزع بين ١٠ دول مـــن أمـــريكا اللاتينية و١٢ دولة من آسيا و٣ دول من أفريقيا و٩ دول من أوروبا والولايـــات المـــتحدة الأمريكـــية في أمريكا الشمالية. ودخلت دولة عربية واحدة في هذا المؤشـــر. وتعتزم شركة برايس ووترهاوس كوبرز زيادة عدد الدول التي يغطيها المؤشر لتصبح ٧٠ دولة في الإصدار القادم للمؤشر.

٢. مكونات المؤشر:

يستند مؤشر الضبابية الى (٥) مجالات تشمل:

- الفساد.
- النظام القضائي.
- السياسة الاقتصادية الكلية (ضمنها السياسة المالية للحكومة).
- معايير المحاسبة (ضمنها سلامة ممارسة الشركات وتوافر المعلومات).
- الإطار المؤسسي.

تســـتند المعلومـــات المســـتقاة إلـــى مســـوح ميدانـــية موجهة وتحليل من كبار الخبراء الاقتصـــاديين. وقد ساهمت منظمة الشفافية الدولية في دعم هذا المؤشر الذي يتأثر بمعيار مؤشر الشفافية (أو النظرة للفساد) الذي تصدره هذه المنظمة سنويا.

وتمـــنح هـــذه المكونـــات اوزانا متساوية. ويتضمن مؤشر الشفافية نسب التأثير الضريبي والتأثـــير على كلفة رأس المال والتأثير على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تخسره الدول سنويا وفق سيناريو الحد الأدنى وسيناريو الحد الأعلى.

٣. دليل المؤشر:

- نســـبة منخفضة للمؤشر تدل على ارتفاع درجة الوضوح والشفافية وصلاح الحكم والإدارة.

- نسبة مرتفعة للمؤشر تدل على خطورة حالة الضبابية وعدم الوضوح في الدول.

٤. وضع الدول في المؤشر:

وفــق مؤشر الضبابية لعام ٢٠٠١ تعتبر سنغافورة الأكثر وضوحا وفق اعتبارات المؤشر كافــة فهي سجلت ٢٩% في مؤشر عدم الوضوح وصفرا لضريبة الشركات وصفر لكلفة الاقتراض من الأسواق العالمية،تليها الولايات المتحدة الأمريكية وتشيلي (٣٦% لكل منها) وبريطانيا (٣٨%) وهونج كونج (٤٥%). اما أعلى نسبة ضبابية فجاءت في الصين (٨٧ %) تلــيها روسيا (٨٤%) وإندونيسيا (٧٥%) وتركيا (٧٤%) وكوريا الجنوبية (٧٣%) على التوالي. وتجدر الإشارة إلى أن مؤشر الضبابية في الولايات المتحدة الأمريكية يتأثر بدرجة فرض ضريبة شركات بمعدل (٥%) بينما في الصين يبلغ تقدير الضريبة (٤٦%) وهــنا يكمــن الأثــر الســلبي لحالة الضبابية، كما أن كلفة اقتراض الصين من الأسواق العالمية كأنها بسعر فائدة (١٣%) بينما الولايات المتحدة الأمريكية (صفر %).

٥. وضع الدول العربية:

دخلت مصر المؤشر في الترتيب (١٣). وسجلت التالي:

- نسبة مؤشر الضبابية ٥٨%
- التأثير الضريبي: يقارب معدل فائدة ٢٣%.
- التأثير على كلفة راس المال: يقارب معدل فائدة ٥,٧%.
- الخســارة الســنوية لحجــم الاستثمار الأجنبي وفق سيناريو الحد الأدنى ٩٧٨ مليون دولار، ووفق سيناريو الحد الأعلى ١٢٨٧ مليون دولار.

٦. دروس مستفادة:

- يعتــبر مؤشر الضبابية أداة تحليلية مهمة في خدمة الحكومات لتحديد أبرز معوقات الاســتثمار الأجنبــي المباشر ويفيد بأنه كلما ركزت الدولة على الشفافية ومحاربة الفســاد وتحســين البيــئة التشريعية والمؤسسية والاقتصادية وأفضل الممارسات المحاســبية المالية زادت قدرتها على استقطاب التدفقات الاستثمارية الخارجية التي تدعم النمو الاقتصادي وتعزز الازدهار.
- تفــيد التحالــيل الــواردة بــأن لجوء الدول النامية إلى إصلاح الإطار التشريعي والمؤسســي له فعالــية مماثلــة لــتقديم الحوافز الضريبية في استقطاب الاستثمار الأجنبــي المباشر. وأن زيادة ١% في معدل مؤشر الضبابية كأنه بمنزلة رفع ربع درجــة فــي سعر الفائدة على إصدار سندات الدولة السيادية في الأسواق العالمية. ومما لاشك فيه أن القراءة الدقيقة لهذا المؤشر ومكوناته ودلالاته من شأنها أن تزيد مــن المعــرفة المــتوافرة مما يؤدي إلى الوصول إلى الشفافية المطلوبة وتحسين

الإطـــار المؤسسي والتشريعي للدولة لتعزيز قدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

- يحـــدد مؤشر الضبابية أثر عدم الوضوح في قدرة الدولة على استقطاب الاستثمار الأجنبـــي المباشـــر. وتفيد البيانات المنشورة بأن ما قيمته ١٢٩-١٧٨ مليار دولار مـــن الاســـتثمار الأجنبي المباشر لم تجد طريقها للدول المدرجة في المؤشر بسبب سيادة حالة عدم الوضوح مما يؤثر بدوره سلبا على معدلات النمو الاقتصادي لهذه الـــدول. كمـــا أن سيادة حالة عدم الوضوح قد أضافت كلفة تزيد على ١٦٠ مليار دولار خـــلال عامـــي ١٩٩٨ و ١٩٩٩ فـــي ٢٠ دولة توافرت عنها البيانات في الحصول على مصادر التمويل من الإقراض الخارجي.

مؤشر الضبابية عام ٢٠٠١

الترتيب وفق مؤشر الضبابية	الدولة	نسبة مؤشر الضبابية (%)	التأثير الضريبي (%)	التأثير على كلفة راس المال (نقاط أساسية)	التأثير على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تخسره الدولة سنويا وفق سيناريو الحد الأدنى وسيناريو الحد الأعلى للتقديرات مليون دولار		
١	سنغافورة	٢٩	٠	٠			٠
٢	الولايات المتحدة الأمريكية	٣٦	٥	٠			٠
٣	تشيلي	٣٦	٥	٣			٠
٤	بريطانيا	٣٨	٧	٦٣			٠
٥	هونج كونج	٤٥	١٢	٢٣٣	٧،٨٢٤	–	١٠،٣٠٥
٦	إيطاليا	٤٨	١٥	٣١٢	٢،٣٥٢	–	٣،١٥١
٧	المكسيك	٤٨	١٥	٣٠٨	٦،٤٧٧	–	٨،٥٥٤
٨	هنغاريا	٥٠	١٧	٣٧٠	١،٣١٩	–	١،٧٣٨
٩	إسرائيل	٥٣	١٩	٤٣٨	١،٤٢٢	–	١،٨٩٠
١٠	أوروغواي	٥٣	١٩	٤٥٢	١٣٢	–	١٧٦
١١	اليونان	٥٧	٢٢	٥٥٧	١،٠١١	–	١،٣٤٠
١٢	بيرو	٥٨	٢٣	٥٦٣	١،٧٨٧	–	٢،٣٦٣
١٣	مصر	٥٨	٢٣	٥٧٢	٩٧٨	–	١،٢٨٧

الترتيب وفق مؤشر الضبابية	الدولة	نسبة مؤشر الضبابية (%)	التأثير الضريبي (%)	التأثير على كلفة راس المال (نقاط أساسية)	التأثـــير علـــى حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الـــذي تخسره الدولة سنويا وفق سيناريو الحد الأدنى وسيناريو الحد الأعلى للتقديرات مليون دولار	
١٤	ليتوانيا	٥٨	٢٣	٥٨٤	٥٨٢ –	٧٦٨
١٥	جنوب أفريقيا	٦٠	٢٤	٦١٢	١،٩٨٤ –	٢،٦٣٢
١٦	اليابان	٦٠	٢٥	٦٢٩	١،٠١١ –	٨،٦٦٢
١٧	كولومبيا	٦٠	٢٥	٦٣٢	٣،٤٦٢ –	٤،٥٩٣
١٨	تايوان	٦١	٢٥	٦٤٠	١،٩٢٠ –	٢،٥٦٠
١٩	الأرجنتين	٦١	٢٥	٦٣٩	١٤،١٥٠ –	١٨،٧٣٢
٢٠	البرازيل	٦١	٢٥	٦٤٥	٣٠،٢٦٧ –	٤٠،٢٦١
٢١	باكستان	٦٢	٢٦	٦٧٤	٨٢٦ –	١،٠٩٤
٢٢	فنزويلا	٦٣	٢٧	٧١٢	٥٢٧٥ –	٦،٩٨٨
٢٣	الهند	٦٤	٢٨	٧١٩	٣،٣٧٢ –	٤،٤٥٨
٢٤	بولندا	٦٤	٢٨	٧٢٤	٧،٤٨٤ –	٩،٨٧٤
٢٥	جواتيمالا	٦٥	٢٨	٧٤٩	٣٨١ –	٥٠٢
٢٦	تايلند	٦٧	٣٠	٨٠١	٧،٧٤٢ –	١٠،٢٢٤
٢٧	اكوادور	٦٨	٣١	٨٢٦	٩٧٧ –	١،٢٩٥
٢٨	كينيا	٦٩	٣٢	٨٤٨	٢١ –	٢٨
٢٩	رومانيا	٧١	٣٤	٩١٥	٢،١٧٤ –	٢،٨٧٤

الترتيب وفق مؤشر الضبابية	الدولة	نسبة مؤشر الضبابية (%)	التأثير الضريبي (%)	التأثير على كلفة راس المال (نقاط أساسية)	التأثير على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تخسره الدولة سنويا وفق سيناريو الحد الأدنى وسيناريو الحد الأعلى للتقديرات مليون دولار	
٣٠	جمهورية التشيك	٧١	٣٣	٨٩٩	٤،٥١٩ –	٥،٩٦٤
٣١	كوريا الجنوبية	٧٣	٣٥	٩٦٧	٩،٣٢٠ –	١٢،٣٤٧
٣٢	تركيا	٧٤	٣٦	٩٨٢	١،٣٧٥ –	١،٨٢٢
٣٣	إندونيسيا	٧٥	٣٧	١،٠١٠	٩٥٤ –	١،٢٦٨
٣٤	روسيا	٨٤	٤٣	١،٢٢٥	٧،٤١٧ –	٩،٨٠٢
٣٥	الصين	٨٧	٤٦	١،٣١٦		–
الإجمالي					**١٢٨،٥١٥**	**١٧٧،٦١٢**

٥. المؤشر الثلاثي المركب لقياس ثروة الأمم للاقتصادات الناهضة

١. تعريف المؤشر:
تصدر مؤسسة الشؤون المالية التي أسستها مجموعة صحيفة العالم الأمريكية (ورلد بيير) المؤشـــر الثلاثي المركب لقياس ثروة الأمم للاقتصادات الناهضة منذ عام ١٩٩٦ وبشكل نصف سنوي. ويغطي المؤشر ٤١ دولة من الاقتصادات الناهضة، منها ٤ دول عربية.

٢. مكونات المؤشر:
يستند المؤشر المركب الى ثلاثة مؤشرات فرعية تتضمن ٦٣ مكونا وهي:
- **مؤشـــر البيـــئة الاقتصـــادية** (٢١ عنصـــرا تغطي المؤشرات الاقتصادية الرئيسية ومؤشرات الاندماج في الاقتصاد العالمي ومؤشرات بيئة أداء الأعمال).
- **مؤشر البنية التحتية للمعلوماتية**(٢١ عنصرا تغطي مؤشرات التعليم والبنية التحتية للمعلوماتية ومؤشرات انتشار المعلوماتية).
- **مؤشر البيئة الاجتماعية** (٢١ عنصرا تغطي مؤشرات التنمية والاستقرار الاجتماعي ومؤشرات الصحة وحماية البيئة الطبيعية).

وتمنح هذه المكونات أوزانا متساوية.

٣. دليل المؤشر:
يـــدل ارتفاع الرصيد المسجل على مركز متقدم في المؤشر، وهذا يعني وضعا أفضل من حيث مكونات ثروة دول الاقتصادات الناهضة.

٤. وضع الدول في المؤشر:
وفـــق المؤشـــر المركب الذي صدر منتصف عام ٢٠٠١ ويغطي معدل الأعوام ١٩٩٦-٢٠٠٠تصـــدرت تـــايوان القائمة مسجلة (١٥٩٨) تليها كوريا الجنوبية مسجلة (١٥٧٥)، بينما جاءت ماليزيا في الترتيب السابع مسجلة (١٤٢٦)، وتبوأت فيتنام المرتبة الأخيرة (٤١) مسجلة (٨٣٧)، وهو تقريبا نصف معدل تايوان.
وقـــد جاءت النقاط التي سجلتها ٤١ دولة ناهضة في المؤشر المركب منخفضة مقارنة مع معدل الدول المتقدمة المسجل حول (١٩٨٩).

٥. وضع الدول العربية:

دخلت أربع دول عربية في المؤشر تشمل الأردن (في المرتبة ٢٣ ومسجلة ١١١٧) وتونس (٢٤ مسجلة ١١١٧) والمغرب (٣٠مسجلة ١٠٨٠) ومصر (٣١مسجلة ١٠٧١).

٦. دروس مستفادة:

- تصدر **صحيفة (ورلد بيير)** أسبوعيا في سبع لغات بتوزيع يتجاوز مليوني نسخة وتنشر في كبريات الصحف المحلية والعالمية المختصة بالشؤون الدولية ومنها صحف في مصر والأردن والبحرين.
- تعتبر **مؤسسة الشؤون المالية** منبرا لتعزيز الحوار بين قادة المؤسسات المالية والمؤسسات الدولية وأصحاب القرار في الدول النامية لتشجيع تكامل القطاع الخاص في جهود التنمية المستدامة وتبادل المعلومات والبيانات الاقتصادية لتلك الاقتصادات الناهضة.
- تدير مؤسسة الشؤون المالية مجموعة من الندوات المتخصصة تحت عنوان (الملياريات في الميزان: بيليونز إن بالانس) التي تتدارس أفضل الممارسات في مجالات عديدة ذات علاقة بالقضايا المالية والاقتصادية. كما تصدر المؤسسة مجموعة من (الأوراق البيضاء) حول مواضيع محددة مهمة، وتقدم خدمات بحثية مباشرة على الإنترنت.

المؤشر المركب الثلاثي لثروة الأمم للاقتصادات الناهضة (١٩٩٦- ٢٠٠٠)

الترتيب وفق المؤشر	الدولة	رصيد المؤشر
١	تايوان	١٥٩٨
٢	كوريا الجنوبية	١٥٧٥
٣	إسرائيل	١٥٧١
٤	جمهورية التشيك	١٥٦٦
٥	تشيلي	١٤٤٢
٦	هنغاريا	١٤٣٥
٧	ماليزيا	١٤٢٦
٨	بولندا	١٣٩١
٩	الأرجنتين	١٣٧١
١٠	كوستاريكا	١٣٣٥
١١	أوروجواي	١٣٢٠
١٢	المكسيك	١٢٨٢
١٣	تايلند	١٢٧٣
١٤	بنما	١٢٣٣
١٥	فنزويلا	١٢٣٣
١٦	البرازيل	١٢٠٠
١٧	جنوب أفريقيا	١١٩٣
١٨	سيريلانكا	١١٨٩
١٩	تركيا	١١٤٣
٢٠	كولومبيا	١١٢٨
٢١	اكوادور	١١٢٣
٢٢	كازاخستان	١١٢٣
٢٣	الأردن	١١١٧
٢٤	تونس	١١١٧
٢٥	رومانيا	١١١٤
٢٦	الصين	١١١٣
٢٧	أوزبكستان	١١٠٧
٢٨	روسيا	١٠٩٩
٢٩	الفليبين	١٠٩٤
٣٠	المغرب	١٠٨٠
٣١	مصر	١٠٧١
٣٢	بيرو	١٠٧١

الترتيب وفق المؤشر	الدولة	رصيد المؤشر
٣٣	إندونيسيا	١٠٦٠
٣٤	أوكرانيا	١٠٣٩
٣٥	الهند	١٠٣٤
٣٦	إيران	٩٨٧
٣٧	أوغندا	٩٨٧
٣٨	باكستان	٩٦٤
٣٩	كوبا	٨٩٧
٤٠	نيجيريا	٨٧٤
٤١	فيتنام	٨٣٧
معدل الدول المتقدمة*		**١٩٨٩**

* تشمل معدل المؤشر في الولايات المتحدة، أسبانيا، اليابان، هولندا، وسنغافورة.

٦. مؤشر بيئة أداء الأعمال

١. تعريف المؤشر:

تصـــدر مؤسســـة (ايكونومست انتليجانس يونت) العالمية مؤشر بيئة أداء الأعمال لغرض رصد نوعية وجاذبية بيئة الأعمال وقدرتها على استقطاب الاستثمارات الأجنبية وطبيعة المعوقـات التـي تعترضـها داخـل القطر المضيف للاستثمار. يغطي المؤشر ٦٠ دولة اختيرت على أساس ضخامة حجمها وعدد سكانها.

٢. مكونات المؤشر:

يسـتند المؤشـر إلـى مكونات تشمل (٧٠) عنصرا تؤثر (إيجابا أو سلبا) على أداء بيئة الأعمال منها:

- توافر البيئة المؤسسية الملائمة للاستثمار.
- موقف الحكومة من الاستثمار الأجنبي.
- وجود سوق عمالة مؤهلة ومرنه.
- وجود سوق رأسمالية متطورة.
- تكاليف أداء الأعمال.
- كلفة استخدام الخدمات (مياه وكهرباء واتصالات وخلافة).
- البنية التحتية للنقل وشبكات الطرق.

ويستند المؤشر إلى مؤشر "جاري" ويعكس متوسط الأداء خلال السنوات الخمس الماضية ومؤشـر "مسـتقبلي" يستند إلى الاستشراف المستقبلي خلال السنوات الخمس المقبلة، مع تبـيان احـتمال حدوث تغيرات تعزى إلى بروز تطورات سياسية واقتصادية غير متوقعة تؤثر على هذه التوقعات.

٣. دليل المؤشر:

اعتمد في المؤشر على ٥ مستويات تعكس تباين درجة جاذبية القطر لأداء الأعمال وهي:

- جيد جدا (٨,٠<)
- جيد (٨,٠ – ٦,٥)
- معتدل (٦,٤ – ٥,٥)
- ضعيف (٥,٤ – ٥,٠)
- ضعيف جدا (٥,٠ >)

٤. وضع الدول في المؤشر:

وفق المؤشر المستقبلي لبيئة أداء الأعمال للفترة(٢٠٠١- ٢٠٠٥)، احتلت هولندا المرتبة الأولى من حيث كونها الدولة الأفضل في بيئة أداء الأعمال تليها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وكندا وسويسرا على التوالي.

أما من حيث المؤشر الجاري لبيئة أداء الأعمال للفترة (١٩٩٦-٢٠٠٠)، تصدرت الولايات المتحدة تليها هولندا ثم هونج كونج وبريطانيا وكندا. وقد تفوقت الولايات المتحدة على هولندا التي احتلت المرتبة الأولى في المؤشر الجاري للفترة (١٩٩٥-٢٠٠٠). وكانت هولندا بدورها تفوقت على هونج كونج التي احتلت المرتبة الأولى في المؤشر الجاري السابق للفترة (١٩٩٥- ١٩٩٩).

أما من حيث أداء المناطق الجغرافية، ووفق المؤشر الجاري والمؤشر المستقبلي كان ترتيب أداء بيئة أداء الأعمال في هذه المناطق كالآتي:

- المرتبة الأولى: منطقة أمريكا الشمالية (جيد جدا)
- المرتبة الثانية: منطقة أوروبا الغربية (جيد)
- المرتبة الثالثة: منطقة آسيا واستراليا (معتدل)
- المرتبة الرابعة: منطقة أمريكا اللاتينية (معتدل)
- المرتبة الخامسة: منطقة أوروبا الشرقية (ضعيف)
- المرتبة السادسة: منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا. (ضعيف جدا)

٥. وضع الدول العربية:

دخلت في المؤشر ٣ دول عربية هي:

- السعودية(٤٢) حالياً: ضعيف، مستقبلاً: معتدل
- مصر (٤٤) حالياً: ضعيف، مستقبلاً: معتدل
- الجزائر (٥٦) حالياً: ضعيف جداً، مستقبلاً: ضعيف

٦. دروس مستفادة:

- قامت (ايكونومست انتيليجانس يونت) بتطوير هذا المؤشر، خاصة في شقه المستقبلي، ليكون عاملاً مساعداً للتنبيه إلى ضرورة إجراء إصلاح في السياسات الاقتصادية وفي بيئة أداء الأعمال، رغم عدم اليقين من التطورات الطارئة التي يمكن أن تؤثر على سير الأحداث.
- يعكس المؤشر المستقبلي لبيئة أداء الأعمال، نظرة مستقبلية متفائلة تتعزز فيها اتجاهات العولمة وتحرير الأسواق والانفتاح ومواصلة تحسين بيئة أداء الأعمال.

- تــتوافر معلومات عامة عن المؤشر بشقيه في شبكة الإنترنت ومجاناً. إنما لمعرفة تفاصيل تحليل مكونات المؤشر والدراسات القطرية والتوقعات المستقبلية يتطلب دفع رسوم مادية، خلافاً للمؤسسات الدولية وغير الحكومية التي تقدم المعلومات كافة من غير مقابل.

مؤشر بيئة أداء الأعمال

الترتيب وفق المؤشر المستقبلي	الدولة	٢٠٠١ – ٢٠٠٥	١٩٩٦ – ٢٠٠٠
		المؤشر المستقبلي	المؤشر الجاري
١	هولندا	٨,٨٤	٨,٦٧
٢	الولايات المتحدة	٨,٨٠	٨,٧٢
٣	بريطانيا	٨,٧٥	٨,٦٢
٤	كندا	٨,٧٤	٨,٥٩
٥	سويسرا	٨,٦٥	٨,٤٠
٦	ايرلندا	٨,٥٩	٨,٣٠
٧	فنلندا	٨,٥٧	٨,٢٧
٨	سنغافورة	٨,٥٦	٨,٤٧
٩	السويد	٨,٥٢	٨,١١
١٠	هونج كونج	٨,٥١	٨,٦٤
١١	ألمانيا	٨,٥١	٧,٩٣
١٢	الدانمارك	٨,٥٠	٨,٠٠
١٣	بلجيكا	٨,٣٠	٧,٩٢
١٤	استراليا	٨,٢٧	٧,٨٩
١٥	فرنسا	٨,٢٦	٧,٧٦
١٦	نيوزيلندا	٨,١٧	٨,٠٦
١٧	النرويج	٨,٠٩	٧,٥٨
١٨	تايوان	٨,٠٦	٧,٣٧
١٩	النمسا	٨,٠٤	٧,٥٩
٢٠	اسبانيا	٨,٠٠	٧,٤٢
٢١	تشيلي	٧,٨٨	٧,٤٠
٢٢	ايطاليا	٧,٨٥	٦,٨٧
٢٣	البرتغال	٧,٦٠	٧,٠٠
٢٤	اسرائيل	٧,٥٤	٦,٧٥
٢٥	كوريا الجنوبية	٧,٣٨	٦,٣٣
٢٦	اليابان	٧,٣٦	٦,٧٣
٢٧	هنغاريا	٧,٢٦	٦,٤٢
٢٨	تايلاند	٧,٢٥	٦,٢٩
٢٩	اليونان	٧,١٥	٦,١٢

الترتيب وفق المؤشر المستقبلي	الدولة	٢٠٠١ – ٢٠٠٥	١٩٩٦ – ٢٠٠٠
		المؤشر المستقبلي	المؤشر الجاري
٣٠	بولندا	٧,٠٧	٦,٢٢
٣١	المكسيك	٧,٠٢	٦,٠٩
٣٢	جمهورية التشيك	٧,٠١	٦,١٨
٣٣	الارجنتين	٦,٩٩	٦,٥٤
٣٤	ماليزيا	٦,٨٨	٦,٨٠
٣٥	سلوفاكيا	٦,٥٧	٥,٤٦
٣٦	جنوب افريقيا	٦,٤٩	٥,٥١
٣٧	البرازيل	٦,٤٤	٥,٤٤
٣٨	الفلبين	٦,٤٤	٥,٥٢
٣٩	الهند	٦,٤٢	٥,١٩
٤٠	بيرو	٦,١٧	٥,٤٠
٤١	الصين	٦,١٥	٥,٣٣
٤٢	السعودية	٦,١٣	٥,٤٣
٤٣	كولومبيا	٦,١٢	٥,٣٥
٤٤	مصر	٦,٠٧	٥,٤٤
٤٥	سيريلانكا	٥,٩٧	٥,٠٢
٤٦	تركيا	٥,٩٤	٥,٣٥
٤٧	بلغاريا	٥,٩٤	٤,٠٣
٤٨	إندونيسيا	٥,٨٠	٥,١٥
٤٩	كازاخستان	٥,٥٩	٤,٣٠
٥٠	روسيا	٥,٤٩	٤,١٢
٥١	اكوادور	٥,٣٩	٤,٠٦
٥٢	اذربيجان	٥,٢٨	٤,٣٥
٥٣	فنزويلا	٥,٢٧	٤,٧٣
٥٤	فيتنام	٥,٢٥	٤,٤٨
٥٥	رومانيا	٥,٢٤	٤,١٠
٥٦	الجزائر	٥,٠٧	٤,٠٢
٥٧	باكستان	٤,٩٦	٤,٣٣
٥٨	اوكرانيا	٤,٩٥	٣,٢٧
٥٩	نيجيريا	٤,٦٤	٤,٠١
٦٠	إيران	٤,٢٠	٣,٢٤

٧. مؤشر مجتمع المعلوماتية ٢٠٠١

١. تعريف المؤشر:

تصـــدر صحيفة العالم الأمريكية (ورلد بيبر) بالتعاون مع مؤسسة (أي دي سي) البحثية الدولـــية منذ عام ١٩٩٦ مؤشرا سنويا يدعى (مؤشر مجتمع المعلوماتية) لقياس مدى تقدم الـــدول فـــي إرســـاء البنية الأساسية للمعلوماتية والإجراءات التي اتخذتها في هذا الشأن وقدرتهـــا على استيعاب التطورات المستجدة والتغير المتسارع في تكنولوجيا المعلومات. يرتـــب هذا المؤشر ٦٦ دولة من دول العالم من حيث تملكها لمكونات مجتمع المعلوماتية، ويدخل فيه ٤ دول عربية.

٢. مكونات المؤشر:

تقسم مكونات المؤشر الى ٤ مجموعات أساسية تشمل مجموعة من العناصر التالية:

- البنـــية الأساسية للحاسوب: عدد أجهزة الحاسوب الشخصية ونسبتها إلى عدد الأفراد وإلـــى نوعية الاستخدام بين الخاص والتجاري والتعليمي والحكومي ووجود الشبكات وحجم الإنفاق على تطوير البرمجيات وعلى صناعة أجهزة الحاسوب.
- البنية الأساسية لشبكة المعلومات العالمية (الإنترنت): حجم التجارة الإلكترونية وعدد مستخدمي الإنترنت لأغراض شخصية أو لأداء الأعمال أو للأغراض التعليمية.
- البنـــية التحتـــية للمعلوماتـــية: عدد خطوط الهواتف الثابتة وكلفة المكالمات المحلية والدولـــية وعـــدد أجهـــزة الـــتلفاز والـــراديو والفاكس والهواتف النقالة للفرد وعدد المشتركين في خدمات الكيبل ونسبة الخلل في خطوط الهاتف.
- البيئة الاجتماعية: عدد الملتحقين بالدراسات الثانوية العامة والمهنية ونسبة عدد قراء الصحف ودرجة توافر الحريات المدنية وحرية الصحافة.

٣. دليل المؤشر:

يقسم المؤشر دول العالم إلى ٥ مجموعات كالآتي:

- الرصـــيد المســـجل : أعلـــى من ٤٥٠٠، تضم مجموعة (السباقون) وهي المجموعة الأكـــثر تقدمـــا في مجتمع المعلوماتية وهي التي تضطلع بوضع أسسه وتحقق التقدم فيه.
- الرصـــيد المسجل: ٢٧٠٠ – اقل من ٤٥٠٠، تضم مجموعة (سريعو الخطى) وهي المجموعة التي تعمل بجهد متسارع لتأسيس مجتمع المعلوماتية.
- الرصـــيد المســـجل: ١٧٠٠ – أقـــل مـــن ٢٧٠٠، تضم مجموعة (المتأهبون) وهي المجموعـــة التي قطعت شوطا لا بأس به في إرساء البنية التحتية لمجتمع المعلوماتية ولكـــن مـــازال لديها معوقات اقتصادية واجتماعية وسياسية تقوم ببذل الجهود للتغلب عليها.

- الرصـــيد المسجل: أقل من ١٧٠٠، تضم مجموعة (المتمهلون) وهي المجموعة التي أخـــذت قـــرارا بالمضـــي في تأسيس مجتمع المعلوماتية ولكن ما زالت متأثرة بشح الموارد، خاصة المالية منها، وارتفاع عدد السكان.

٤. وضع الدول في المؤشر:

وفـــق مؤشر عام ٢٠٠١، تضم مجموعة (السباقون) ١٥ دولة تحتل السويد ضمنه المرتبة الأولـــى فـــيها، للســـنة الثانـــية علـــى التوالي، يليها النرويج وفنلندا ثم الولايات المتحدة والدانمـــارك. ويبدو واضحا تقدم مجتمع المعلوماتية في دول الشمال الأوروبية. وقد كانت الولايـــات المـــتحدة تحتل المرتبة الأولى منذ بدء إصدار المؤشر عام ١٩٩٦ وحتى عام ١٩٩٩.

أمـــا مجموعـــة (سريعو الخطى) فتضم ١٢ دولة تتصدرها نيوزيلندا تليها بلجيكا وتايوان. كمـــا تضم مجموعة (المتأهبون) ١٦ دولة تتصدرها دولة الإمارات تليها هنغاريا وبولندا. وأخـــيراً تضـــم مجموعة (المتمهلون) ١٢ دولة تأتي في مقدمتها السعودية تليها البرازيل وكولومبيا.

٥. وضع الدول العربية:

يعتـــبر وضع الدول العربية جيدا في سرعة مواكبة اللحاق بمجتمع المعلوماتية إذ تتصدر دولـــة الإمـــارات مجموعـــة (المتأهبون) في الترتيب (٢٨) وتتصدر السعودية مجموعة (المتمهلون) في الترتيب (٤٤) وكذلك الأردن (٥٠) ومصر (٥١) على التوالي.

٦. دروس مستفادة:

- عـــند بـــدء إصـــدار المؤشر عام ١٩٩٦ لم تضم المجموعة الأولى (السباقون) سوى دولتين فقط وتضم حاليا ١٥ دولة.
- تجدر الإشارة إلى أن الدول النامية، وخاصة الأقل نموا وذات الكثافة السكانية العالية تواجه عقبات عديدة في بناء الأنظمة المعلوماتية بسبب ضعف البنية التحتية الأساسية وتلك الخاصة بالمعلوماتية والاتصالات وتردي وضع النظام التعليمي ونوعية المناهج الدراسية، فضلا عن الضغوط الاجتماعية والاقتصادية من تفشي البطالة والفقر.
- يفـــيد هذا المؤشر حكومات الدول كمرجعية لوضع برامج وطنية لدعم جهود تضييق الفجـــوة الرقمـــية. كمـــا يستفيد من المؤشر الشركات العاملة في صناعة تكنولوجيا المعلومات وشركات الإنترنت (دوت كوم) وشركات الاتصالات العالمية في ممارسة نشاطها في الأسواق العالمية المختلفة.
- هـــنالك ١٥٠ دولـــة لم يتم إدراجها في المؤشر لأنها مازالت في بدايات وضع البنية التحتـــية لمجتمع المعلوماتية أو مازالت خارجه كلياً. وتصنف بمجموعة (المبتدئون).

وهــذا يدل بدوره على عمق "الفجوة الرقمية" بين الدول النامية والمتقدمة والتي بدأت تســتقطب اهتماما واسعاً لمعالجتها تخوفاً من وقوع هذه الدول في دائرة التهميش في اقتصاد العولمة.

مؤشر مجتمع المعلوماتية عام ٢٠٠١

السباقون:

الدولة	عام ٢٠٠١		عام ٢٠٠٠	
	الترتيب	الرصيد	الترتيب	الرصيد
السويد	١	٦٤٩٦	١	٥٠٦٢
النرويج	٢	٦١١٢	٤	٤٤٨١
فنلندا	٣	٥٩٥٣	٣	٤٥٥٧
الولايات المتحدة	٤	٥٨٥٠	٢	٥٠٤١
الدانمرك	٥	٥٨٣٧	٥	٤٣٣٦
بريطانيا	٦	٥٦٦٢	١٢	٣٨٠٧
سويسرا	٧	٥٥٢٨	٨	٤١٧٤
استراليا	٨	٥٣٨٢	٩	٤١٢٩
سنغافورة	٩	٥٢٦٩	١١	٤٠١٤
هولندا	١٠	٥٢٣٨	٧	٤٢٣٠
اليابان	١١	٥١٨٢	١٠	٤٠٩٣
كندا	١٢	٥١٢٦	٦	٤٢٥٧
ألمانيا	١٣	٤٩٣٧	١٣	٣٥٥٨
النمسا	١٤	٤٨٦٨	١٦	٣٣٩٧
هونج كونج	١٥	٤٧٤٥	١٤	٣٤٨٤

سريعو الخطى:

الدولة	عام ٢٠٠١		عام ٢٠٠٠	
	الترتيب	الرصيد	الترتيب	الرصيد
نيوزيلندا	١٦	٤٤٨٣	١٧	٣٢٨٩
بلجيكا	١٧	٤٤٣٩	١٥	٣٤١٩
تايوان	١٨	٤٢٩٦	١٨	٣١٧٧
كوريا	١٩	٤٢٨٣	٢٢	٢٩٣١
ايرلندا	٢٠	٤٢٠٢	١٩	٣١٤٤
فرنسا	٢١	٤١٠٤	٢١	٣١٤٠
إسرائيل	٢٢	٤٠٢٩	٢٠	٣١٤٠
ايطاليا	٢٣	٣٨٤٤	٢٣	٢٧٠٣
أسبانيا	٢٤	٣٦٧٥	٢٤	٢٥٣٣
البرتغال	٢٥	٣٢٦٢	٢٦	٢١٩٩
اليونان	٢٦	٢٨٧٧	٢٩	٢٠٣٣
التشيك	٢٧	٢٧٥٩	٢٧	٢١٣٠

المتأهبون:

الدولة	عام ٢٠٠١		عام ٢٠٠٠	
	الترتيب	الرصيد	الترتيب	الرصيد
الإمارات	٢٨	٢٦٧٦	٢٥	٢٣٠١
هنغاريا	٢٩	٢٥٧٣	٢٨	٢١٣٠
بولندا	٣٠	٢٢٨٨	٣٠	١٨٠٨
الأرجنتين	٣١	٢٢٥٢	٣٣	١٦٥١
ماليزيا	٣٢	٢٢٢٠	٣٥	١٥٨٣
تشيلي	٣٣	٢١٨٣	٣٢	١٦٧٧
بلغاريا	٣٤	٢١٥٤	٣٦	١٥٧٨
رومانيا	٣٥	٢٠٩٧	٣١	١٦٧٩
كوستاريكا	٣٦	٢٠٥٦	٤٣	١٦٣٥
بنما	٣٧	٢٠٤٧	٣٧	١٥٣٩
جنوب أفريقيا	٣٨	٢٠٢٩	٣٨	١٥٣٧
فنزويلا	٣٩	١٨٩٠	٣٩	١٤٩١
روسيا	٤٠	١٨٦٣	٤٠	١٤٤٤
تركيا	٤١	١٨٦١	٤٥	١٢٥٩
المكسيك	٤٢	١٧٨٥	٤٤	١٢٨٦
إكوادور	٤٣	١٧٣٨	٤٣	١٣١٤

المتمهلون:

الدولة	عام ٢٠٠١		عام ٢٠٠٠	
	الترتيب	الرصيد	الترتيب	الرصيد
السعودية	٤٤	١٦٨٩	٤١	١٣٦٢
البرازيل	٤٥	١٦٧٠	٤٢	١٣٥٤
كولومبيا	٤٦	١٥٩٠	٤٦	١١٣٦
تايلاند	٤٧	١٥٦٣	٤٨	١٠١٠
الفلبين	٤٨	١٥٥٣	٤٧	١٠١٢
بيرو	٤٩	١٣٦٧	٥٣	٨٧٧
الأردن	٥٠	١٣١٧	٤٩	٩٤٢
مصر	٥١	١٢٦٣	٥٠	٩٣١
الصين	٥٢	١١٩٨	٥١	٩١٥
اندونيسيا	٥٣	١١٧٢	٥٢	٨٨٨
الهند	٥٤	١١٠٨	٥٤	٨٧١
باكستان	٥٥	٩٩٥	٥٥	٧١٩

٨. مؤشر التنمية البشرية

١. تعريف المؤشر:
يصـــدر بـــرنامج الأمـــم المـــتحدة الإنمائي تقرير التنمية البشرية سنوياً منذ عام ١٩٩٠ ويضـــمنه مؤشر التنمية البشرية الذي يرتب ١٦٢ دولة في إطار ثلاث مجموعات تعكس مســـتويات التنمـــية البشرية (مرتفع ومتوسط وضعيف). وقد تطورت منهجية حساب هذا المؤشر وخاصة لجهة احتساب معدل الدخل الفردي. وأضيفت إليه مؤشرات مساندة تشمل **معـــيار تمكين النوع الاجتماعي** الذي يحتسب مؤشرات التنمية البشرية معدلا على أساسه لأغـــراض قياس مدى مشاركة المرأة في الحياة السياسية والاقتصادية. كما وضع **مؤشر الفقـــر** للدول النامية ومؤشر الفقر للدول المتقدمة لجذب الانتباه مباشرة إلى مدى الحرمان والفقر داخل القطر.

٢. مكونات المؤشر:
يتم احتساب المؤشر المركب للتنمية البشرية، على أساس متوسط ثلاثة مكونات هي:
- طـــول العمـــر (يقـــاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة ويتراوح في حديه الأدنى والأقصى ما بين ٢٥ سنة–٨٥ سنة)
- المعرفة (يقاس بمعدل محو الأمية بين البالغين ونسب الالتحاق في المراحل التعليمية المختلفة ويتراوح ما بين صفر% و ١٠٠%)
- مستوى المعيشة (يقاس بمعدل دخل الفرد للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ويتراوح ما بين ١٠٠ دولار و٤٠،٠٠٠ دولار).

٣. دليل المؤشر:
- مؤشر تنمية بشرية عال (٨٠% وأكثر)
- مؤشر تنمية بشرية متوسط (من٥٠% إلى ٧٩%)
- مؤشر تنمية بشرية منخفض (أقل من ٥٠%)

تمنح هذه المؤشرات أوزانا متساوية.

٤. وضع الدول العربية:
ســـجل معـــدل مؤشر التنمية البشرية للدول العربية مجتمعة ما نسبته ٠,٦٣٥ عام ٢٠٠٠ مـــرتفعا عـــن معدله لعام ١٩٩٥ الذي بلغ ٠,٥٥، بينما مازال منخفضا عن معدل مؤشر التنمـــية البشـــرية للـــدول النامية الذي يبلغ ٠,٦٤٢ ومعدل مؤشر التنمية البشرية العالمي البالغ ٠,٧١٢ لعام ٢٠٠٠.

ووفق مؤشر التنمية لعام ٢٠٠١، تتوزع الدول العربية كالاتي:

- ٤ دول في مجموعة التنمية البشرية المرتفعة.
- ١٠ دول ضمن مجموعة التنمية البشرية المتوسطة.
- ٤ دول في مجموعة التنمية البشرية الضعيفة.
- لم يتم إدراج العراق والصومال وفلسطين في التقرير العام.

٥. دروس مستفادة:

- يستخدم مؤشر التنمية البشرية من قبل صانعي القرار والمنظمات غير الحكومية وقطاع الإعلام كوسيلة لتحديد السياسات الأكثر جدوى من حيث تعزيز التنمية المستندة إلى الإنسان بعيدا عن المؤشرات الاقتصادية المتعارف عليها باعتبار أن الإنسان هو أساس التنمية المستدامة وليس فقط معدلات النمو الاقتصادي. كما يستفاد منه لتبيان الفوارق داخل الدولة وبين المناطق والمجموعات العرقية المختلفة كي تتخذ السياسات اللازمة في إطار نظام اقتصادي عالمي عادل وشامل.
- حث التقرير على اتخاذ إجراءات حاسمة من شأنها تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وتوفير الحريات المدنية والسياسية وتبني النظم الديمقراطية التي توسع المشاركة في المجتمع المدني والتي تصبح مكافحة الفقر من دونها أمرا مستحيلا.
- دعا التقرير إلى تعزيز الشفافية والإفصاح وتوفير المعلومات والبيانات وتوسيع نظام المساءلة عن ممارسات الحكومات وإزالة الفوارق التي من شأنها إضعاف الحريات، والقضاء على المكاسب المحققة. كما أكد التقرير أهمية المسؤولية الاجتماعية للشركات متعددة الجنسيات في الاهتمام باحترام حقوق الإنسان.
- يدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إصدار تقارير قطرية للتنمية البشرية. ويشير الجدول التالي إلى السنوات التي تم فيها إعداد تقارير قطرية للتنمية البشرية في الدول العربية:

تقرير التنمية البشرية القطري في الدول العربية

الدولة	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١
الجزائر					X			X
البحرين					X			
مصر	X	X	X	X		X		X
الأردن					X	X	X	X
العراق		X						X
الكويت				X	X	X	X	
لبنان				X	X		X	
ليبيا						X		
المغرب				X		X		X
الصومال					X		X	
السعودية							X	
السودان					X			
سوريا							X	
تونس							X	
الإمارات				X				
اليمن					X		X	
موريتانيا			X	X	X			X
فلسطين				X			X	

مؤشر التنمية البشرية للدول العربية لعام ٢٠٠١

الترتيب عام ٢٠٠١	الترتيب عام ٢٠٠٠	الدولة	تصنيف المجموعة
٤٠	٤١	البحرين	مستوى تنمية بشرية مرتفع
٤٣	٣٦	الكويت	
٤٥	٤٥	الإمارات	
٤٨	٤٢	قطر	
٥٩	٧٢	ليبيا	مستوى تنمية بشرية متوسط
٦٥	٨٢	لبنان	
٦٨	٧٥	السعودية	
٧١	٨٦	سلطنة عمان	
٨٨	٩٢	الأردن	
٨٩	١٠١	تونس	
٩٧	١١١	سوريا	
١٠٠	١٠٧	الجزائر	
١٠٥	١١٩	مصر	
١١٢	١٢٤	المغرب	
١٣٣	١٤٨	اليمن	مستوى تنمية بشرية ضعيف
١٣٧	١٤٩	جيبوتي	
١٣٨	١٤٣	السودان	
١٣٩	١٤٧	موريتانيا	

٩. مؤشر التنافسية العالمي

١. تعريف المؤشر:

يصدر المنتدى الاقتصادي الدولي في دافوس تقرير التنافسية العالمي الذي يتضمن مؤشر التنافسية منذ عام ١٩٧٩ لقياس قدرة الدول على النمو والمنافسة اقتصاديا مع الدول الأخرى لغرض تحقيق التنمية المستدامة وزيادة الكفاءة الإنتاجية باستخدام أحدث التقنيات وتحسين مناخ الأعمال. ويلاحظ أن مؤشر التنافسية ينقسم الى مؤشر "جاري" ومؤشر "النمو" وهو يعكس توقعات أداء الدولة في المستقبل(٥ سنوات). ويدخل في المؤشر حاليا ٧٥ دولة منها دولتان عربيتان. ومن جهة أخرى يصدر المنتدى مؤشر استدامة الحفاظ على البيئة (يغطي ١٢٢ دولة) ومؤشر الجاهزية للعصر الرقمي (يغطي ٧٥ دولة). وإضافة الى تقرير التنافسية العالمي يصدر المنتدى تقارير تنافسية إقليمية، وسيكون من بينها تقرير التنافسية في الدول العربية خلال الفترة من ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

٢. مكونات المؤشر:

يتكون المؤشر من مؤشرين فرعيين هما مؤشر التنافسية المستقبلية ومؤشر التنافسية الحالية. ويستند مؤشر التنافسية الى متوسط ٨ عوامل:

- درجة الانفتاح.
- دور الحكومة.
- وضع القطاع المالي.
- البنية الأساسية.
- البيئة المعلوماتية.
- نظم الإدارة.
- وضع العمالة.
- وضع المؤسسات.

ويمنح أوزاناً متساوية. ويعتمد على اجراء مسوحات رأي تشمل حوالي ٣٠٠٠ من رجال الأعمال والمستثمرين في ٥٣ قطرا.

٣. دليل المؤشر:

- تنافسية عالية.
- تنافسية متوسطة.
- تنافسية متدنية.

٤. وضع الدول في المؤشر:

وفــق مؤشــر التنافسية الجاري لعام ٢٠٠١ الذي يضم ٧٥ دولة، جاءت فنلندا أولاً تليها الولايــات المــتحدة وهولــندا وألمانــيا وسويسرا. وجاءت بوليفيا وهندوراس وبنغلادش وإكوادور ونيكاراغوا على التوالي كأضعف الدول تنافسية.

٥. وضع الدول العربية:

مــنذ تأســيس مؤشر التنافسية (الجاري والنمو المستقبلي) دخلت فقط دولتان عربيتان هما الأردن ومصــر. ووفــق مؤشر التنافسية الجاري لعام ٢٠٠١، تراجع ترتيب الأردن في القائمة من ٣٥ إلى ٤٤، كما ترجع ترتيب مصر من ٣٩ إلى ٤٤.

أمــا في تقرير التنافسية الإقليمي الخاص بأفريقيا، والذي صدر للمرة الأولى عام ٢٠٠٠، ويشــمل ٢٤ دولــة أفريقية، فقد دخلت ٣ دول عربية وجاءت ضمنها تونس في المرتبة الأولى بينما كان ترتيب المغرب (٥) ومصر (٦).

٦. دروس مستفادة:

- يــتوقع أن يزيد عدد الدول العربية التي تدخل مؤشر التنافسية العالمي بمرور الزمن مــع تــزايد اهــتمام الــدول العربية بالتنافسية التي تحقق النمو المستدام والازدهار المأمول.
- يشــير التقرير المصاحب لمؤشر التنافسية إلى أن درجة تنافسية الدولة ترتبط بدرجة الاســتقرار السياســي، ومــدى عمــق الممارســة الديمقراطية مع ثبات السياسات الاقتصادية الصحيحة.
- لفت التقرير الانتباه إلى الدور المحوري للتكنولوجيا المتقدمة والمعلوماتية في مجتمع المعــرفة لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. وحث على المزيد من التعاون لتعزيز توطيــن التكنولوجــيا وتوسيع انتشار تقنيات التجارة الإلكترونية ليتحقق التكامل مع الاقتصاد العالمي وتضيق الفجوة الرقمية بين الدول.

مؤشر التنافسية العالمي "الجاري" عام ٢٠٠١

الدولة	ترتيب عام ٢٠٠٠	ترتيب عام ٢٠٠١
فنلندا	١	١
الولايات المتحدة الأمريكية	٢	٢
هولندا	٤	٣
ألمانيا	٣	٤
سويسرا	٥	٥
السويد	٧	6
بريطانيا	٨	7
الدانمرك	٦	٨
استراليا	١٠	٩
سنغافورة	٩	١٠
كندا	١١	١١
فرنسا	١٥	١٢
النمسا	١٣	١٣
بلجيكا	١٢	١٤
اليابان	١٤	١٥
أيسلندا	١٧	١٦
إسرائيل	١٨	١٧
هونج كونج	١٦	١٨
النرويج	٢٠	١٩
نيوزيلندا	١٩	٢٠
تايوان	٢١	٢١
ايرلندا	٢٢	٢٢
إسبانيا	٢٣	٢٣
إيطاليا	٢٤	٢٤
جنوب أفريقيا	٢٥	٢٥
هنغاريا	٣٢	٢٦
استونيا	–	٢٧
كوريا الجنوبية	٢٧	٢٨
تشيلي	٢٦	٢٩
البرازيل	٣١	٣٠
البرتغال	٢٨	٣١
سلوفانيا	–	٣٢

مؤشر التنافسية العالمي "الجاري" عام ٢٠٠١

الدولة	ترتيب عام ٢٠٠٠	ترتيب عام ٢٠٠١
تركيا	٢٩	٣٣
ترينداد وتوباغو	–	٣٤
جمهورية التشيك	٣٤	٣٥
الهند	٣٧	٣٦
ماليزيا	٣٠	٣٧
تايلاند	٤٠	٣٨
سلوفاكيا	٣٦	٣٩
جامايكا	–	٤٠
بولندا	٤١	٤١
لاتفيا	–	٤٢
اليونان	٣٣	٤٣
الأردن	٣٥	٤٤
مصر	٣٩	٤٥
أوروجواي	–	٤٦
الصين	٤٤	٤٧
بنما	–	٤٨
لتوانيا	–	٤٩
كوستاريكا	٤٣	٥٠
المكسيك	٤٢	٥١
موريشس	٣٨	٥٢
الأرجنتين	٤٥	٥٣
الفليبين	٤٦	٥٤
إندونيسيا	٤٧	٥٥
كولومبيا	٤٨	٥٦
سيريلانكا	–	٥٧
روسيا	٥٢	٥٨
جمهورية الدومنيكان	–	٥٩
أوكرانيا	٥٦	٦٠
رومانيا	–	٦١
فيتنام	٥٣	٦٢
بيرو	٤٩	٦٣
السلفادور	٥١	٦٤

مؤشر التنافسية العالمي "الجاري" عام ٢٠٠١

الدولة	ترتيب عام ٢٠٠٠	ترتيب عام ٢٠٠١
زيمبابوي	٥٠	٦٥
فنزويلا	٥٤	٦٦
نيجيريا	–	٦٧
بلغاريا	٥٥	٦٨
جواتيمالا	–	٦٩
باراغواي	–	٧٠
نيكارجوا	–	٧١
إكوادور	٥٧	٧٢
بنغلادش	–	٧٣
هندوراس	–	٧٤
بوليفيا	٥٨	٧٥

مؤشر التنافسية الإقليمي لأفريقيا

	الترتيب وفق المؤشر	الدولة	المؤشر	
			١٩٩٨	٢٠٠٠
تنافسية عالية	١	تونس	٠,٧٩	١,٠
	٢	موريشس	٠,٨٧	٠,٨
	٣	بتسوانا	٠,٥٤	٠,٧
	٤	ناميبيا	٠,٤٣	٠,٤
	٥	المغرب	٠,٤	٠,٤
	٦	مصر	٠,٣٨	٠,٤
	٧	جنوب أفريقيا	٠,٣٤	٠,٣
	٨	السنغال	–	٠,٢
تنافسية متوسطة	٩	غانا	٠,٠٩	٠,١
	١٠	سوازيلاند	٠,٢٢	– ٠,١
	١١	أثيوبيا	–٠,٢٥	– ٠,١
	١٢	زامبيا	– ٠,٠٩	– ٠,١
	١٣	ليسوتو	٠,٠٦	– ٠,٢
	١٤	تنزانيا	– ٠,٢٤	– ٠,٢
	١٥	ساحل العاج	– ٠,٠٩	– ٠,٢
	١٦	الكاميرون	– ٠,٣٨	– ٠,٣
تنافسية متدنية	١٧	أوغندا	٠,١٦	– ٠,٣
	١٨	موزمبيق	– ٠,٣٢	– ٠,٣
	١٩	ملاوي	– ٠,٤٣	– ٠,٣
	٢٠	نيجيريا	– ٠,٤٨	– ٠,٤
	٢١	بوركينافاسو	– ٠,٢١	– ٠,٤
	٢٢	كينيا	– ٠,١٥	– ٠,٤
	٢٣	زيمبابوي	– ٠,٤	– ٠,٤
	٢٤	مدغشقر	– ٠,٧٩	– ٠,٦

١٠. المؤشر المركب للمخاطر القطرية

١. تعريف المؤشر:

يصدر عن مجموعة (بي آر اس) شهريا الدليل الدولي للمخاطر القطرية منذ عام ١٩٨٠ . ويتضمن الدليل **المؤشر المركب للمخاطر القطرية** لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار في أو التعامل تجاريا مع القطر وقدرته على مقابلة التزاماته المالية وسدادها. كما يصدر **مؤشر مركب مستقبلي** باستخدام النهج ذاته لاحتساب المخاطر القطرية يستند إلى أساس متوسط ثلاثة سيناريوهات تغطي حالات الوضع الأسوأ والوضع المعقول والوضع الأفضل. ويدخل في المؤشر ١٤٠ دولة منها ١٨ دولة عربية.

٢. مكونات المؤشر:

يستند المؤشر المركب الى ثلاثة مؤشرات فرعية تشمل **مؤشر تقويم المخاطر السياسية** (يشكل نسبة ٥٠% من المؤشر المركب) و**مؤشر تقويم المخاطر المالية** (٢٥%) و**مؤشر تقويم المخاطر الاقتصادية** (٢٥%)، كما هو موضح أدناه.

المؤشر الفرعي الأول: المخاطر السياسية
(الحد الأقصى : ١٠٠ نقطة)

تسلسل	المكون	النقاط
١	درجة استقرار الحكومة	١٢
٢	الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية	١٢
٣	خريطة الاستثمار	١٢
٤	وجود نزاعات داخلية	١٢
٥	وجود نزاعات خارجية	١٢
٦	الفساد	٦
٧	دور الجيش في السياسة	٦
٨	دور الدين في السياسة	٦
٩	سيادة القانون والنظام	٦
١٠	الاضطرابات العرقية	٦
١١	مصداقية الممارسات الديمقراطية	٦
١٢	نوعية البيروقراطية	٤

المؤشر الفرعي الثاني: المخاطر المالية
(الحد الأقصى: ٥٠ نقطة)

تسلسل	المكون	النقاط
١	نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي	١٠
٢	نسبة خدمة الدين الخارجي إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات	١٠
٣	نسبة ميزان الحساب الجاري إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات	١٥
٤	عدد الأشهر من الواردات التي تغطيها احتياطات الدولة	٥
٥	استقرار سعر الصرف	١٠

المؤشر الفرعي الثالث: المخاطر الاقتصادية
(الحد الأقصى: ٥٠ نقطة)

تسلسل	المكون	النقاط
١	معدل دخل الفرد	٥
٢	معدل النمو الاقتصادي الحقيقي	١٠
٣	معدل التضخم	١٠
٤	نسبة عجز/فائض الميزانية الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي	١٥
٥	نسبة وضع ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي	١٠

٣. دليل المؤشر:

- من صفر إلى ٤٩,٥ نقطة: درجة مخاطرة مرتفعة جداً
- من ٥٠,٠ إلى ٥٩,٥ نقطة: درجة مخاطرة مرتفعة
- من ٦٠,٠ إلى ٦٩,٥ نقطة: درجة مخاطرة معتدلة
- من ٧٠,٠ إلى ٧٩,٥ نقطة: درجة مخاطرة منخفضة
- من ٨٠,٠ إلى ١٠٠,٠ نقطة درجة مخاطرة منخفضة جداً.

وهذا يعني انه كلما ارتفع المؤشر المركب قلت درجة المخاطرة.

٤. وضع الدول العربية :

وفــق **المؤشــر المركب للمخاطر القطرية** لشهر أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١ ، تم تصنيف ١٨ دولة عربية كالتالي:

- (٤) دول عربية في درجة مخاطرة منخفضة جداً.
- (٧) دول عربية في درجة مخاطرة منخفضة.

- (٣) دول عربية في درجة مخاطرة معتدلة.
- دولتان عربيتان في درجة مخاطرة مرتفعة.
- دولتان عربيتان في درجة مخاطرة مرتفعة جدا.

ويوضح الجدول وضع الدول العربية بالتفصيل.

٥. دروس مستفادة:

- يعتـــبر المؤشـــر المركب للمخاطر القطرية (الجاري والمستقبلي) أداة فنية مهمة يفيد مـــنها محللـــو المخاطر القطرية في المؤسسات المالية خاصة التي تعمل في مجال ضمان المخاطر السياسية (مخاطر غير تجارية) وفي مجال التأمين واعادة التأمين.
- كمـــا يعتـــبر هذا المؤشر مرجعا مهما للباحثين والمستثمرين وأصحاب القرار للإفادة منه في مخططاتهم لكونه يصدر شهريا فان أهميته تزداد كأداة تقويمية لرصد ومتابعة وضع القطر من شهر لآخر إذ انه يشمل آخر التطورات في كل قطر على حدة. كما أنـــه يوفـــر تنبؤات رقمية لوضع القطر للمدى القريب (سنة) وللمدى الطويل (خمس سنوات) بسيناريوهات مختلفة.

المؤشر المركب للمخاطر القطرية (٢٠٠١/٩)

التسلسل	القطر	قيمة المؤشر ٢٠٠١/١٢	تصنيف المخاطر	قيمة المؤشر ٢٠٠٠/١٢
١	الكويت	٨٤,٠	درجة مخاطرة منخفضة جدا	٨٠,٥
٢	الإمارات	٨٢,٥		٨١,٥
٣	سلطنة عمان	٨١,٨		٨٠,٠
٤	البحرين	٧٨,٥	درجة مخاطرة منخفضة	٧٣,٠
٥	السعودية	٧٧,٣		٧٦,٨
٦	ليبيا	٧٣,٨		٧٠,٠
٧	تونس	٧٢,٨		٧٤,٠
٨	المغرب	٧١,٨		٧٠,٠
٩	سوريا	٧١,٥		٦٩,٥
١٠	الأردن	٧١,٠		٧٠,٨
١١	قطر	٧٠,٨		٧٠,٠
١٢	مصر	٦٨,٨	درجة مخاطرة معتدلة	٦٩,٨
١٣	اليمن	٦٥,٣		٦٤,٣
١٤	الجزائر	٦٢,٣		٦٢,٣
١٥	السودان	٥٤,٠	درجة مخاطرة مرتفعة	٤٩,٥
١٦	لبنان	٥٦,٨		٥٨,٥
١٧	العراق	٧٤,٣	درجة مخاطرة مرتفعة جدا	٧٤,٥
١٨	الصومال	٤٣,٥		٥١,٨

١١. مؤشر اليوروموني للمخاطر القطرية

١. تعريف المؤشر:

تصـــدر مجلـــة اليوروموني مرتين سنويا في شهر آذار (مارس) وشهر ايلول (سبتمبر) مؤشـــر **المخاطـــر القطرية** لقياس قدرة القطر على الإيفاء بالتزاماته المالية كخدمة الديون الأجنبـــية وسداد قيمة الواردات أو السماح بتحويل الأرباح. ويدخل في المؤشر ١٨٥ دولة منها ٢٠ دولة عربية.

٢. مكونات المؤشر:

يستند المؤشر الى المكونات الرئيسية التالية (الوزن النسبي):-

- المخاطر السياسية	(٢٥%)
- الأداء الاقتصادي	(٢٥%)
- مؤشرات المديونية	(١٠%)
- وضع الديون المتعثرة	(١٠%)
- التقويم الائتماني للقطر	(١٠%)
- توافر التمويل من القطاع المصرفي للمدى الطويل	(٥%)
- توافر التمويل قصير الأمد	(٥%)
- توافر الأسواق الرأسمالية	(٥%)
- معدل الخصم عند التنازل	(٥%)
المجموع	**١٠٠%**

٣. دليل المؤشر:

- يرتـــب المؤشـــر الـــدول وفق النسبة المئوية التي تسجلها من الإجمالي (١٠٠%).
- كلمـــا ارتفعت النسبة المئوية دل ذلك على انخفاض مخاطر عدم السداد والإيفاء بالتزامات القطر.

تجـــدر الإشـــارة الـــى أنه كلما كان الرصيد الفرعي أعلى يكون وضع الرصيد الإجمالي للمكون افضل ماعدا في حالة مكونات المديونية والديون المتعثرة التالية:

- نسبة عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- نسبة خدمة الدين الى إجمالي الصادرات.
- نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

- نسبة الديون المتعثرة أو المعاد جدولتها الى إجمالي الدين.

٤. وضع الدول العربية:

يشمل المؤشر ٢٠ دولة عربية توزعت المخاطر القطرية فيها كالآتي:

- دخلت ٦ دول عربية ضمن مجموعة الدول في ترتيب أقل من ٥٠.
- دخلت ٧ دول عربية ضمن مجموعة الدول في ترتيب بين ٥٠ الى ترتيب١٠٠.
- دخلت ٥ دول عربية ضمن مجموعة الدول في ترتيب أعلى من ١٠٠ وحتى ١٧٩.
- دخلـــت دولتان عربيتان ضمن مجموعة أعلى الدول مخاطرة في ترتيب بين ١٨٠ – ١٨٥.
- تفـــاوت رصـــيد الدول العربية في المؤشر وتراوح ما بين ٧٩% إلى أدنى رصيد حول ٤% .

بمقارنـــة مؤشـــر اليوروموني للمخاطر القطرية الذي صدر في شهر أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١ مع المؤشر الذي صدر في آذار (مارس) ٢٠٠١ يلاحظ الآتي:

- ٤ دول عربية حافظت على ترتيبها في المؤشر من حيث تقويم المخاطر القطرية.
- ٧ دول عربية تحسن وضعها في المؤشر.
- ٩ دول عربية تراجعت في المؤشر بدرجات متفاوتة.

٥. دروس مستفادة:

- يعتـــبر مؤشـــر اليوروموني مؤشـــرا مهما تصدره دورية مالية ذات سمعة عالمية وخاصة من حيث تركيزه على قدرة القطر على السداد والوفاء بالتزامات الذي يعكس بدوره مدى جاذبية مناخ الاستثمار في القطر.

مؤشر اليوورومني للمخاطر القطرية (أيلول / سبتمبر ٢٠٠١)

الدولة	الترتيب في ٠١/٩ وترتيب ٠١/٣	رصيد إجمالي ١٠٠%	خطر سياسي ٢٥%	أداء الاقتصاد ٢٥%	مؤشر المديونية ١٠%	وضع المديونية المتعثرة ١٠%	التقويم الائتماني ١٠%	توافر تمويل ٥%	توافر تمويل قصير الأمد ٥%	توافر أسواق رأسمالية ٥%	معدل الخصم عند التنازل ٥%
الإمارات	٢٧ ٢٧	٧٩,٣٢	١٩,٦٤	١٤,٥٣	٩,٦٩	١٠,٠	٨,٧٥	٥,٠	٥,٠	٢,٧٥	٣,٩٥
الكويت	٣٠ ٢٩	٧٥,٧٩	١٨,٨٦	١٥,١٢	٩,٨٧	١٠,٠	٦,٦٧	٥,٠	٤,٢	٢,٣٤	٣,٧٤
قطر	٣٦ ٣٤	٧٠,٠١	١٧,٢٦	١٣,٥٣	٩,٢٢	.١٠	٥,٣١	٥,٠	٤,٢	١,٧٥	٣,٧٤
البحرين	٣٧ ٣٨	٦٧,٢٦	١٧,١٩	١٠,٤٢	١٠,٠	١٠,٠	٤,٠٥	٥,٠	٤,٢	٢,٦١	٣,٧٨
السعودية	٣٨ ٣٧	٦٧,١٦	١٧,٦٨	١١,٠٩	٩,٩٠	١٠,٠	٤,٣٨	٥,٠	٤,٢	١,٠	٣,٩١
عمان	٤٣ ٤٨	٦٠,٧٣	١٧,٤٢	١٠,٣٢	٩,٦٦	١٠,٠	٥,٠	٠,٠	٣,٢٠	١,٣٩	٣,٧٤
تونس	٥٣ ٥٢	٥٦,٧٩	١٤,٨٨	٧,٨٥	٩,١٨	١٠,٠	٤,٧٩	٠,٢٢	٣,٠٠	٣,٢٥	٣,٦٢
المغرب	٥٦ ٥٦	٥٥,١٥	١٤,٥٧	٨,١٣	٩,٥٤	١٠,٠	٣,٣٣	٠,٠١	٣,٠	٢,٥٠	٣,٨٥
مصر	٦٣ ٦٠	٥٢,٥٦	١٣,٩٤	٧,٤٨	٩,٥٣	١٠,٠	٤,١٧	٠,٠٢	٢,٢٠	١,٥٠	٣,٧٩
الأردن	٧١ ٧٢	٤٦,٢٤	١١,١٧	٦,٣٥	٨,٨٥	٩,٩٧	٢,١٩	٠,٠	٢,٥٠	٢,١٣	٣,٣٠
لبنان	٧٣ ٧٥	٤٤,٧٢	٩,١٦	٦,٣١	٩,٠٢	١٠,٠	١,٦٧	٠,٠٦	١,٨٠	٣,٥٠	٣,٢٠
الجزائر	٩٢	٣٨,٦٠	٨,٨٠	٥,٥١	٨,٨٠	١٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,٩٠	٢,٠٠	١,٥٩

الدولة	الترتيب في ٠١/٩ وترتيب ٠١/٣	رصيد إجمالي ١٠٠%	خطر سياسي ٢٥%	أداء الاقتصاد ٢٥%	مؤشر المديونية ١٠%	وضع المديونية المتعثرة ١٠%	التقويم الائتماني ١٠%	توافر تمويل ٥%	توافر تمويل قصير الأمد ٥%	توافر أسواق رأسمالية ٥%	معدل الخصم عند التنازل ٥%
	٨٥										
سوريا	١٠٠ ١٠٢	٣٦,٤١	٨,٢٩	٤,٧٤	٨,٥٩	١٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٩٠	١,٠٠	٢,٨٨
اليمن	١٢٠ ١١٧	٣٠,٠٨	٦,٥٠	٢,٥٩	٩,٢٤	٩,٩٩	٠,٠	٠,٠	١,٥٥	٠,٢١	٠,٠
جيبوتي	١٤١ ١٦٠	٢٦,٠٨	٤,٢٥	١,٥٦	٩,٤٨	١٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٨٠	٠,٠	٠,٠
السودان	١٦٧ ١٦٨	٢٢,٨٤	٢,٥٣	١,٩٧	٨,١٣	١٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٢٠	٠,٠	٠,٠
موريتانيا	١٧١ ١٤٥	٢٢,٠٧	٢,٢٧	٢,١٥	٧,٢٥	١٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٤٠	٠,٠	٠,٠
ليبيا	١٧٧ ١٧٧	١٧,٩٧	١٠,٢٢	٥,٩٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,٨٠	٠,٠	٠,٠
الصومال	١٨٠ ١٨٠	١١,٠٤	٠,٧٣	٠,١١	٠,٠	١٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٢	٠,٠	٠,٠
العراق	١٨٤ ١٨٣	٣,٣٥	١,٣٥	٢,٠٠	٠,٠	٠,٠	٠.٠٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠

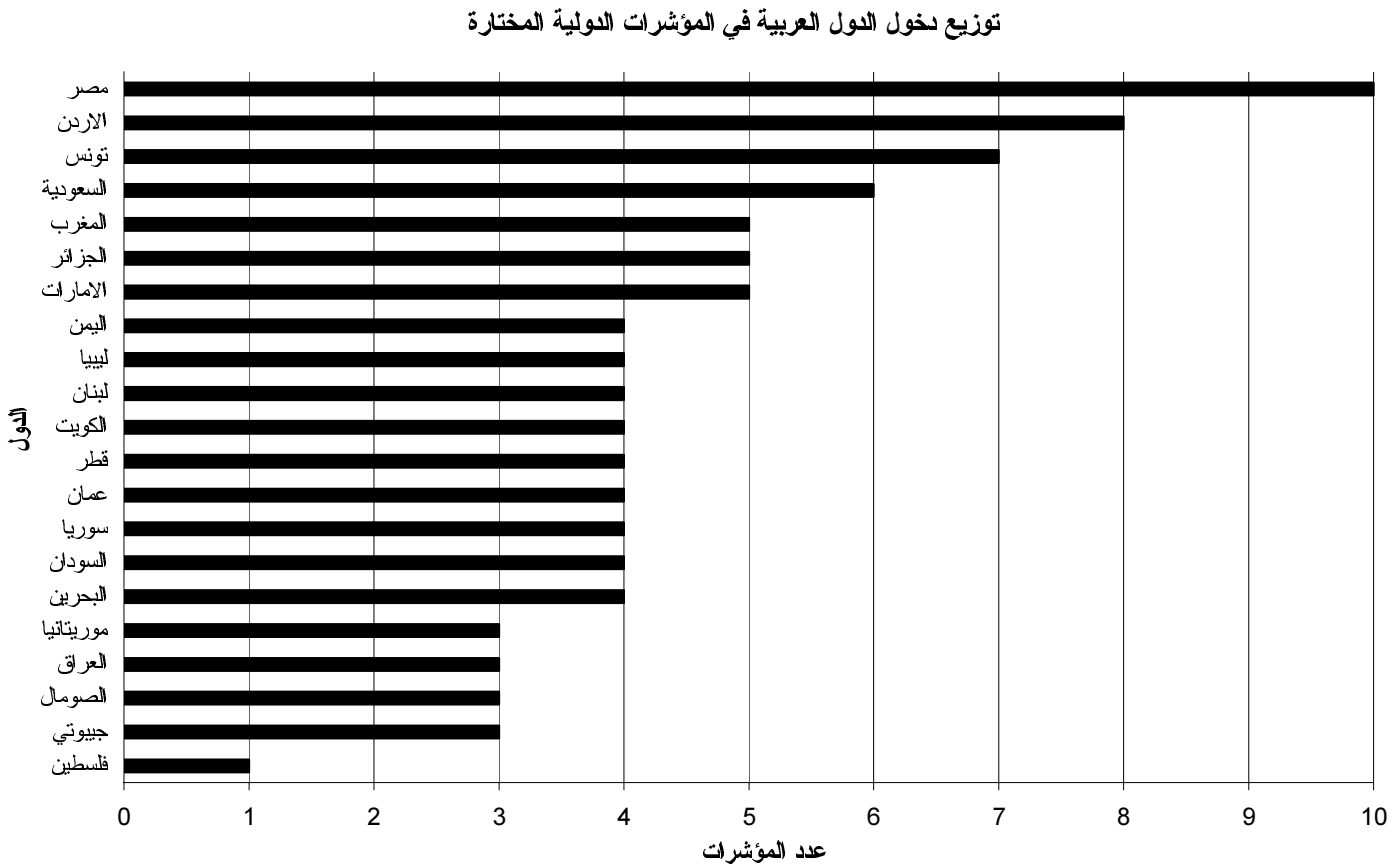
توزيع دخول الدول العربية في المؤشرات الدولية المختارة
مصر
الاردن
تونس
السعودية
المغرب
الجزائر
الامارات
اليمن
ليبيا
لبنان
الكويت
قطر
عمان
سوريا
السودان
البحرين
موريتانيا
العراق
الصومال
جيبوتي
فلسطين
الدول
0
1
2
3
4
5
6
7
8
9
10
عدد المؤشرات

قائمة المؤشرات الدولية الواردة في التقرير وعناوين مواقعها الشبكية

تسلسل	المؤشر	إسم المؤشر بالإنجليزية	الموقع الشبكي للمؤشر
١	مؤشر الحرية الاقتصادية	Index of Economic Freedom Annual (since 1995)	www.heritage.org
٢	مقياس روح المبادرة	Entrepreneurship Benchmark Annual (since 2000)	www.growthplus.org
٣	مؤشر الشفافية	Corruption Perceptions Index Annual (since 1995)	www.transparency.org
٤	مؤشر الضبابية	The opacity Index Annual (since 2001)	www.opacityindex.com
٥	المؤشر الثلاثي المركب لثروة الأمم الناهضة	Wealth of Nations Triangle Index of Emerging Economies Semi-annual (since 1996)	www.worldpaper.com
٦	مؤشر بيئة أداء الأعمال	Global Business Environment Rankings Annual (since 1996)	www.eiu.com
٧	مؤشر مجتمع المعلوماتية	Information Society Index Annual (since 1996)	www.worldpaper.com
٨	مؤشر التنمية البشرية	Human Development Index Annual (since 1990)	www.undp.org
٩	مؤشر التنافسية	Competitiveness Index Annual (since 1979)	www.weforum.com
١٠	المؤشر المركب للمخاطر القطرية	The Composite Country Risk Index Monthly (since 1980)	www.prsgroup.com
١١	مؤشر اليورومونـي للمخاطر القطرية	Country Risk Rating Semi-annual	www.euromoney.com

هل أنت رجل أعمال أو مستثمر..؟
هل أنت بحاجة إلى قرض لتمويل مشروعاتك..؟
هل أنت مقاول ولديك معدات وتقوم بتنفيذ مشاريع في الدول العربية؟
هل أنت مصدر لسلع أو مواد عربية إلى الدول العربية؟
هل لديك مؤسسة مالية تقدم القروض للدول العربية؟
هل تبحث عن فرصة استثمارية مربحة في الدول العربية؟

إن كنت أياً من هؤلاء فيمكنك الاستفادة من خدمات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار المتمثلة في توفير الضمان للمستثمر العربي ضد المخاطر غير التجارية التالية:
خطر المصادرة والتأميم أو أي إجراء تتخذه حكومة القطر المضيف للاستثمار يؤدي الى حرمان المستثمر من حقوقه الجوهرية على استثماره.
خطر عدم القدرة على تحويل العملة المحلية إلى نقد أجنبي سواء بمنع التحويل من قبل حكومة القطر المضيف أو التأخير في الموافقة على التحويل أو فرض سعر صرف تمييزي ضد المستثمر أو المقرض العربي.
خطر الحرب والاضطرابات الأهلية التي تؤدي إلى دمار المشروع.
توفر المؤسسة كذلك حزمة متكاملة من الضمانات ضد المخاطر التجارية وغير التجارية للصادرات العربية المتجهة إلى الدول العربية.

وفي حالة تعرض الاستثمار المضمون لأي خطر من المخاطر المغطاة يستطيع المستثمر الحصول على تعويض مناسب من المؤسسة عن الخسارة التي لحقت به.

عند حصولك على ضمان المؤسسة يمكنك الحصول على التمويل بشروط أفضل.

بادر بالاتصال **بالمؤسسة العربية لضمان الاستثمار** للحصول على مزيد من التفاصيل عن نظام الضمان والخدمات الأخرى التي تقدمها المؤسسة على العنوان التالي:

المكتب الإقليمي
المملكة العربية السعودية
ص.ب. (٥٦٥٧٨) **الرياض** ١١٥٦٤
هاتف: ٤٦٢٠١٥٠ (٩٦٦١)
فاكس:٤٦٤٩٩٩٣ (٩٦٦١)

المقر الرئيسي
دولة الكويت
ص.ب. (٢٣٥٦٨) – **الصفاة** ١٣٠٩٦
هاتف: ٤٨٤٤٥٠٠ (٩٦٥)
فاكس:٤٨٤١٢٤٠،٤٨٣٥٤٨٩، ٤٨١٥٧٤١ (٩٦٥)
بريد إلكتروني info@iai.org.kw